الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــــوع

دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

–دراسة حالة الجزائر(2014–2019)–

The rôle of unconventional financing in addressing the state's public budget deficit- A case study of Algeria (2014-2019)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

ببروزة هناء

الأستاذ المشرف:

أ.د/ مرغاد لخضر

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	السبتي وسيلة	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	مرغاد لخضر	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	بن ضيف عدنان	أستاذ محاضر –أ-	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

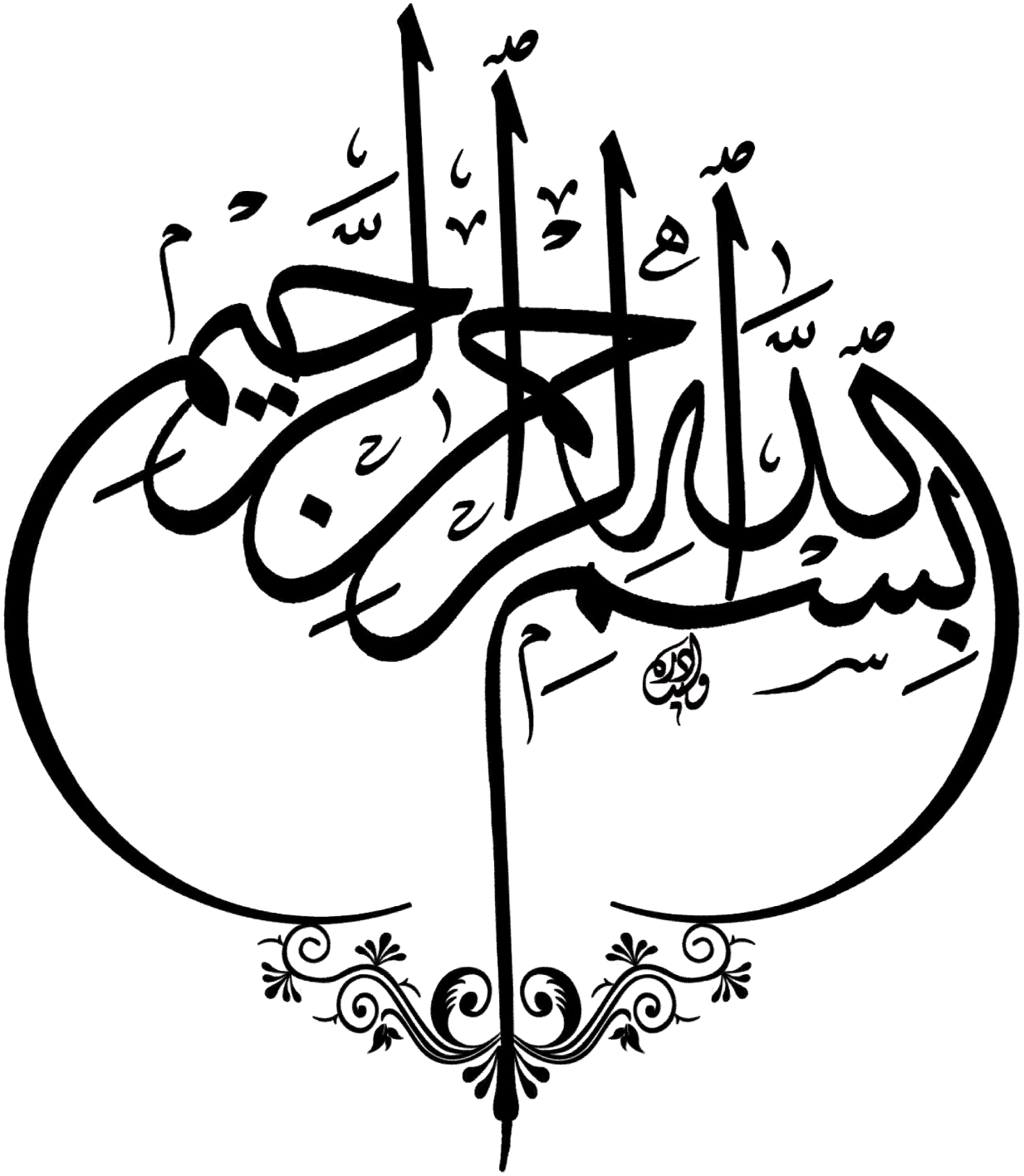
بسم الله الرحمن الرحيم

"كن عالما ....فان لم تستطع فكن متعلما

..فان لم تستطع فأحب العلماء ..فان لم

تستطع فلا تبغضهم"

"إن العلم والعمل قريبان ، لكن كن عالما بالله عاملا

له ،فان أقواما علموا ولم يعملوا فكان علمهم عليهم

وبالا."

عمر بن عبد العزيز

الإهداء

إلى من احمل اسمه بكل فخر ،يا من أودعتني لله أهديك هذا العمل "أبي".

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل ، إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله "أمي العزيزة الغالية "

إلى إخوتي سندي وقوتي وملاذي بعد الله أيوب، وسيم وحسين

إلى روح خالتي نجمة الطاهرة رحمها الله واسكنها فسيح جناته

إلى عمتي سعاد حفظها الله ورعاها

إلى من آثروني على أنفسهم وعلموني علو الحياة خالاتي "سليمة وخديجة وعائشة "

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ، وجعلهم الله إخوتي بالله "صديقاتي الغاليات "

إلى من ساندي،ومن هي بمقام أمي" الأستاذة رايس حدة "

إلى من علمتني وساندني بسخاء ، أشكرك أستاذتي الفاضلة "السبتي وسيلة "

إلى من صادقتني وصدقت معي "ليلى"

إلى من أفنت عمرها في تربيتي جدتي الغالية حفظها الله ورعاها

إلى من كان له الفضل في نجاحي الأستاذ "مرغاد لخضر "

إلى كل من يعرفني ولا يعرفني ....اهدي عملي....

هناء

شكر وعرفان

الشكر الأول والأخير لله سبحانه وتعالى.

ولابد لنا ونحن نخطو خطوتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها لثناء وشكر الأساتذة الذين افنوا في تعليمنا.

وقبلّ أن أمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والمحبة لمن كان سندا لي طوال مشواري الدراسي الأستاذ الفاضل "مرغاد لخضر"

لتفضله بالإشراف على هذا العمل ولما بذله معي من جهد و لم يبخل بنصائحه وعلمه

فالشكر لن يوفيك حقك ،جزاك الله عني كل خير.

كما أشكر كل من ساهموا لإتمام هذا البحث وقدم لنا يد المساعدة وزودنا بمعلومات أثمنت مضمون البحث ونخص بالذكر الأساتذة الأفاضل " مفتاح صالح، دردوري لحسن، بن عبيد فريد وغيرهم" فشكرا لكم.

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر بين سنتي 2014-2019، فالتمويل غير التقليدي يعتبر من الآليات التمويلية التي تستخدمها الدول لتغطية عجز موازنتها في الظروف الاستثنائية ،وقد خلصت إلى أن آلية التمويل غير التقليدي التي اعتمدتها الجزائر تتم عن طريق طباعة الأموال بدون مقابل وان الإفراط فيها سينجر عنه مجموعة من المخاطر والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم ،وأن آلية التمويل غير التقليدي تتطلب اقتصادا منتجا وتنافسيا وليس اقتصادا يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة عالية جدا كما هو الحال في الجزائر، واقترحت تجنب اللجوء لآلية التمويل غير التقليدي إلا في الحالات الضرورية و أن توجه حصيلته إلى الاستثمار مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات للتخفيف من الانعكاسات السلبية لها ،وكذا التوجه إلى تبني آليات تمويلية بديلة ومجدية كالتمويل الإسلامي الذي بدوره سيعمل على التخفيف من الضغوط الانفاقية على الموارد المالية للدولة.

الكلمات المفتاحية : التمويل غير التقليدي ، الموازنة العامة للدولة ،تمويل عجز الموازنة العامة، الجزائر

Summary of the study:

The aims of this study, is to show the role of unconventional financing in addressing the public budget deficit in Algeria between the years 2014-2019. Unconventional financing is considered one of the financing mechanisms that countries use to cover their budget deficits in exceptional circumstances. It concluded that the unconventional financing mechanism adopted by Algeria is through printing money for free, and that excessive money printing will lead to a set of risks, represented by high rates of inflation. Likewise, the unconventional financing mechanism requires a productive economy, not an economy that depends on the hydrocarbon sector with a very high percentage, as is the case in Algeria. And suggested That Recourse to unconventional financing should be avoided except in necessary cases, and its proceeds are directed to investment, while taking all measures and procedures to mitigate the negative repercussions of this mechanism. As well as the tendency to adopt alternative and feasible financing mechanisms such as Islamic financing, which in turn will work to alleviate the pressure on the state's financial resources.

key words: Unconventional finance ,The state budget ,Financing the public budget deficit ,Algeria

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان.....	II
الملخص.....	III
فهرس المحتويات.....	IV
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول– الإطار النظري للعجز الموازني والتمويل غير التقليدي	
تمهيد	9
المبحث الأول–الإطار العام للموازنة العامة.....	10
المطلب الأول–ماهية الموازنة العامة.....	10
المطلب الثاني–قواعد الموازنة العامة.....	12
المطلب الثالث–هيكل الموازنة العامة.....	14
المبحث الثاني– أساسيات حول عجز الموازنة العامة	26
المطلب الأول –مفهوم عجز الموازنة العامة	26
المطلب الثاني– أنواع عجز الموازنة العامة ومخاطرها.....	29
المطلب الثالث –طرق تمويل عجز الموازنة العامة	32
المبحث الثالث–أساسيات التمويل غير التقليدي.....	39
المطلب الأول–ماهية التمويل غير التقليدي	39
المطلب الثاني–موقف الفكر المالي من آلية التمويل غير التقليدي.....	46
المطلب الثالث–شروط تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي وأهدافها	47

خلاصة الفصل	**51**
الفصل الثاني –التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية العجز الموازني في الجزائر	
تمهيد.....	**53**
المبحث الأول–تحليل الوضع المالي و الموازني للجزائر خلال 2019/2014.....	**54**
المطلب الأول–التمويل غير التقليدي في بعض الدول.....	**54**
المطلب الثاني–الوضع النقدي والمالي في الجزائر خلال 2019/2014.....	**58**
المطلب الثالث–الموازنة العامة في الجزائر خلال 2019/2014.....	**62**
المطلب الرابع–العجز الموازني في الجزائر وتطوره خلال 2019/2014.....	**64**
المبحث الثاني– واقع آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر 2019/2017.....	**69**
المطلب الأول– التمويل غير التقليدي في الجزائر 2019/2017.....	**69**
المطلب الثاني–الإصلاحات المصاحبة لآلية التمويل غير التقليدي في الجزائر.....	**74**
المطلب الثالث–أسباب اعتماد الجزائر لآلية التمويل غير التقليدي	**75**
المطلب الرابع–آفاق التمويل غير التقليدي في الجزائر	**77**
المبحث الثالث–فعالية التمويل غير التقليدي في الجزائر.....	**79**
المطلب الأول–استراتجيات التكيف في الجزائر	**79**
المطلب الثاني–تحديات التمويل غير التقليدي في الجزائر	**80**
المطلب الثالث–دور التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.....	**81**
المطلب الرابع –البدائل المقترحة لتفادي مخاطر التمويل غير التقليدي.....	**84**
خلاصة الفصل	**86**
خاتمة	**88**
قائمة المراجع.....	**92**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال 2014-2019	62
02	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية في الجزائر خلال 2014-2017	65
03	مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز في الجزائر خلال 2017-2019	67
04	حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر لفترة 2017-2019	71
05	الوضعية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر 2017	78
06	تطور السيولة النقدية في البنوك خلال الفترة 2014-2018	82
07	تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال ثلاث سنوات (2016-2017-2018)	83

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	القواعد الأساسية للموازنة العامة للدولة	14
02	تقسيم النفقات العامة في الجزائر	19
03	مصادر الإيرادات العامة للدولة	25
04	طرق تمويل عجز الموازنة العامة	39
05	سقف الإصدار النقدي قبل قانون 10/17	45
06	تحولات سقف الإصدار النقدي حسب قانون 10/17	46
07	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال 2014-2019	63
08	اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات الموجهة لتغطية عجز الخزينة العمومية 2014-2017	66
09	مساهمة التمويل غير التقليدي في تغطية العجز في الجزائر 2017-2019	68
10	توزيع المبالغ التي تمت طباعتها في إطار التمويل غير التقليدي (2017-2019)	72
11	تقسيم المبالغ التي تم الاحتفاظ بها لصالح الخزينة خلال 2017-2019	73

مقدمة

تمهيد:

يعترض مختلف الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها والنامية مشكل العجز الموازني والذي تزداد حدته لدى الدول المتخلفة لأن باستمراره يصبح عجزا هيكليا في الاقتصاد مما يعيقه على مستوى الاستثمارات الداخلية والخارجية ،وكذا اهتلاك الاحتياطات النقدية الموجودة لدى تلك الدول .لذلك سعت الاقتصاديات العالمية لإيجاد حلول لهذه المشكلة من خلال الرفع من وتيرة الاستثمارات وتغطية هذا العجز بواسطة زيادة الصادرات وبالتالي الحصول على العملة الأجنبية كما هو الحال في الدول المتطورة ،في حين تلجأ الدول المتخلفة إلى الحلول السهلة والبسيطة والتي من أبرزها الاقتراض العام سواء الاستدانة الخارجية أو الداخلية إما عن طريق إصدار سندات الخزينة أو الإصدار النقدي الجديد .

إن ما تعانيه الجزائر من عجوزات في موازنتها العامة نتيجة قصور الإيرادات عن تمويل النفقات العامة والذي كان لازمة النفط في الأسواق الدولية دور في تفاقم الوضع أكثر ، وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة معالجته بكل الطرق غير أن الطفرة البترولية زادت من حدته ، وأدت إلى انخفاض السيولة المصرفية و استنزاف الاحتياطات الصرفية مما استوجب على الحكومة الجزائرية اللجوء للاستدانة الداخلية كآلية لتمويل هذا العجز وهذا بواسطة إصدار النقود من قبل البنك المركزي لصالح الخزينة .

فارتأت الحكومة الجزائرية انه بعد فشل وقصور الموارد المحلية عن تغطية مختلف النفقات العامة للدولة كالزيادة في الضرائب و الاستدانة الخارجية التي ستؤدي لتفاقم الوضع وكذا المحلية ،كما أن هذه الأخيرة تعتبر الملجأ الأخير والسهل للحكومة من خلال اعتمادها على التمويل غير التقليدي كإحدى الآليات لتمويل العجز محليا .

الإشكالية:

يعتبر التمويل غير التقليدي إحدى الآليات التمويلية التي تعتمدها الجزائر في تغطية عجز موازنتها ، والعديد من الدول–الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والسودان وغيرها – استعملت التمويل غير التقليدي كآلية لدعم موازنتها و إنعاش اقتصادها ، غير اقتصاد الجزائر لا يزال يتعرض لهزات شديدة بين الحين والآخر ، لذا ارتأينا انه يجب التعرف على التمويل غير التقليدي ودوره في تحقيق أهداف هذه الدول ، وبالتالي مما سبق يمكن صياغة اشكاليتنا على النحو الآتي:

كيف ساهم التمويل غير التقليدي في معالجة العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2019/2014 ؟

الأسئلة الفرعية :

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية تندرج الأسئلة الفرعية التالية وهي :

1. ماهية عجز الموازنة للدولة، وما أسباب حدوث هذا العجز؟
2. ما المقصود بآلية التمويل غير التقليدي، وما الهدف منها؟
3. هل كان لاعتماد الجزائر وبعض الدول للتمويل غير التقليدي دور في زيادة مواردهم وتعزيز اقتصادياتهم ، وما هي التحديات المصاحبة للجزائر عند استعانتها بهذه الآلية ؟
4. هل الاستدانة الداخلية تعتبر حلا للعجز الموازني ؟

الفرضيات :

من أجل الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية :

1. يمكن قبول العجز الموازني لفترات محددة دون أن يكون هيكليا و زيادة نفقات الدولة و انخفاض الإيرادات العامة هو السبب الأساسي لحدوث العجز .
2. التمويل غير التقليدي يسمح للبنك المركزي بتوفير السيولة لتمويل عجز الخزينة العامة.
3. يساهم التمويل غير التقليدي في تغطية العجز الموازني وزيادة الاستثمارات .
4. الاستدانة الداخلية تعتبر إحدى الحلول الملائمة للاقتصاديات النامية، وهو ذات علاقة بالتضخم في الاقتصاديات العالمية .

أهمية الدراسة :

- **بالنسبة للطالبة :**
  - توسيع وإثراء المعارف النظرية للطالبة في الموضوع وخصوصا أنه حديث الساعة .
  - التعرف على التطبيقات لهذا النموذج في الجزائر مما يجعل الطالبة لديها اطلاع أكثر على ما يجري في بلدها .

- الحاجة لدراسة الموضوع كونه يدرس أهم انشغالات البلاد .

بالنسبة لحقل المعارف العلمية :

- محاولة معالجة هذا المشكل الذي تعاني منه اغلب الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية .
- يطرح البحث جملة من الآليات التي يمكن استخدامها لمعالجة مشكل العجز الموازني.
- يكتسب موضوع التمويل غير التقليدي أهمية كبيرة بحيث يعتبر حل نقدي ومؤقت في حالة تغطية عجز الموازنة العامة للدولة .
- محاولة توضيح المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الدول وما يتبعها من مشاكل مرتبطة بالعجوزات المالية مثل–مشكلة التضخم– نتيجة لتبني التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية العجز دون أي مقابل من السلع والخدمات

بالنسبة للمجتمع :

- محاولة إعطاء لمحة عن هذا النوع من التمويل وتنويره للمجتمع العلمي والمجتمع ككل .
- يعد إيضاح آلية التمويل غير التقليدي خدمة للمجتمع .

ومن هنا تظهر أهمية بحثنا والتي تسعى لتبيان التمويل غير التقليدي كإحدى الآليات المساهمة في تغطية العجز وتمويل الاقتصاد .

أهداف الدراسة :

1. نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :
2. تبيان إحدى الآليات المستعملة في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة؛
3. التعرف على أساسيات العجز الموازني وآلية التمويل غير التقليدي بشكل موسع ؛
4. عرض التجارب الدولية التي استخدمت آلية التمويل غير التقليدي ؛
5. التعرف على طرق تمويل العجز الموازني للدولة ؛
6. بيان أهمية استخدام هذا النوع من التمويل في الجزائر كحل للوضعية الحالية للاقتصاد ؛
7. الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء العجز الموازني للدولة ؛
8. إبراز دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة .

أسباب اختيار الدراسة :

من أهم الأسباب الأساسية لاختيار الموضوع :

1. الموضوع في التخصص المطلوب ؛
2. حركية الموضوع ؛
3. البحث في خبايا سياسة التمويل غير التقليدي ؛
4. تتبع مسار الآلية التمويلية خلال فترة الدراسة ومعرفة الأسباب الحقيقي لاستخدامها ؛
5. محاولة معرفة فعالية ودور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة؛
6. معرفة مواطن قوة وضعف تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي؛
7. الرغبة في الاستفادة من كيفية التعامل بآلية التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة لكثير من دول العالم ومن بينها الجزائر .

حدود الدراسة :

الإطار المكاني– وهو الجزائر من خلال إحصاءات مقدمة حول الجزائر.

الإطار الزماني– فقد درس عجز الموازنة العامة والآليات التمويلية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 2014–2019، نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها الجزائر فقد اعتمدنا فترة حدوث الأزمة البترولية والفترة التي تليها .

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الوقوف على اغلب عناصر الدراسة ومن اجل الإجابة على الأسئلة والإحاطة بجوانبه ودراسة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على:

المنهج الوصفي–لتلاؤمه مع معطيات البحث ، وبرز ذلك في الجانب النظري من خلال التعرف على آلية التمويل غير التقليدي وكذا إظهار العجز الموازني .

المنهج التاريخي–وذلك من اجل تغطية المراحل الزمنية كتطور التمويل غير التقليدي.

المنهج التحليلي – حيث تم الاعتماد على هذا المنهج من اجل تحليل كل من أسباب العجز في الجزائر واليات معالجته –التمويل غير التقليدي خصوصا وصندوق ضبط الموارد على وجه العموم– وكذا مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازني.

منهج دراسة حالة – نقوم بعرض تجارب الدول في التمويل غير التقليدي مع التركيز على حالة الجزائر باعتبارها إحدى الدول التي طبقت هذه الآلية و الدور الذي لعبته في تمويل عجز الموازنة ،من خلال الاعتماد على المعطيات الإحصائية وتحويلها في شكل أعمدة بيانية ودوائر نسبية ثم قراءتها وتحليلها لنصل لجملة من الاستنتاجات .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التمويل غير التقليدي ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة وتناولته من زوايا مختلفة حيث تباين فيها طريقة وجزئية دراسة وتحليل الموضوع أما عن دراستنا فقد تناولت الموضوع في جانبيه النظري والتطبيقي حيث ركزنا في التطبيقي على الجزائر كحالة اعتمدت آلية التمويل غير التقليدي ،وستستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها وتنوعت بين العربية والأجنبية :

أولا– دراسات عربية :

- **دراسة كزيز نسرين (2018–2019)، أطروحة بعنوان"دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2007–2016)"، تخصص دراسات اقتصادية ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة .**

حيث انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها البحث عن الدور الذي يؤديها الإنفاق الحكومي في علاج الموازنة العامة للدولة والتخفيف من حدته في ظل الأزمات الاقتصادية ، كما خلصت إلى أن الاقتصاد الجزائري يواجه العديد من التحديات على الصعيد الداخلي والخارجي وأنها اتخذت مجموعة من التدابير والسياسات لترشيد الإنفاق الحكومي للمساهمة في التخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة ، وكذا اقترحت هذه الدراسة ضرورة التحول في إعداد الموازنة العامة في الجزائر تدريجيا من موازنة البنود إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء على مستوى الموازنة العامة .

- **دراسة العرباوي منال وقادري علاء الدين (2019)، مقال بعنوان "اثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية (اقتصاد السودان نموذجا:دراسة قياسية 1997-2016)" ،كلية العلوم الاقتصادية ،الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة في الاقتصاد السوداني والخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لتأثير زيادة إصدار النقود في معدلات التضخم ، وتم ذلك باستخدام برنامج القياس الاقتصادي Eviews-9، حيث توصل الباحثان أن اللجوء إلى هذا النوع من التمويل يتطلب التخطيط الاقتصادي السليم والاهتمام بتوجيه هذه الأموال إلي الإنتاج والمشاريع الاستثمارية مما يحقق زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات بهدف التقليل من معدلات التضخم ،ونصحت بالبحث في سبل تمويل أخرى من شانها أن تحد من التوسع النقدي حيث ركزت هذه الدراسة على التأثير السلبي في الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي .

- **علي صاري (2019) ، مقال بعنوان "محدودية فعالية آليات التمويل غير التقليدية في الدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سوق أهراس ، الجزائر.**

و تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مدى فعالية آليات التمويل غير التقليدية التي تم اعتمادها في العديد من الدول بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة من اجل تعزيز النشاط الاقتصادي وخفض مستويات البطالة ، وتوصلت إلى أن استخدام آليات التمويل غير التقليدية أمر مفيد فقط في الظروف الاستثنائية ولا يوجد مبرر لاستخدامها في الظروف العادية وان البنوك المركزية ينبغي أن تهدف إلى إعادة السوق لحالته الطبيعية فقط ، حيث ركزت على أن هناك فعالية محدودية لآليات التمويل غير التقليدية في ضبط معدلات التضخم واستقرار أسعار صرف عملات الدول النامية.

ثانيا-دراسات أجنبية :

- **Hadjerouldhennia (2019), « déficit budgétaire et financement non conventionnel en Algérie », article ,université oran 2,algerie.**

انصرفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتمويل غير التقليدي في الجزائر ، وخلصت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 هو المتسبب في حدوث العجز في الموازنة العامة ، كما اقترحت تجنب مقارنة الاقتصاد القياسي المطبقة على البلدان المتقدمة على الواقع الوطني .

-أما بحثنا فهو مرتكز على التمويل غير التقليدي كآلية مساهمة في تغطية عجز الموازنة ، والتركيز على تجربة الجزائر خصوصا من الناحية التطبيقية والأسباب الحقيقية التي أدت إلى اعتماد هكذا آلية ، واهم ما

يمكن أن يميز الدراسة هو أن الدراسات السابقة ركزت على الأزمات المالية بينما دراستنا ركزت على أزمة النفط وفق للمقاربات الحديثة المتعلقة بمجال التمويل غير التقليدي ،ومدى المساهمة الفعلية للتمويل غير التقليدي في هذه الفترة من الدراسة و كذا العلاقة بين المتغيرين ، إذ انه يمكن طرح مقاربات جديدة في موضوع عجز الموازنة واليات معالجته .

هيكل الدراسة:

لقد قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة والهدف من هذا التقسيم هو الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة .

- **المقدمة العامة**
- **الفصل الأول**– الإطار النظري للعجز الموازني والتمويل غير التقليدي –والذي تم تقسيمه لثلاثة مباحث ،وكان البحث الأول بعنوان الإطار العام للموازنة العامة للدولة ، أما المبحث الثاني أساسيات حول عجز الموازنة العامة للدولة ، وكذا المبحث الثالث شمل أساسيات التمويل غير التقليدي .
- **الفصل الثاني**–التمويل غير التقليدي لتغطية العجز الموازني في الجزائر (دراسة تحليلية) – والذي قسمناه لثلاثة مباحث ، تضمنت العناوين التالية على التوالي تحليل الوضع المالي و الموازني في الجزائر خلال 2014–2019،وكذا واقع آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال 2017–2019، فعالية التمويل غير التقليدي في الجزائر .
- **خاتمة** وستتضمن خلاصة عامة عن ما جاء في الدراسة واهم النتائج المتوصل إليها ، وكذا بعض الاقتراحات المتوصل لها من خلال النتائج المتحصل عليها ، وتعرضنا في نهايتها آفاق الدراسة.

- **للتوضيح التمويل غير التقليدي يعرف بعدة مصطلحات: الإصدار النقدي الجديد–التمويل التضخمي–التيسير الكمي–التمويل بالعجز–التسهيل الكمي.**

الفصل الأول :

الإطار النظري للعجز الموازني والتمويل غير التقليدي

تمهيد

تشهد معظم دول العالم مشكل العجز الموازني والذي يعد من أهم المشاكل الاقتصادية الحديثة التي أثارت جدل الباحثين الاقتصاديين ،ونجاح الدول مرتبط بمدى نجاعة سياساتها المالية والاقتصادية والاجتماعية .وتعتمد السياسة المالية على الموازنة العامة للدولة ، كما يعتبر العجز الموازني أهم مشكل تواجهه السياسات المالية في كافة دول العالم ، مما استوجب على هذه الدول البحث عن وسائل وأدوات مالية أخرى بخلاف الموارد العامة المتمثلة في الضرائب، وترشيد الإنفاق واللجوء لاحتياطات السنوات السابقة في الميزانية وكذا صندوق ضبط الإيرادات من اجل تغطية هذا العجز بأقل تكلفة ممكنة وتمويل مختلف نفقات الدولة ،ولهذا اتجهت غالبية الدول نحو اعتماد آليات نقدية غير تقليدية أهمها آلية التمويل غير التقليدي من أجل ضمان استمرارها .

وقصد التعرف أكثر على عجز الموازنة العامة والتمويل غير التقليدي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول– الإطار العام للموازنة العامة للدولة .

المبحث الثاني–أساسيات حول عجز الموازنة العامة للدولة .

المبحث الثالث–أساسيات التمويل غير التقليدي .

المبحث الأول –الإطار العام للموازنة العامة للدولة :

تمثل الموازنة العامة جزء هام في الدراسات المالية باعتبارها وسيلة تستخدمها الدولة للوصول لأهدافها المرجوة سواء الاقتصادية كانت أو الاجتماعية ، ولمعرفة الموازنة العامة يقتضي أن نتطرق إلى ماهيتها من خلال التعرف على مفهومها وخصائصها وأهميتها ، إضافة إلى القواعد الأساسية تقوم عليها عملية إعداد الموازنة العامة ، وكذا هيكلها بشقيه الإيرادات والنفقات العامة والذي تهدف الحكومة من خلالها إلى تحقيق التوازن المالي في موازنة الدولة .

المطلب الأول –ماهية الموازنة العامة :

لتبيان ماهية الموازنة العامة سنتناول في هذا المطلب مختلف التعاريف التي تناولها الاقتصاديون واهم خصائصها بالإضافة إلى أهميتها .

أولا –تعريف الموازنة العامة:

–تعرف على أنها" الموازنة العامة هي برنامج مالي سنوي يتكون من تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ويعرض على السلطة التنظيمية لإقراره ".[1]

– "والموازنة العامة هي تقدير مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية ، تعده أجهزة الحكومة وتستخدمه السلطة التشريعية من خلال مرسوم تصدره ، والذي يتيح لها تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي والانفاقي"[2]

– وكذلك " الموازنة العامة في محتواها صندوق نقد مركزي للدولة ،حيث أنها تعبر في الوقت نفسه عن علاقات اقتصادية واجتماعية معينة تنشأ في عملية الإنتاج وفي عملية التوزيع وإعادة توزيع الدخول بين الدول والمشروعات والشركات بين الدول والسكان "[3]

–كما عرفها المشرع الجزائري :"الموازنة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها ".[4]

---

[1] محمد عبد العزيز المعارك ،علي شفيق ،**أصول وقواعد الموازنة العامة** ،(مطابع جامعة الملك سعود ، السعودية ،2003)، ص6

[2] محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة**، (دار المسيرة ، عمان ، 2008) ، ص3

[3] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها** ، (المكتب الجامعي الحديث،مصر ،2015) ، ص 146 .

[4] القانون رقم 90–21 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية رقم 35، المادة3

التعريف الإجرائي :

وبالتالي من خلال التعاريف السابقة نستطيع التوصل لمفهوم للموازنة العامة : (هي جدول تقديري لنفقات وإيرادات دولة ما خلال فترة عادة ما تكون سنة).

ثانيا-خصائص الموازنة العامة:

تتمثل خصائص الموازنة العامة في النقاط التالية :[1]

1-الصفة التقديرية للموازنة (نظرة مستقبلية توقعية): الموازنة هي سجل يحتوي على أرقام تقريبية وتقديرات متوقعة لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة زمنية معينة ، ومن غير الممكن العلم بالنفقات التي ستصرف والإيرادات التي سيتحصل عليها الا بعد انقضاء هذه المدة الزمنية ، ولكن بالتقريب يمكن تحديد جزء من النفقات مثل نفقات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين وأقساط الدين العام ، ولكن النفقات الأخرى لا يمكن تحديدها مسبقا بسبب انها افتراضات يصعب وضع تقديرات لها عند تحضير مشروع الموازنة العامة ،كذلك هناك بعض الإيرادات مثل أنواع الضرائب يمكن تقدير جبايتها ؛

2-الموازنة العامة وثيقة تقرها السلطة التشريعية :اعتماد الموازنة العامة من اختصاص السلطة التشريعية ،فتعطي الموافقة على تقديرات وتوقعات الحكومة لنفقات وإيرادات السنة المقبلة ،فلا يمكن للحكومة بتنفيذ الموازنة العامة إلا في حالة أخذ الموافقة من السلطة التشريعية ، وذا أجازتها هذه الأخيرة فتصبح وثيقة رسمية قابلة للتنفيذ وهو ما يصطلح عليه مصادقة السلطة التشريعية ؛

3- سنوية الموازنة العامة: تعد الموازنة العامة للدولة لمدة سنة واحدة في أغلب بلدان العالم ، ويمكن إعداد موازنات لمدة تقل عن السنة أو أكثر من سنة حسب الظروف التي تمر بها البلاد كحالة الحرب مثلا ؛

وأيضا: [2]

4- الموازنة العامة عبارة عن خطة مالية: بمعنى أنها الأداة التمويلية لخطة التنمية فيمكن للدولة من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، فهي تحتوي على جميع نفقات الدولة ووسائل تمويلها ، والتي تشتمل على البرامج والمشاريع بغية لتحقيق هذه الأهداف ؛

---

[1] لحسن دردوري ، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر-تونس)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص :98

[2] محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة**،مرجع سابق ، ص:4

5-الموازنة العامة ذات أهداف :للموازنة العامة عدة أهداف منها ما هو سياسي أو اقتصادي أو مالي أو اجتماعي فتهدف الدولة إلى تحقيق جميعها من اجل الوصول إلى المصالح العامة والخاصة أحيانا .[1]

ثالثا -أهمية الموازنة العامة :

وتتمثل فيما يلي :[2]

- تستمد الموازنة العامة أهميتها في كونها أداة من أدوات السياسة المالية والتي يمكن استخدامها في إدارة الاقتصاد ؛
- الموازنة العامة أداة ربط وتنسيق بين القطاعات الحكومية من خلال تخصيص وتوزيع واستخدام موارد الدولة ؛
- تلعب الموازنة العامة دورا هاما في توزيع الدخول مما يجعلها أداة فعالة في الحياة الاجتماعية ؛
- تعتبر وسيلة لحماية المنتوج المحلي من خلال تشجيعه بالإعفاءات والتسهيلات الضريبية ؛
- كما أنها تعتبر وسيلة لمراقبة النفقات العمومية ؛

وكذلك:[3]

- تعتبر الموازنة العامة وسيلة تستخدمها السلطة التشريعية للضغط على الحكومة لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية ؛
- الموازنة العامة وسيلة لإشباع الحاجات العامة الهادف الاقتصاد لتحقيقها ؛

[1] عبد الباسط علي جاسم ، مرجع سابق ، ص:150

[2] توبين علي ،**عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق**، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 02 ،العدد13،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر 2015 ، ص ص : 169-182.

[3] محمد الصغير بعلي ، يسري أبو العلاء ، **المالية العامة** ،(دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003)، ص90

المطلب الثاني- قواعد الموازنة العامة للدولة :

توجد مجموعة من القواعد الأساسية التي تلتزم السلطة التنفيذية باحترامها عند إعداد الموازنة العامة ، و التي تتمثل فيما يلي :[1]

1- مبدأ سنوية الموازنة العامة :يقوم هذا المبدأ على ضرورة إعداد الموازنة لمدة سنة واحدة وعرض مشروع الموازنة على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه ويتم تنفيذه خلال هذه المدة ؛

2- مبدأ وحدة الموازنة العامة:ويقتضي هذا المبدأ أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة ، هي الموازنة العامة للدولة والمقصود هنا أن تكون الوثيقة المقدمة للسلطة التشريعية تعبر عن ميزانية واحدة للدولة ؛

3-مبدأ شمول الموازنة العامة:يقصد بمبدأ شمولية أو عمومية الموازنة العامة للدولة أن تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة التي يتكون منها نشاط الدولة في وثيقة الموازنة العامة والتي تهدف أن يسجل في هذه الأخيرة وبالتفصيل لكل إيراد مهما كان نوعه أو مصدره أو عدده ، ولكل نفقة مهما كان نوعها والهدف منها ؛

4- مبدأ شيوع الموازنة العامة :يقضي هذا المبدأ أن تكون جميع الإيرادات المحصلة لصالح خزينة الدولة ، ثم الإنفاق منها على جميع المرافق العامة دون تخصيص، فلا يجوز تخصيص إيراد معين لمقابلة نفقة معينة؛

5-مبدأ وضوح الموازنة العامة :ويعنى بهذا المبدأ أن تكون الموازنة العامة واضحة من أجل فهم محتويات الموازنة حيث تدرج فيها اعتمادات مفصلة ، فيمكن عرضها بأدوات بسيطة وسهلة؛

6- مبدأ مرونة الموازنة العامة: تعني سهولة تنفيذ الموازنة مع الالتزام بالتوقعات التي قد تواجهها خلال السنة ، والبحث عن بدائل للتوقعات ، ومن أساليب تحقيق هذا المبدأ أنها تسمح بالنقل من بند لآخر في الباب الواحد كذلك يمكن نقل من مجموعة اعتمادات من باب واحد في جهة إلى اعتمادات نفس الباب في جهة أخرى ؛

7- مبدأ توازن الموازنة العامة : بمقتضى هذا المبدأ يلزم تحقق التوازن الرقمي بين النفقات العامة والإيرادات العامة ، أي أن تتساوى جملة النفقات العامة مع الإيرادات العامة ،تفاديا الوقوع في خطر العجز بسبب زيادة

[1] لعمارة جمال ،**أساسيات الموازنة العامة للدولة :المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة** ،(دار الفجر للنشر والتوزيع ،مصر ، 2004)، ص : 66-95

النفقات العامة عن الإيرادات العامة وفي الماليات الحديثة أصبح يمكن قبول العجز لفترات محددة ،وعليه هنا يتوجب على الدولة علاج هذا العجز؛[1]

الشكل (1): القواعد الأساسية للموازنة العامة للدولة

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة

المطلب الثالث– هيكل الموازنة العامة :

يحتوي هيكل الموازنة العامة بالأساس على شقين النفقات العامة والإيرادات العامة والتي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي الداخلي للدولة .

أولا – النفقات العامة :

1–تعريف النفقة العامة :

–تعرف النفقة العامة "أنها عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي ، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وهذا لإشباع حاجة عامة ".[2]

–كما تعرف " النفقة على أنها مبلغ نقدي تصرفه الدولة أو احد أشخاص القانون العام بهدف تحقيق نفع عام ".

ويوضح لنا هذا التعريف أن هناك ثلاثة عناصر يجب توافرها في النفقة:[3]

*النفقة العامة هي مبلغ من المال ؛

[1] بشار يزيد الوليد ،**التخطيط والتطوير الاقتصادي : دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**، (دار الراية ، عمان ، 2008)، ص 202

[2] كردودي صبرينة ، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر ،، بسكرة ، 2013–2014 ، ص 4

[3] خالد سعد زغلول حلمي ، إبراهيم الحمود،**الوسيط في المالية العامة** ،(بدون دار النشر ، الكويت ، 2002) ،ط2، ص: 41

*النفقة العامة تصدر من شخص عام ؛

*النفقة العامة هدفها تحقيق نفع عام.

التعريف الإجرائي :من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي :

(هي مبلغ من النقود تصرفه هيئة عامة لتحقيق مصلحة عامة).

2-تقسيمات النفقات العامة :

يمكن تقسيم النفقات العامة وتمييزها عن بعضها وفق معايير كثيرة أهمها :[1]

I. التقسيمات العلمية للنفقات العامة :

1-تقسيم النفقات من حيث انتظامها ودوريتها :

-**نفقات عادية** : هي تلك النفقات التي تكون بشكل دوري والتي تتكرر كل عام ، يعني أن قيمتها بإمكانها أن تتغير سواء بالنقصان أو بالزيادة وهذا من عام لأخر ؛

-**نفقات غير عادية** : هي تلك النفقات الطارئة الغير المتوقعة حدوثها ، ويعني أنها استثنائية ولا تتكرر سنويا مثل المصروفات على الحروب ، ومساعدة المنكوبين في حوادث الزلازل ...الخ ، وباستمرارية هذه الظروف الاستثنائية فإنها تدخل في جهة النفقات العادية ؛

2-تقسيم النفقات حسب أغراضها :

يمكن تصنيف النفقة العامة إلى :

-**النفقات الحكومية الإدارية** : وتشمل جميع النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كل المرافق الحكومية من دفاع وامن وعدالة وجميع المرافق الاقتصادية والإدارية من أجور العمال و ..الخ ، وكل نفقة تساعد في سير المرافق العامة للدولة وقيامها بوظائفها الإدارية ؛

[1] صبرينة كردودي ، سهام كردودي ، **ترشيد النفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، (دار جليس الزمان ،عمان ، 2017) ، ص23

-**النفقات الحكومية الاقتصادية** : وتضم النفقات التي تصرفها الدولة تحقيقا لبعض أهدافها الاقتصادية ، مثل تشجيع وحدات القطاع الخاص لزيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة بزيادة الموارد والطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال تحفيز الاستثمارات ؛

-**النفقات الحكومية الاجتماعية** : وتتضمن النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والتي تهدف إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، كنفقات التعليم والصحة والإسكان ، إضافة إلى المساعدات النقدية والمبالغ التي تخصص للفئة الاجتماعية المحرومة ؛[1]

3-تقسيم النفقات العامة وفقا لاستخدام القوة الشرائية :

وعلى هذا الأساس يقسم إلى قسمين هما :[2]

-**النفقات الحقيقية** :هي تلك الأموال التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلعة أو خدمة أو رؤوس الأموال ، كالأجور وأسعار السلع والخدمات والأعمال الضرورية لإدارة المرافق العامة اي نفقات بمقابل ؛

-**النفقات التحويلية** : وهي الأموال العامة التي تصرفها الدولة على المساعدات الاجتماعية والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي والبطالة ..، وهكذا نوع يكون بهدف إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد ، أي نفقات بدون مقابل ؛

4-تقسيم النفقات العامة تبعا لعلاقتها بالناتج القومي والدخل القومي :

والتي تقسم كالتالي: [3]

-**نفقات ايجابية** : وتسمى بنفقات الإنتاج ، وتتضمن الأموال التي تصرفها الدولة من اجل إنتاج السلع والخدمات التي تدر بالمنفعة على المجتمع ومثالها نفقات تسيير المصالح العامة كالقضاء والتعليم ؛

-**النفقات السلبية** :هي الأموال المقتطعة من الناتج القومي كالنفقات العسكرية ونفقات خدمة الدين الخارجي ؛

[1] صبرينة كردودي ، سهام كردودي ، المرجع السابق ، ص23

[2] محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات المالية العامة**، (ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 2003)، ص 84

[3] زهير حمبلي،**دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر- 2000-2016** ،أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2018-2019 ، ص ص:63-64.

-**النفقات المحايدة** :هي النفقات التي ليس لها تأثير على مقدار الثروة القومية ولا على مستوى الناتج القومي والدخل القومي كالنفقات الاجتماعية ، والمساعدات المقدمة من طرف الدولة للمشروعات الإنتاجية؛

5-تقسيم النفقات من حيث شموليتها :

بحيث تقسم إلى نوعين هما :[1]

-**نفقات محلية (إقليمية)**: هي النفقات التي توجه لمنطقة معينة ، وتختص بصرفها الجماعات المحلية ؛

--**نفقات وطنية (مركزية)** : هي النفقات التي توجه لصالح المجتمع ، والتي تعمل الحكومات المركزية على صرفها مثال نفقات الدفاع والخارجية؛

II. التقسيمات الوضعية للنفقات العامة :

هي تلك التقسيمات التي تكون اعتمادا على الاعتبارات الواقعية أو العلمية خصوصا الاعتبارات الإدارية والوظيفية والاقتصادية ، وتكون كالتالي :[2]

1-التقسيم الإداري للنفقات العامة : يهتم بتوزيع النفقات وفقا للمصالح الإدارية التي تقوم بها ، بغض النظر عن نشاطها أو وظيفتها ؛

2-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :ويهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة ، بحيث تسمح هذه الطريقة بجمع كافة النفقات الهادفة للوصول إلى نفس الغرض في قسم واحد حتى لو كانت مقسمة على عدة وزارات أو هيئات ، ويتميز هذا التقسيم بعدم نظره لمشتريات الدولة وإنما يرى الهدف الذي تسعى لتحقيقه ؛

كذلك :[3]

3-التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة :وتكون بالاستناد على التقسيم الإداري طبقا لمهام مختلف الدوائر الحكومية شرط توزيع المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية كالصناعة والتجارة ..الخ .

[1] عادل فليح العلي ، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، (دار الحامد ، عمان ، 2007)، ص56

[2] معيوف امحمد ، محاضرات في المالية العامة ،مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ، تخصص تسويق ، قسم العلوم التجارية ، جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس ، الجزائر، 2016-2017، ص ص:44-45

[3] محمد طاقة ، هدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010)، ط2، ص:57.

III. تقسيم النفقات العمومية في الجزائر:

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير والتجهيز :[1]

1-نفقات التسيير : وهي المصاريف اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة مثل معدات المكاتب ومصاريف الصيانة ،كما أنها مصاريف استهلاكية لا ينتج عنها قيمة مضافة وتشتمل نفقات التسيير على أربعة أبواب يختص الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة وتوزع بموجب مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بموجب مراسيم التوزيع ، ويضم الباب أقساما ويشمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية .

حيث أهم ما تشمله :[2]

- نفقات الأشخاص : على سبيل المثال الأجور والمرتبات للقطاع العام ،التعويضات ، المنح والعلاوات ؛
- نفقات ذوي الحقوق : مثل المجاهدين ، ذوي الحقوق ، وغيرها؛
- نفقات الوسائل العامة :وتشمل نفقات المصالح العامة الحكومية وتجهيزاتها كالوزارات ؛
- تحويلات جارية : وتحوي على الجزء الأكبر من نفقات التسيير وتتكون من خدمات الإدارات العمومية وفوائد الدين العام .

2-نفقات التجهيز :تعرف أيضا بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار ،لطابعها الاستثماري الذي يزيد من إجمالي الناتج الوطني ، تساهم في ثروة الدولة وتضم ثلاثة أبواب ،الأول يشمل الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة أما الثاني يشمل إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة والثالث نفقات رأسمالية أخرى .[3]

---

[1] زكاري محمد ، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ، 2014/2013 ، ص ص:9-10

[2] سعودي عبد الصمد ،**دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)**،مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 6،العدد2، جامعة بوضياف المسيلة ، الجزائر ، ،ديسمبر 2019، ص :62-85

[3] زكاري محمد ، المرجع السابق ، ص10

الشكل رقم (2):تقسيم النفقات العامة في الجزائر

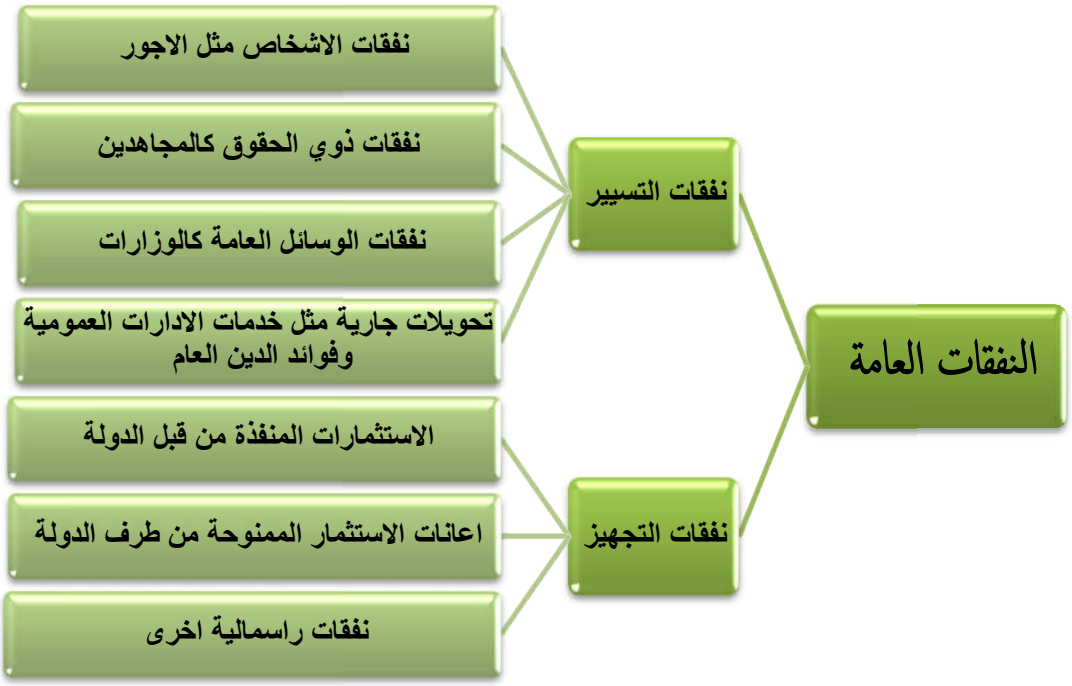

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة

ثانيا –الإيرادات العامة :

1–تعريف الإيرادات العامة :

– "تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تجيبها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها العامة ولتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي "[1].

– كتعريف آخر :"هي جميع الأموال التي تتحصل عليها الدولة من خلال سيادتها أو نشاطها وأملاكها الذاتية ، أو من مصادر داخلية وخارجية سواء كانت في شكل قروض داخلية أو خارجية أو بواسطة الإصدار النقدي ،وهذا من اجل تغطية مختلف النفقات العامة خلال فترة معينة بغرض الوصول للأهداف المطلوبة ."[2]

[1] دغمان زوبير ، محاضرات في المالية العامة ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ، مسار علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس، 2016–2017 ، ص 61

[2] معيوف امحمد ، مرجع سابق ، ص: 60

التعريف الإجرائي :

ويمكن استنتاج هذا التعريف من خلال التعاريف السابقة :(الإيرادات العامة هي كافة الأموال المتحصل عليها من طرف الحكومة بهدف تخصيصها للإنفاق العام لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي).

2-مصادر الإيرادات العامة :

وتشتمل على عدة من الأنواع تشكل في مجموعها مصادر الإيرادات العامة للدولة وتقسم إلى إيرادات دورية وغير دورية تتمثل في ما يلي :[1]

1. <u>الإيرادات الدورية :</u>

1.1.إيرادات أملاك الدولة :

ويقصد بها كافة ممتلكات الدولة مهما كان نوعها وتشمل كل ممتلكات الدولة العقارية تتكون من أراضي زراعية والغابات والمناجم والمحاجر ...الخ ،بالإضافة إلى ما أصبحت تملكه الدولة من مشروعات صناعية ،وتجارية واسهم وسندات الشركات وغيرها ؛ وتقسم إلى قسمين رئيسين :

- **الدومين العام :** وتشمل أملاك الدولة التي تستخدم للعامة كالطرق العامة ، والجسور والحدائق العامة والمطارات والموانئ وغيرها . ولا يجوز بيع أو تملك أملاك الدولة لفترة طويلة ، كما أنها في بعض الأحيان لا تعطي دخول لكن الدولة تقوم بفرض رسوم على الانتفاع بهذه الأموال مثل الرسم المفروض على زيارة الحدائق وغيرها بهدف تنظيم استخدام الأفراد لهذه المبالغ المالية مع تغطية جزء من نفقات إنشاءها وتشغيلها وصيانتها، لكن في معظم بلدان العالم يكون الانتفاع بأملاك الدولة مجانيا .
- **الدومين الخاص :** تديرها الدولة وتخضع لأحكام القانون الخاص حيث يمكن التصرف فيها من خلال عملية البيع أو التأجير وفي اغلب الأحيان تدر دخول والمقصود بها إيراد الدولة من أملاكها .

وتقسم إلى أربعة أقسام :

- الدومين العقاري : من أهم مصادر الإيرادات للدولة ، ويشمل الأراضي ، الغابات والمراعي ، المناجم والمحاجر ومساقط المياه وغيرها ؛

[1] محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة**، (دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2011) ، ط2، ص :319الى320

- الدومين الصناعي : ما تملكه وتديره الدولة من منشات صناعية ، بحيث تملك العديد من الصناعات التي تعود بالنفع على المصلحة والسلامة العامة على سبيل المثال إنشاء مصانع للأسلحة بهدف تزويد القوات العسكرية بما تحتاجه من عتاد حربي ، كما تقوم أحيانا بإنشاء مصانع أخرى خاصة بالبتروكيميات والأسمدة ...الخ ؛
- الدومين التجاري : ويكون من خلال ممارسة بعض البلدان للأنشطة التجارية مثل تصدير واستيراد بعض السلع التجارية ، مقابل تحصلها على أرباح وفوائد التي تمثل مصدرا لإيرادات الدولة ،أحيانا تقوم بهذه العملية بهدف توفير المواد الأساسية للأفراد ؛
- الدومين المالي : وهو ما تملكه الدولة من أسهم وسندات في الشركات والتي ترجع عليها بالمنفعة ، والأرباح المتحصل عليها من عوائد الأسهم والسندات تعد من مصادر الإيرادات ويطلق عليها غلة الدومين المالي .[1]

2.1.الضرائب :

تمثل الضرائب حاليا أهم مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية مختلف نفقاتها العامة ، بحيث تجبر الحكومة الأفراد بالمساهمة في الأعباء العامة بواسطة فرض ضرائب وفق نظام معين يقوم على قواعد أساسية ، وتعود أهمية الضريبة للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية .

وتعرف الضريبة " عبارة عن فرض مبلغ من النقود إجباري يدفعه الأفراد للدولة أو إحدى هيئاتها العامة المحلية نهائية في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن ترجع له بنفع خاص مقابل دفع هذه الضريبة". [2]

3.1.الرسوم :

تعد الرسوم من مصادر التمويل العامة المعتمدة من قبل الدولة في تمويل برامجها الاتفاقية ؛ويعرف الرسم بأنه "مبلغ نقدي يفرض من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها على الأفراد من الحصول على خدمة أو الانتفاع بخدمة معينة ذات نفع خاص شرط ارتباطه بمصلحة عامة تعود على المجتمع ".ومن أمثلته: رسم الحصول على رخصة سيارة ،ورسم مزاولة المهنة ، استخراج جواز السفر رسوم تعليمية ...الخ

[1] محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة**،المرجع السابق ، ص:320-323

[2] محمد خالد المهايني ، محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية ، غير منشورة،2013، ص :47

حيث يتضمن عدة أركان أهمها :

*شرط المقابل ،*اقتران المنفعة الخاصة بالمنفعة العامة ، *والاختيار النسبي يتمثل في عدم التزام الفرد بسداد الرسم إلا في الحالات التي يقرر فيها الانتفاع بخدمة .[1]

4.1.الغرامات الجزائية :

هي عقوبة مالية يدفعها المخالف وتفرضها الدولة من اجل توقيع الجزاء وليس كإيراد مالي للدولة ، وعليه كلما حققت الغرامة أهدافها .كلما خففت المخالفات القانونية وتنخفض حصيلة الدولة المالية وفي حالة فشلها تزداد الحصيلة ، ومنها الغرامات التي تفرضها الدولة على أصحاب المخالفات المرورية بهدف تنظيم حركات المرور وليس كإيراد مالي وعليه من الصعب الاعتماد عليها كدخول عامة للدولة لتمول نفقاتها بسبب عدم ثبات حصيلتها نتيجة لعدم توقع حدوثها . [2]

5.1.الزكاة :

تعتبر الزكاة من الإيرادات المالية العامة الدورية والمنتظمة والتي ترد إلى الموازنة العامة للدولة والهيئات والمؤسسات العامة دوريا وفي فترة محددة عادة ما تكون سنة ، والزكاة تعد بأنها زيادة المال بتوظيفه عن طريق التمويل والاستثمار المتبعة في البنوك الإسلامية أو الأسواق المالية الإسلامية أو بالاستثمار المباشر في أنواع التجارة والزراعة والصناعة .[3] الزكاة هي ثالث العبادات الخمس في الإسلام وهي نوعان زكاة المال وزكاة الفطر واجبة على كل مسلم يملك ما يزيد عن قوت يومه،كما انها مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة لتمويل الإنفاق العام للدولة؛ وعليه هي إيراد عام يغطي جزءا من النفقات ، فإذا لم تكفي الحصيلة يجب على الدولة فرض الضرائب لتحقيق غايات المجتمع .[4]

[1] عاطف وليم اندراوس ، **الاقتصاد المالي العام** ،(دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2014)، ص : 458الى 460

[2] محمد خير العكام ،المالية العامة 1 ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ،2018، ص:108

[3] عمار مجيد كاظم ،**الزكاة ودورها الإنمائي** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد33، السنة العاشرة ،2012، ص ص:99-128.

[4] عبد المطلب عبد الحميد ،"**اقتصاديات المالية العامة** " ، (الدار الجامعية ، القاهرة ،2005) ، ص : 231-232

6.1.الوقف :

يعتبر الوقف من مصادر الإيرادات المالية والتي تستخدم في تمويل جزء مهم من نفقات الدولة وتخفيف أعباء موازنتها العامة والتقليل من العجز، [1] حيث يساهم الوقف في الحد من تزايد الإنفاق العام للدولة وضغطه وبالتالي سينعكس بالوفرة على موارد الدولة مما يؤدي بالضرورة إلى إحداث فائض على مستوى الموازنة العامة ، وهذا يجعل من الوقف مورد مالي من الموارد العامة في الدولة التي تساهم في تمويل مشاريعها .

والوقف هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعيا أو فرديا .[2]

2. <u>الإيرادات غير الدورية</u> :وتتمثل في :

1.2.القروض العامة :

تعتمد الدولة على القروض العامة كمصدر لتمويل نفقاتها في حالة عدم استطاعة الإيرادات العادية تغطية نفقاتها .[3]وهي مبالغ نقدية تقترضها الدولة آو المصالح العامة من الأفراد أو المصالح الخاصة أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها وفق شروط إصدار القرض .[4]

وتقسم إلى عدة أنواع منها:[5]

- القروض الوطنية والأجنبية : ويكون الاكتتاب في القروض المحلية على أفراد الدولة التابعين لها ، في حين القروض الأجنبية يكون فيها الاكتتاب على الأفراد ومؤسسات في الدول الأجنبية في حالة عجز الدولة عن تغطية مختلف نفقاتها تلجأ إلي بعض من المؤسسات الدولية مثل : البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ..الخ ؛
- القروض قصيرة ،المتوسطة والطويلة الأجل : القروض القصيرة مدتها لا تتجاوز السنة وتكون في شكل اذونات الخزانة تصدر من قبل الدولة ، أما القروض الطويلة تعقد لمدة ثلاث أو خمس سنوات

[1]أحسين عثماني ، جوادي سميرة ، **التمويل الإسلامي بين تحديات العجز في الموازنة العامة وصناعة التميز في تحقيق التكافل الاجتماعي** ،<u>مجلة اقتصاد المال والأعمال</u> ، المجلد 2 ، العدد 2،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، ديسمبر 2017،ص ص:7-22.

[2]احمد قاسمي ، رشيد زرقط ، **أساليب التمويل التقليدي لعجز ميزانية الدولة وبديلها الإسلامي –الوقف الإسلامي نموذجا–**،<u>مجلة الاقتصاد الجديد</u> ، المجلد11، العدد1،الجزائر ، 2020،ص ص:205-222.

[3]محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة** ، مرجع سابق ، ص:326-328

[4]مريم عثمانية ،لطفي بوسحلة ، "**النظام القانوني لعقد القرض العام دراسة مقارنة**" ، (مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2016)، ص24

[5]غازي حسين عناية ،" **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي**" ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2003)، ص:211-213.

وتسمى قروض متوسطة في هذا الوضع ، وأما تكون لمدة أكثر من عشر سنوات وتصبح قروض طويلة المدى حصيلتها تستخدم في المشروعات الكبيرة ؛

- القروض الاختيارية والإجبارية: وتكون اختيارية بحرية الاكتتاب بها من طرف الأفراد ،أما الإجبارية فهي إلزامية يكتتب فيها الأفراد بدون أي حق لهم في تقييم أرباح وفوائد الاكتتاب.

2.2.الإعانات والهبات :

تعتبر الإعانات مصدرا من مصادر الإيرادات بالنسبة للدول التي تتلقاها ونوعا من النفقات بالنسبة للدول التي تتلقاها ، وترتبط بعض من الإعانات بشروط سياسية واقتصادية من الدول الأجنبية وعليه لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر أساسي للإيرادات[1].

إذ تعتبر الهبات مساهمات طوعية في شكل عيني أو نقدي تقدم من قبل الأفراد أو الحكومة وتستعمل أحيانا لتقديم مساعدات لضحايا الكوارث الطبيعية ، الحروب ،..الخ.[2]

3.2. الإصدار النقدي الجديد :

في حالة فشل الوسائل التمويلية الأخرى في تغطية عجز الموازنة العامة وتمويل مختلف نفقاتها ، تتجه نحو اعتماد ما يسمى بالإصدار النقدي الجديد ، أي تقوم الحكومة بطبع وإنشاء نقود جديدة خلال مدة معينة بنسبة تفوت الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد القومي خلال نفس المدة مع فرض ثبات سرعة تداول النقد .وهذه الوسيلة تتطلب طرح كميات إضافية من النقود في التداول دون وجود زيادة إضافية في الإنتاج خاصة عندما يكون الجهاز الإنتاجي في حالة التشغيل التام وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب بسبب زيادة القوة الشرائية التي جاءت نتيجة للكمية الجديدة للنقود ، وزيادة الطلب يصاحبها ارتفاع كبير في الأسعار فتحدث حالات التضخم والذي يحدث آثار سلبية على الاقتصاد .[3]

[1] محمد شاكر عصفور ،المرجع السابق ، ص:326-328

[2] عاطف وليم اندراوس ، مرجع السابق، ص:465.

[3] محمد طاقة ، هدى العزاوي ، مرجع سابق ،ص :161

الشكل رقم (3):مصادر الإيرادات العامة للدولة

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة .

المبحث الثاني–أساسيات حول عجز الموازنة العامة للدولة :

إن مشكل العجز الموازني يعد من الاختلالات االهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،والذي يختلف من دولة لأخرى بتعدد أسبابه ،فإشكالية هذا المبحث تتلخص بما هو مفهوم عجز الموازنة العامة وكذلك أهم الأسباب التي أدت إلى العجز وتفاقمه ،بالإضافة إلى أنواعها والمخاطر الناتجة عن حدوث هذا العجز وأخيرا أهم الطرق والآليات التي لجأت لها الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة في الدولة .

المطلب الأول –مفهوم عجز الموازنة العامة :

سنتناول في هذا المطلب تعريف العجز الموازني ،وكذا أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذا العجز.

أولا– تعريف عجز الموازنة العامة :

لقد تعددت المفاهيم حول عجز الموازنة العامة ، وتتمثل في الآتي :

–عرفت :"عجز الموازنة العامة هو تلك الوضعية التي نجد فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة ".[1]

– وتعرف أيضا : " أنها ظاهرة اقتصادية شائعة تحصل بشكل عام على مستوى البلدان المختلفة ، فعجز الموازنة يحدث عند زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة ، ويكون نتيجة التخطيط السيء أو تقدير الحكومة للإنفاق العام ".[2]

–والمقصود بعجز الموازنة :" الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة بسبب زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة ، يعني انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ".[3]

---

[1] عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**،(ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،الجزائر ، 2003) ،ص: 201

[2] إيهاب محمد يونس ، **نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة في مصر** ، مجلة النهضة ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ،ابريل 2012 كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ص3

[3] حميدة مختار ، كزيز نسرين ، **آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر** –،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي –35(01) ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، ص 227.

-كما يعرف : " يعني نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة بسبب الخلل الهيكلي بين تيارات الموارد وتيارات الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى الاقتراض بغرض تمويل الإنفاق العام وعليه يؤدي إلى زيادة الخلل الهيكلي من جديد".[1]

ويلاحظ في الوقت الراهن أن اغلب الاقتصاديات في العالم سواء المتخلفة أو المتقدمة ميزانيتها تعاني من العجوزات غير أنها في الدول المتقدمة ليست بالعجوزات الهيكلية والتي تستطيع معالجتها في أي وقت .

التعريف الإجرائي:

ونستطيع التوصل إلى مفهوم لعجز الموازنة العامة من خلال التعاريف السابقة : (العجز الموازني في الدولة يعبر عن اختلال بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها وذلك حين تكون النفقات العامة أكثر من الإيرادات فينتج عن ذلك موازنة سالبة نتيجة للتقدير الخاطئ للحكومة).

ثانيا- أسباب عجز الموازنة العامة:

كثيرة هي الأسباب التي تؤدي بوقوع ميزانية الدولة في خطر العجز فالبعض منها تؤدي لزيادة الإنفاق والأخرى تؤدي إلى تناقص الإيرادات،والتي نذكر منها الأتي :[2]

- عدم مواكبة الإيرادات العامة لتطور النفقات العامة نتيجة للضعف الشديد في الطاقة الضريبية بسبب الإعفاءات وزيادة حالات التهرب الضريبي ؛
- انتشار الفساد في بعض مؤسسات الدولة والذي خلف هدر أموال ضخمة ؛
- نقص الطلب الكلي أو زيادة العرض الكلي أو حدوث أزمات اقتصادية بسبب محاولة الحكومة تفادي هذه الأزمات تفاقمت المشكلة وازداد العجز في الموازنة؛
- ارتفاع النفقات الجارية، ونقص الموارد العامة وغياب سياسة ترشيد النفقات العمومية بسبب الإسراف والتبذير في الإنفاق العام مثل الإنفاق على السيارات الحكومية الفاخرة و ...الخ هذا ما خلف نقص في الموارد المالية وعجزها في التمويل؛

[1] صبرينة كردودي ، سبرينة مانع ، سهام كردودي ، **أساليب تمويل عجز الموازنة العامة والآثار المترتبة عنها** ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية،المجلد 4 العدد 07، ديسمبر 2018 ، ص 191

[2] قرود علي ، كزيز نسرين ، **آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي –حالة الجزائر (2007-2017)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية –العدد الرابع –سبتمبر 2018 ، الجزائر ، ص ص:200-201

- ارتفاع النفقات العسكرية من الأجور والمستلزمات السلعية واستيراد أسلحة ومعدات إضافةإلى تكلفة الصيانة والاستعانة بالكفاءات الأجنبية وعليها الإنفاق العسكري يؤثر في زيادة الإنفاق العام خصوصا للدول التي تواجهها مخاطر سواء على المستوى الداخلي او الخارجي؛
- تطور حجم الإنفاق وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفاعلية هذا الدور ؛ وهذا فسر بوجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ؛[1]

وكذلك أيضا:[2]

- تقليص الموارد العامة لحالات استثنائية مثل التوقف الوقتي لأسباب سياسية أو اقتصادية و لحالات دائمة مثل انخفاض في احتياطي النفط والغاز ،توقف المصانع عن العمل ، حالة الجفاف ..الخ ؛
- ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية وعلى ادخارهم؛

ونجد أيضا :[3]

- سهولة الإقراض من الأسواق الدولية ؛
- تدهور في قيمة العملة وبالخصوص في الدول ذات الاستيراد الكثيف .

[1] قرود علي ، كزيز نسرين ، **آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي –حالة الجزائر (2007-2017)** ، المرجع السابق ، ص: 201

[2] توبين علي ، مرجع سابق ، ص 172

[3] زهير بن دعاس ، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)**،مجلة آفاق علمية ،المجلد 11،العدد2،جامعة سطيف1،الجزائر ،2019، ص:316-335

المطلب الثاني–أنواع عجز الموازنة العامة ومخاطرها:

سنتعرف في هذا المطلب على أنواع عجز الموازنة العامة للدولة وما ينتج عنها من مخاطر على الاقتصاد ككل وخاصة على المؤشرات الاقتصادية.

أولا–أنواع عجز الموازنة العامة:

توجد عدة أنواع للعجز في الموازنة العامة وتختلف باختلاف الأسباب المؤدية له، ويمكن تصنيفه كالأتي:[1]

–**العجز الجاري** : يقيس الفرق بين مجموع المصروفات والإيرادات ، ولا يعطي أهمية للمصروفات والإيرادات الرأسمالية والسبب الخفي لهذا هو زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمارات لا تغير من وضع الأصول الحكومية ،وهذا لان الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة ؛

–**العجز الأساسي:** يعرف هذا النوع من العجز بدون فوائد ، والذي يقوم بإزاحة جميع الفوائد المستحقة على الديون ، ويلزم ايجابية الميزانية لكي يغطى حتى جزء من فوائد الدين الجاري ومنه :

العجز الأساسي =العجز الجاري –الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابق

وكذلك :[2]

–**العجز الشامل** :بالنسبة لهذا النوع فهو يقيس الفرق السالب بين إجمالي المصروفات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط ، وبين الإيرادات المتضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والعجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض العام؛

– **العجز التشغيلي** : يعنى به قياس العجز في ظروف التضخم لهذا يسمى بالعجز المصحح للتضخم ،وهو العجز الموحد للقطاع العام مطروح منه ذلك الجزء من الفوائد المدفوعة كتعويض للدائنين عن الخسارة الناتجة من التضخم ، وهنا يتمثل العجز في متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام ناقصا منه الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم ؛

[1] كزيز نسرين ، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2007–2016)** ،اطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات اقتصادية ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، ص : 42الى 44.

[2] دنان راضية ،**عجز الموازنة العامة في الجزائر (اسباب وحلول)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 18، 2012، ص :151–160.

وأيضا :[1]

-**العجز الهيكلي (البنيوي)**:ويحدث هذا العجز عند عجز الإيرادات العامة عن تغطية مصروفات الدولة بصفة دائمة فيصبح عجزا مستمرا ، نتيجة وجود خلل هيكلي في الاقتصاد بسبب ظروف غير ملائمة أدى إلى عدم توازن الجهاز المالي للدولة بسبب زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي فتفشل الحكومة في ترشيد النفقات العامة وتعجز عن تنمية أعباءها المالية ، حيث يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا ؛

كذلك :[2]

-**العجز الدوري** :يرتبط مفهومه بحالة الدورات والأزمات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاد ، ويحدث هذا خصوصا عند اتجاه الاقتصاد نحو الركود فهذا يؤدي الى انخفاض التشغيل والإنتاج مما نتج عنه انخفاض الضرائب ،حيث هنا تكون معدلات البطالة كبيرة جدا فتزيد النفقات العامة ، و العكس تكون البطالة منخفضة في حالة الرواج وبالتالي سيكون هناك انخفاض في النفقة العامة ؛

-**العجز المقدر** : ويعرف بالعجز المقصود أو المخطط ، وهو العجز الذي تسمح به الدولة في الموازنة العامة وفق شروط معينة ودراسات دقيقة اذ تعمل الدولة بصورة مقصودة على زيادة نفقاتها العامة حسب الحاجة لذلك ، ويظهر هذا العجز بوضوح في بداية السنة المالية ؛

-**العجز الرأسمالي** :وهو الذي ينتج عن عدم كفاية الإيرادات الرأسمالية عن المصروفات الرأسمالية أو الاستثمارية للدولة ؛

-**عجز الطوارئ** : ويرتكز مفهومه على محاولة إزالة اثر العوامل الطارئة او المؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة كتقلبات الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات أسعار الفائدة وكذلك تغيرات الأسعار إضافة إلى استبعاد مبيعات بعض السلع الرأسمالية الحكومية ، مع استبعاد النفقات المتطلبة للطوارئ غير العادية مثل الزلازل والبراكين وغيرها؛

العجز المحاسبي: ينجم عن خطا أو خلل فني أو حسابي في تقدير مختلف عناصر الموازنة ؛

[1]امحمد بن البار ، صلاح الدين شريط ، **تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد 8، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر، السنة الثامنة 2017، ص ص : 224-233.

[2]كزيز نسرين ، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية** ، مرجع سابق، ص: من 43-46

-**العجز المؤقت** :ويحصل هذا العجز أثناء السنة المالية نتيجة لعدم توافق الإيرادات مع النفقات زمنيا أو بسبب خطا في تقدير عناصر الموازنة ، ويختفي هذا النوع عند اختفاء سبب حدوث العجز حيث تقوم الدولة بمعالجته بعد فترة قصيرة وفي الأغلب تكون في الموازنة القادمة .[1]

هناك أنواع أخرى لعجز الموازنة العامة ، وهي :[2]

-**عجز ضعف** : ويكون اثر ضعف الحكومة في تحقيق التوافق بين الإيرادات والنفقات بسبب الإنفاق غير الرشيد ؛

-**عجز القوة** :ويكون بسبب بذل الحكومة في تقديم إعانات للدول الأخرى على شكل إعانات لتحقيق أغراض سياسية وإستراتيجية معينة.

ثانيا- مخاطر عجز الموازنة العامة :

لعجز الموازنة مجموعة كبيرة من المخاطر ،تتمثل فيما يلي :[3]

- ✓ وقوع الدولة في حالة التضخم : هذا سببه زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها ومن اجل التخفيف من هذا العجز تتجه الدولة نحو الإصدار النقدي وطبع كميات من الأوراق النقدية فهنا تزداد الكتلة النقدية المتداولة ويرتفع حجم الطلب مع ثبات العرض فيحدث التضخم يقابله انخفاض في قيمة العملة ؛
- ✓ فوجود العجز في الموازنة بحد ذاته سوف يدفع الحكومة باللجوء للاقتراض ؛
- ✓ وجود العجز في الموازنة قد يصاحبه خطر الإفلاس حيث هنا تتجه الدولة إلى الاقتراض من اجل تغطية هذا العجز ،وهو ما ينتج عنه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لتسديد أقساط القروض وديونها؛
- ✓ وجود العجز في الموازنة ينتج عنه تقليل في الاستثمار الخاص وزيادة في الاستهلاك العام .

[1] كزيز نسرين ، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية** ، مرجع سابق، ص: من 43-46

[2] بن دقفل كمال ، **اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تقييمية وتحليلية** -،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، العدد 3، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2017، ص ص: 130-141.

[3] وسيلة السبتي ، وآخرون، **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 5،العدد 1، 30افريل 2019، ص ص :175-176

المطلب الثالث: طرق تمويل عجز الموازنة العامة

عند حدوث العجز في الموازنة العامة فان غالبية الدول تلجا لتغطية ذلك العجز ،ويكون ذلك عن طريق مصادر واليات والتي يمكن تقسيمها إلى طرق غير تقليدية وأخرى تقليدية ، تتمثل فيما يلي :

أولا: الطرق غير التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة : وتتمثل في :

-الصكوك الإسلامية :

عند فشل الطرق التمويلية التقليدية إما عن طريق الاقتراض المحلي آو بالاقتراض من الخارج آو عن طريق الإصدار النقدي الجديد في تمويل وسداد عجز الموازنة العامة ،وفضلا عن عدم إمكانية خفض النفقات وزيادة الإيرادات من خلال هذه الطرق فان اغلب الدول في العالم أصبحت تتوجه نحو اعتماد التمويل الإسلامي وخاصة بعد تفاقم نمو العجز الموازني ، فازدادت أهمية الصكوك الإسلامية واعتبرت من أهم الأدوات غير التقليدية في تمويل عجز الموازنة عن طريق إصدار صكوك بصيغ التمويل الإسلامي .[1]

تعرف الصكوك بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان ،أو منافع ،أو خدمات ،أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقبل قفل باب الاكتتاب ،وبدء استعمالها فيما أصدرت من اجله .[2]

فتستطيع الدول مواجهة العجز الموازني من خلال إصدار الصكوك الإسلامية وذلك كآلاتي :[3]

- **صكوك المشاركة** : بحيث تستطيع الدول إصدار صكوك المشاركة لتغطية عجز موازنتها ، واستثمار حصيلتها في المشاريع المدخرة للدخل والإيراد مثل محطات توليد الطاقة و تحلية المياه والموانئ وغيرها ، بحيث تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ؛
- **صكوك المضاربة** : تقوم الحكومات بتمويل العجز الموازني بواسطة إصدار صكوك المضاربة في المشاريع التي تعطي الأرباح ، ويتم تمويلها على أساس المضاربة بحيث لا يتشارك صاحب المال في اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية للمشروعات بل الإدارة تكون للسلطة الحكومية .ومن شروط إصدار صكوك المضاربة أن

[1] احمد عبد الصبور الدلجاوي ،**دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ،العدد 3، جامعة المسيلة ، الجزائر ، مارس2018، ص:248-255.

[2] معطى الله خير الدين ،شرياق رفيق، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية** ،الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ،جامعة قامة الجزائر ،يومي 3و4ديسمبر 2012، ص237

[3] المرجع السابق ، ص:248-255.

يكون المشروع محددا ، مما يستوجب طبيعة ذمة مالية مستقلة ويكون عائد الصك جزء من ربح المشروع حيث تقسم الأرباح على مجموع الصكوك .

-كما يمكن أن تكون صكوك المضاربة في شكلين الأول يخضع للاستهلاك او الإطفاء أي ينتهي بتمليك الدولة للمشروع بعد استهلاك كافة الصكوك ، والآخر لا يتضمن شرط الإطفاء أي تبقى ملكية الصك دائمة لصاحبه .

❖ **صكوك الإجارة** : تقوم الدول بتمويل العجوزات في الموازنة من خلال إصدار صكوك الإجارة ، تستخدم من طرف البنوك المركزية في عمليات السوق المفتوحة أو من خلال قصر الاكتتاب فيها على البنوك والمؤسسات فقط بسبب مخاطرها المتدنية وتميزها باستقرار في عوائدها وأسعارها . حيث يتم شراء الأصول المادية (طائرة ، سفينة..الخ) لصالح حملة الصكوك وبعدها يتم تأجير هذا الأصل للدولة لمدة عشرين سنة مثلا والأجرة تكون من حق حملة الصكوك خلال فترة الإجارة .

تتميز صكوك الإجارة بثبات العائد وقابليتها للتداول ، متدنية المخاطر ، خاضعة لعوامل العرض والطلب في السوق المالية ، المرونة العالية ، يمكن إصدارها بفترات متعددة ولأعيان متنوعة ، كما أنها لا تمثل دين على الخزينة العامة ؛[1]

❖ **صكوك الوقف** :هي وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف ويقوم على أساس عقد الوقف .

يمكن للوقف استعادة دوره في تمويل الاقتصاد و تغطية العجز الموازني من خلال إصدار صكوك وقفية مع توظيف حصيلة الإصدار في تمويل البرامج التنموية الاجتماعية ، مما استوجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتفعيل هذه الآلية بواسطة تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاكتتاب فيها حسب مقدرتهم المالية وهذا ما يرفع من الإيرادات العامة ؛

❖ **صكوك السلم** : وتستخدم هذه الآلية في تمويل الدين الحكومي عن طريق اتفاق هيئة حكومية مع الآخرين ببيع سلع او خدمات في المستقبل مقابل أموال . وتتعدد مجالات استخدامه :

- تمويل عجوزات الحكومة خصوصا العجز الموسمي أو الصافي ؛
- تمويل العجوزات في موازنة الهيئات العامة الاقتصادية ؛[2]

[1] احمد عبد الصبور الدلجاوي ، المرجع السابق ، ص ص:248-255.

[2] بن دعاس زهير ، رقوب نريمان ، **الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازني في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات ، المجلد 15،العدد1،الجزائر ، 2018، ص ص:405-426.

– تمويل العجوزات في موازنة الهيئات العامة الخدمية مثل الجامعات ووحدات التحكم المحلي ؛

– مصدر التمويل الحكومي في السلم هم جمهور المستفيدين من الخدمات الحكومية الذين يدفعون مقابلها مقدما للحكومة .[1]

❖ **صكوك المرابحة :** تساهم صكوك المرابحة في تمويل عجز الموازنة العامة ،من خلال التسهيل للدولة بتمويل بنود الموازنة المتعلقة بشراء السلع والمستلزمات والمعدات ووسائل النقل والاستملاكات بواسطة المرابحة مع البنوك الإسلامي وغيرها ، ويمكن تحويل المرابحات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية توفر السيولة لدى مشتريها ، ورغم أن ديون صكوك المرابحة غير قابلة للتداول بغير قيمتها الاسمية لأنها تدخل في مسالة بيع الديون بحيث ان وزارة المالية التي تصدرها تستطيع استرجاعها شرط عدم توسط طرف آخر في العملية ؛

أما عن مساهمة الصكوك الإسلامية في حل مشكل عجز الموازنة العامة والتي تكون في هيئة ديون داخلية او خارجية في شكل قروض ذات فوائد تستطيع الحكومة تحويلها إلى صكوك ملكية خدمات عامة مقدمة من طرف الدولة مثل خدمات التعليم والصحة والنقل ..الخ ، كما يمكن مبادلة الديون بصكوك استصناع سلع تنتجها الدولة ومن خلال تلك الصكوك يتحصل حملتها على سلع بقيمة ما قدموه سابقا من قروض .[2]

ثانيا: الطرق التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة :

يمكن للدولة تمويل عجزها عن طريق المصادر التالية والتي تتمثل فيما يلي :[3]

1.مصادر التمويل الخارجي: والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1.1.المساعدات والهبات الأجنبية : يمكن للمساعدات أن تكون في شكل نقدي أو شكل مساعدات سلعية تباع محليا، والأموال المتحصل عليها تستعمل في تمويل العجز وتخصص هذه الإعانات لتمويل واستكمال بعض المشاريع التنموية والبنيوية ، بهدف مساعدتها على زيادة معدل التنمية الاقتصادية والذي يؤدي إلى مساعدة الدولة في تخصيص جزء من الموارد العامة للموازنة في علاج هذا العجز ؛

2.1.القروض الخارجية :تعتبر احد مصادر تمويل الموارد العامة ، تلجا الدولة إلى الاقتراض الخارجي مرغمة بسبب ظروف طارئة لتمويل عجز الموازنة في حالة عدم قدرة الموارد الداخلية على تمويل مصاريفها ، إذ يعد

[1] بن دعاس زهير ، رقوب نريمان ، مرجع سابق ، ص:405-426.

[2] احمد عبد الصبور الدلجاوي ،المرجع السابق ، ص: 252-253.

[3] كزيز نسرين ، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص:63-64.

الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي تعتمدها الدول النامية في سد عجز موازنتها العامة . وهو في نفس الوقت وسيلة غير تضخمية خصوصا اذا استخدم في تمويل النفقات العامة التي تتم بالنقد الأجنبي ، بحيث ازدادت الاستدانة الخارجية في عدد كبير من البلدان النامية مع تفاقم فجوة النقد الأجنبي .

حيث يكون الاقتراض الخارجي من طرف بعض الهيئات :

أ.الهيئات والمؤسسات الدولية : مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير التمويل اللازم للدولة لتغطية عجز موازنتها أو عند حاجتها لعملات أجنبية لتغطية عجز ميزان المدفوعات ؛

ب.القروض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية :كما يمكن للدول ان تلجا للقروض التجارية المتأتية من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية ؛

ج.القروض الحكومية الرسمية :حيث تعتمد بعض الدول التي تعاني من عجز في موازنتها العامة على عملية الاقتراض من الدول الأخرى والتي تعرف بالقروض الثنائية حيث تتم بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول وتختلف شروطها حسب كل دولة .[1]

2. مصادر التمويل المحلي (الداخلي): يمكن للدولة تمويل عجزها بواسطة مصادر التمويل الداخلي والتي تمثلت في الأتي :[2]

أ.الاقتراض من البنك المركزي : وهذا التمويل ليس له اثر انكماشي مباشر على الطلب الكلي لأنه من الغير الضروري أن يقوم البنك المركزي بتقليل الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة ، وعليه يقال بان الإنفاق الداخلي المرافق بالاقتراض من البنك المركزي له اثر توسعي على الطلب الكلي .

ب.الاقتراض من البنوك التجارية : ويكون التمويل لتغطية العجز بواسطة بيع سندات الدين العمومي المعروفة بسندات الخزانة التي تقوم بإصدارها الخزينة العمومية للبنوك التجارية ، في حالة وجود احتياطات إضافية فلن يترك هذا التمويل اثر على الطلب الكلي ، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض اثر توسعي يشبه بالإنفاق الممول من البنك المركزي ، أما إذا لم تكن هناك احتياطات إضافية فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

---

[1] كزيز نسرين ، المرجع السابق ، ص :64-65.

[2] مرغاد لخضر ، كزيز نسرين ،**آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر –دراسة تحليلية (2000-2017)**، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 47 ،جوان2017 ،ص :505

ج.الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك : ويكون هذا النوع بواسطة بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص ، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة لتغطية العجز ،وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة في المصارف.

3.التمويل بواسطة الضرائب :

بالإضافة إلى تغطية الدولة عجز موازنتها العامة بواسطة الاقتراض العام ،فهي تستعمل أداة أخرى من ابرز الأدوات لتمويل عجزها وهي الضرائب ، حيث تلجا الدولة لهذه الأداة نتيجة الزيادة في الإنفاق العام ومنه تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب .

ومثال الضرائب التي يمكن من خلالها زيادة الإيرادات وتقليل العجز :

- **الضريبة على الدخل :**يلزم أن تكون تصاعدية أي تطبق بمعدلات على أصحاب الدخول المنخفضة وتنتقل بالتدريج نحو الارتفاع مع أصحاب الدخول العالية ، ففرض ضرائب على مثل هذه الفئات يكون وسيلة لدعم الطاقة الضريبية ؛
- **الرسوم على الصادرات:** من اجل تنمية الصادرات يلزم عدم تطبيق ضرائب مرتفعة على السلع المصدرة بهدف تشجيع المؤسسات والأفراد المنتجين والمصدرين مما تزيد من حصيلة الإيرادات من الصادرات وبالتالي ترفع الإيرادات ؛
- **الضرائب على الأرباح :**حيث تمكن الزيادة في معدلات الضرائب بان يكون وعاءها الأرباح الصافية للمؤسسات ، يلزم أن تكون الزيادة في الضريبة مدروسة وبنسب معقولة من اجل عدم ظهور نتائج سلبية ؛
- **الضرائب العقارية :**في الدول النامية تتميز الضرائب العقارية بقلة حصيلتها رغم إمكانية زيادة نسبها مع اهتمام هذه الدول بالقطاع الزراعي ، حيث أن أسس الضرائب تختلف من دولة لأخرى منها من يفرضها على أساس حجم الناتج السنوي للأرض والآخر يفرضها على أساس القيمة الرأسمالية للأرض ، فزيادة معدلات الضرائب على العقارات يؤدي إلى زيادة الإيرادات التي تحتاجها الدولة وخاصة في تمويل عجز موازنتها .[1]

[1] لحسن دردوري ، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد14، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ديسمبر 2013، ص ص :104-120

4.صندوق ضبط الإيرادات :

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالتحديد حسابات التخصيص الخاص واهم ما يميزها هو استقلالها عن الموازنة العامة للدولة بمعنى عدم خضوعها لقواعد إعداد وتنفيذ الموازنة وكذا لا تخضع لرقابة البرلمان ، [1]تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر سنة 2000 لضبط إيرادات الجباية النفطية ، حيث يعتبر أداة فعالة للحكومة من خلال مساهمته في تمويل العجز في الخزينة العامة والتقليل من مديونية الدولة مع ضبط فوائض النفط وتوجيهها بما ينفع الاقتصاد الوطني ، كما يمكن أن يستخدم جزء من إيراداته للأجيال القادمة فيصطلح عليه صندوق الادخار؛ [2]

5.الصناديق السيادية :

اعتمدت العديد من البلدان خصوصا ذات الاقتصاد النفطي على نظام الصناديق السيادية ، انشىء في بعض البلدان من اجل الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة ، والبعض منها استعملته من اجل تغطية نفقاتها وعجز ميزانيتها حتى لا تلجا إلى آليات أخرى تعود بالسلب على اقتصادها .[3] حيث تعرف بأنها هيئات استثمارية تابعة للحكومة تنشئها لأهداف اقتصادية كلية ومواردها تكون غالبا من إيرادات السلع الأولية مثل النفط خصوصا في البلدان النامية ؛[4]

[1]بن عمارة دليلة ، شريف طويل نور الدين ، **صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000-2017)**،المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت ، المجلد 5، العدد2، الجزائر ، سبتمبر 2018، ص ص :1-24.

[2]حسين بن طاهر ،سهيلة بغنة ، **صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد3، جامعة خنشلة ، الجزائر ، جوان 2015، ص ص :9-20.

[3]مكاوي هجيرة ، بوبكر محمد ،**مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر " دراسة تحليلية 2014-2019**"،مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد4، العدد1، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، افريل 2020، ص: 211-225

[4]لطرش ذهبية ، كتاف شافية ، **فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2017**، مجلة التنمية الاقتصادية ، المجلد 3، العدد 5، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ، جوان 2018، ص ص: 20-42.

6.التمويل غير التقليدي:

تلجا البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء عند قصور إيراداتها العامة من ضرائب وقروض عن تمويل مختلف نفقاتها العامة إلى زيادة وسائل الدفع عن طريق الإصدار النقدي من خلال البنك المركزي او عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي بواسطة البنوك التجارية لاستعمالها في ممارسة النشاطات الاقتصادية .[1]

التمويل غير التقليدي هو عملية إنشاء كمية إضافية من النقود الورقية من قبل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي ويرجع للدولة استعمالها في تغطية مختلف نفقاتها ومواجه بعض الأزمات في السيولة النقدية مؤقتا ، بحيث ينجر عن هذه الآلية زيادة في المعروض النقدي لا تتناسب والزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الصعود ، وفي هذا الوضع تستطيع الدولة أن تجمع كمية من الموارد مساوية لحجم العجز في الموازنة بواسطة تحويل الموارد إليها إجبارا . لكن رغم سهولة هذه الآلية بالنسبة للحكومة إلا أنها في الواقع ذات آثار وضغوط تضخمية .والذي سنتناوله بشيء من التفصيل من خلال المبحث الموالي .[2]

[1] احمد قاسمي ، رشيد زرقط ، **أساليب التمويل التقليدي لعجز ميزانية الدولة وبديلها الإسلامي –الوقف الإسلامي نموذجا**–،مرجع سابق ، ص ص:205–222.

[2] العرباوي منال ، قادري علاء الدين ، **اثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية –اقتصاد السودان نموذجا :دراسة قياسية 1997–2016**، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، المجلد 3، العدد 1، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ،مارس 2019، ص:9–27

الشكل رقم (4):طرق تمويل عجز الموازنة العامة

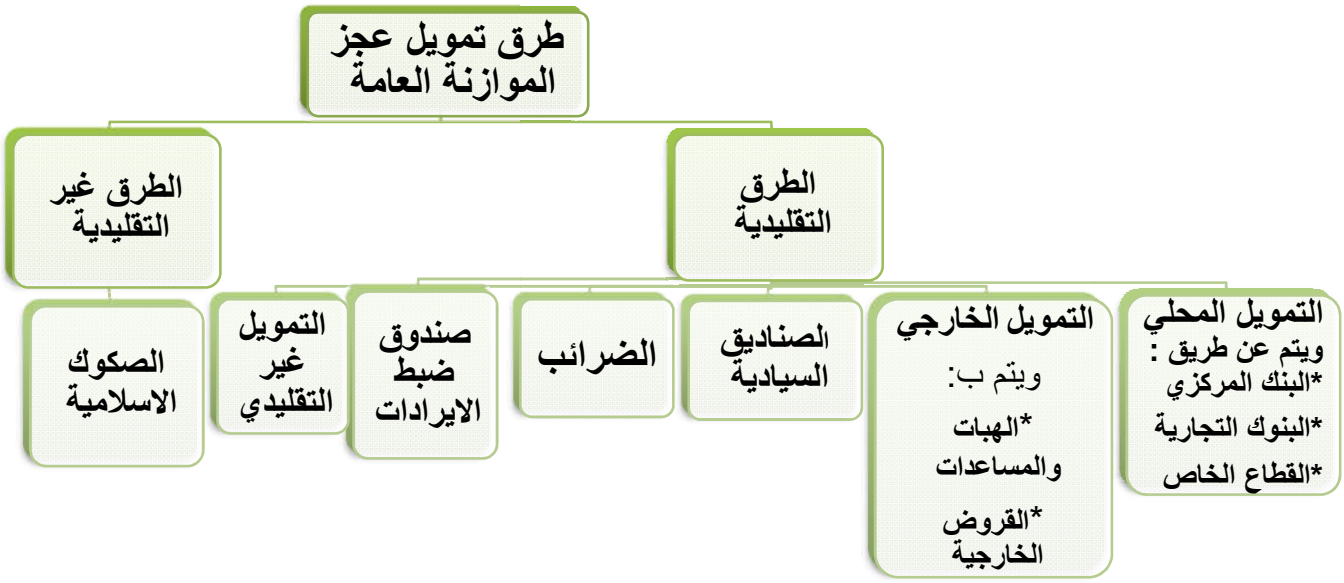

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة

المبحث الثالث–أساسيات التمويل غير التقليدي :

يمثل التمويل غير التقليدي الأداة التمويلية التي تلجأ لها الدولة في حالة وقوعها في عجز من اجل تغطية مختلف نفقاتها وإعادة التوازن المالي للدولة بواسطة طبع النقود من طرف البنك المركزي ،وكإشكالية لهذا المبحث بما فيها نشأة التمويل غير التقليدي ومفهومه حسب احتياجات كل دولة والأسس القائم عليها ، بالإضافة إلى شروط نجاح هذه الآلية وعدم توفر بعضها سيعود بالسلب على الاقتصاد .

المطلب الأول– ماهية التمويل غير التقليدي:

سنتناول في هذا المطلب تطور التمويل غير التقليدي واهم التعاريف التي جاء فيها وكذلك أسسه .

أولا– تطور آلية التمويل غير التقليدي:

لقد كان أول من استخدم عبارة التسيير الكمي عالم الاقتصاد الدكتور ريتشارد فيرنر ، أستاذ العمليات المصرفية في كلية الإدارة بالمملكة المتحدة ، طرح هذا المفهوم عند قيامه بالعروض التقديمية لمستثمري المؤسسات في طوكيو سنة 1994 ، كذلك نشر في صحيفة (نيهون–كيزاي–شينبون) مقال استعمل فيه هذا المفهوم من اجل اقتراح شكل جديد للسياسة النقدية من طرف البنك المركزي والذي لا يعتمد على تخفيض معدل الفائدة أو السياسة النقدية التوسعية ، وقال من اجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي لابد من اللجوء إلى توليد الائتمان .

ويعتبر بنك اليابان أول بنك طبق سياسة التمويل الغير تقليدي المعروفة بسياسة التسيير الكمي وهذا عقب انفجار الفقاعة المالية في اليابان سنة 1990 ، نتيجة ذلك انخفض النشاط الاقتصادي وأسعار السلع الاستهلاكية فوقع ركود على مستوى النمو الاقتصادي وهذا ما ترك بنك اليابان بالتوجه نحو تخفيض معدلات الفائدة إلى الصفر عند سنة 1999.

وفي الفترة الأخيرة اتجهت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو لاستخدام تقنيات مشابهة أثناء الأزمة المالية (2007–2010) للتقليل من حدتها ، من خلال اللجوء لمعدلات فائدة منخفضة جدا وتؤول للصفر.[1]

[1] بختي سمير، وآخرون ، **التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الموازنة العمومية في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،يومي 4و5 فيفري2019، ص: 1–15.

وكذلك بنك انجلترا في فترة الانكماش سنتي (2008-2009) قام بتطبيق هذه الآلية بهدف خفض معدلات الفائدة 0.5٪، و تكوين أموال جديدة لشراء سندات حكومية وهذا لتقوية الإنفاق العام .

إضافة للبنك المركزي الفدرالي الأمريكي فبسبب الركود الاقتصادي والنمو البطيء للبلاد الذي خلفته الأزمة المالية ، ومن اجل تحفيز والنهوض بالاقتصاد بسرعة خفضوا معدلات الفائدة للصفر ، وهذا كله كان بغرض تقليل من أضرار الأزمة المالية ومخلفاتها . [1]

ثانيا-تعريف التمويل غير التقليدي:

التمويل غير التقليدي هو إصدار النقود دون مقابلات من السلع والخدمات ، ولكن تعددت مفاهيم التمويل غير التقليدي حسب احتياجات كل دولة ، وكانت كالآتي :

-يعتبر التمويل غير التقليدي " عملية خلق وطبع النقود؛ وهو الآلية التي تمكن الدولة الاقتراض من الدائنين الخواص أو البنك المركزي عن طريق اللجوء للإصدار النقدي الجديد بناء على طلب من الخزينة العمومية لتسوية ديونها وفق خطة ".[2]

-عرف المشرع الجزائري : "قيام بنك الجزائر، بداية من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ ،بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات ، بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة.

وقد جاءت قصد تحقيق الأهداف التالية :*تغطية احتياجات تمويل الخزينة ،*تمويل الدين العمومي الداخلي،*تمويل الصندوق الوطني للاستثمار ، -وهي آلية تطبيق التمويل غير التقليدي -.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية ، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى :

*توازنات خزينة الدولة

*توازن ميزان المدفوعات .[3]

---

[1] بختي سمير ، وآخرون،المرجع السابق ، ص ص:1-15

[2]Dr.HadjerouldHennia ,**déficit budgétaire et financement non conventionnel en Algérie** ,Management andéconomicresearch journal , volume 1 , université Oran 2 , Algérie , juin 2019 , p :11-19

[3]القانون رقم 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 يتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 ،المتعلق بالنقد والقرض -الجريدة الرسمية رقم 57 المؤرخة في 2017/10/12 ،المادة 45 مكرر ، ص4

-ويعرف أيضا :" قيام البنك المركزي بمزاولة هذه العملية بهدف التخفيف من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية ؛ بواسطة إصدار كتلة جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد بدون مقابل .حيث استعمل هذا الأسلوب في بداية القرن الحادي والعشرين من اجل الحد والتقليل من اثر الأزمة المالية من 2008-2009 من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة ".[1]

-يعبر التمويل غير التقليدي عن " سياسة نقدية يعتدها البنك المركزي من خلال شراء سندات حكومية من المؤسسات المالية بما فيها البنوك التجارية مما يدعم عملية الإقراض وزيادة الائتمان وهو ما يؤدي إلى إنشاء النقود ".[2]

التعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي :

(يعبر التمويل غير التقليدي عن إقراض الخزينة العمومية عن طريق طباعة الأموال بدون مقابل من السلع والخدمات، من قبل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بهدف تلبية حاجيات الخزينة العمومية من تمويل لنفقاتها، تمويل عجز الميزانية ، تمويل الدين العمومي الداخلي و دعم الاستثمارات).

[1] علي صاري ،**السياسة النقدية غير التقليدية :الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 4، 2013، ص ص:51-78

[2] مطاي احمد ، راشدي فتيحة ، **سياسة التسيير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات -تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية** ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد11، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، ديسمبر2016، ص:10-21.

ثانيا–أسس التمويل غير التقليدي:

التمويل غير التقليدي وصفة نيوكينزية قائمة على توقع في زيادة الطلب في الآجال الطويلة (الاستثمار والاستهلاك) ولكن في حالة العجز ، وعدم تفعيل النسيج المنتج يسرع عملية التضخم حيث استخدم هذا النوع من التمويل غير التقليدي في اقتصاد سوق هيكلي ميزته خلق قيمة مضافة في وضعية المؤسسات التي في طور النمو أو إعادة الهيكلة ، ويستخدم في حالة عدم سماح التمويل التقليدي للمؤسسة أن تنمو أو عند انعدام التمويل .

في الواقع عندما تملك المؤسسة أصول وتدر تدفقات نقدية تفتح لها خيارات تمويل غير تقليدية تكميلا للتمويل غير التقليدي .وقد اتخذت البنوك المركزية الغربية إجراءات غير تقليدية التي تسهل بعض معايير السياسة النقدية التقليدية أو طرح السيولة في المؤسسات المالية والأسواق ، وبالخصوص أثناء بروز خطر الانكماش ، انهيار البورصة ، أو السندات إفلاس مؤسسة قروض كبيرة ، ومشكلة ثقة في القطاع المالي .[1]

❖ ولتحديد أسس تطبيق التمويل غير التقليدي الذي ينص عليه هذا القانون يستوجب معرفة محددات سقف الإصدار النقدي الجديد المعتمدة :[2]

1. سقف الإصدار النقدي قبل قانون 10/17:

من خلال قانون 10/90 وما جاء بعده يمكن التعرف على الحالات التي يقوم فيها بنك الجزائر بإصدارات نقدية جديدة ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم حيث تتضمن تغطية النقد العناصر التالية :

- السبائك والنقود الذهبية ؛
- العملات الأجنبية ؛
- سندات الخزينة ؛
- سندات مقبولة تحت إعادة الخصم .

[1] يزيد تقرارت ،وآخرون،**التمويل غير التقليدي بالجزائر –واقع وآفاق–** ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، العدد1، الجزائر ،2018، دون صفحات

[2] الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424الموافق ل26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض –الجريدة الرسمية ، العدد 52، المادة 38، ص :7-8

–والتي نوجزها في ما يلي :

أ.الذهب النقدي والعملات الأجنبية :تكون عملية التبادل التجاري بين الدول بواسطة العملات الصعبة والذهب النقدي ، يتم طبع نقود جديدة مغطاة بالذهب والعملات الأجنبية عند تكوين فوائض لدى الدول المصدرة .

حيث يستوجب تحويلها إلى العملة الوطنية ، يعني أن سقف الإصدار حسب نظام التغطية بفائض من الذهب والعملات الأجنبية هي القيمة الكلية لهذه الفوائض ؛[1]

ب.سندات الخزينة(سندات حكومية) :تحتاج الحكومة خلال تسييرها للنفقات العمومية لتمويل الأنشطة المختلفة ، ويحدث أن تفوق نفقات الخزينة الإيرادات الإجمالية مما يستوجب تدخل البنك المركزي وتمويلها ، ويصطلح على هذه الديون تسبيقات للخزينة أو قروض ، كما هو الحال في الجزائر تقوم الخزينة العمومية بطلب تسبيقات من البنك المركزي لمعالجة العجز في موازنتها العامة والذي يظهر نتيجة لتجاوز النفقات العامة قيمة الإيرادات .[2] وفيما يتعلق بسقف الإصدارات النقدية مقابل هذه التسبيقات قد جاء بأنه يمكن للبنك المركزي منح الخزينة العمومية مكشوفات بالحساب الجاري على أن يكون استحقاقها خلال 240 يوما ، وفي حدود ما قيمته(10٪) من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية .[3]

ج.إعادة الخصم :يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للبنوك التجارية من اجل الاقتراض ، وعملية إعادة الخصم هي الأداة التي يعتمدها البنك من اجل الحصول على السيولة مقابل التنازل عن سندات لصالح البنك المركزي والذي بدوره قام بخصمها في وقت سابق ، وتكون في شكل سندات خاص أو عمومية .

ففي التعليمة رقم 02–2016 حدد بنك الجزائر السندات ب:

- سندات الخزينة العمومية :تتمثل في اذونات الخزانة مدتها تقل عن السنة وسندات متوسطة ، ويسقف بنك الجزائر العملية هنا ب90٪ من القيمة الاسمية للسندات .[4]

[1]بن طالبي فريد ، شلال زهير ، جاري فاتح ، **سياسة التسيير الكمي كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر** ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 2، العدد2، جامع الشهيد لخضر الوادي ، الجزائر ، ديسمبر 2019، ص ص:193–202.

[2]الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ،(ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003)، ط2، ص :40–41.

[3]الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424الموافق ل26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض –الجريدة الرسمية ، العدد 52، المادة 46 ، ص:8.

[4]حمزة رملي ،**التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ..هل يتعلق الامر بالتسيير الكمي ؟**،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المجلد 4، العدد1، الجزائر ،جوان 2018 ، ص : 211–239.

- سندات خاصة : يسقف بنك الجزائر العملية ب 70٪ من القيمة الاسمية بالنسبة للعمليات التجارية و50٪ للعمليات الأخرى .

الشكل رقم (5):سقف الإصدار النقدي قبل قانون 10/17

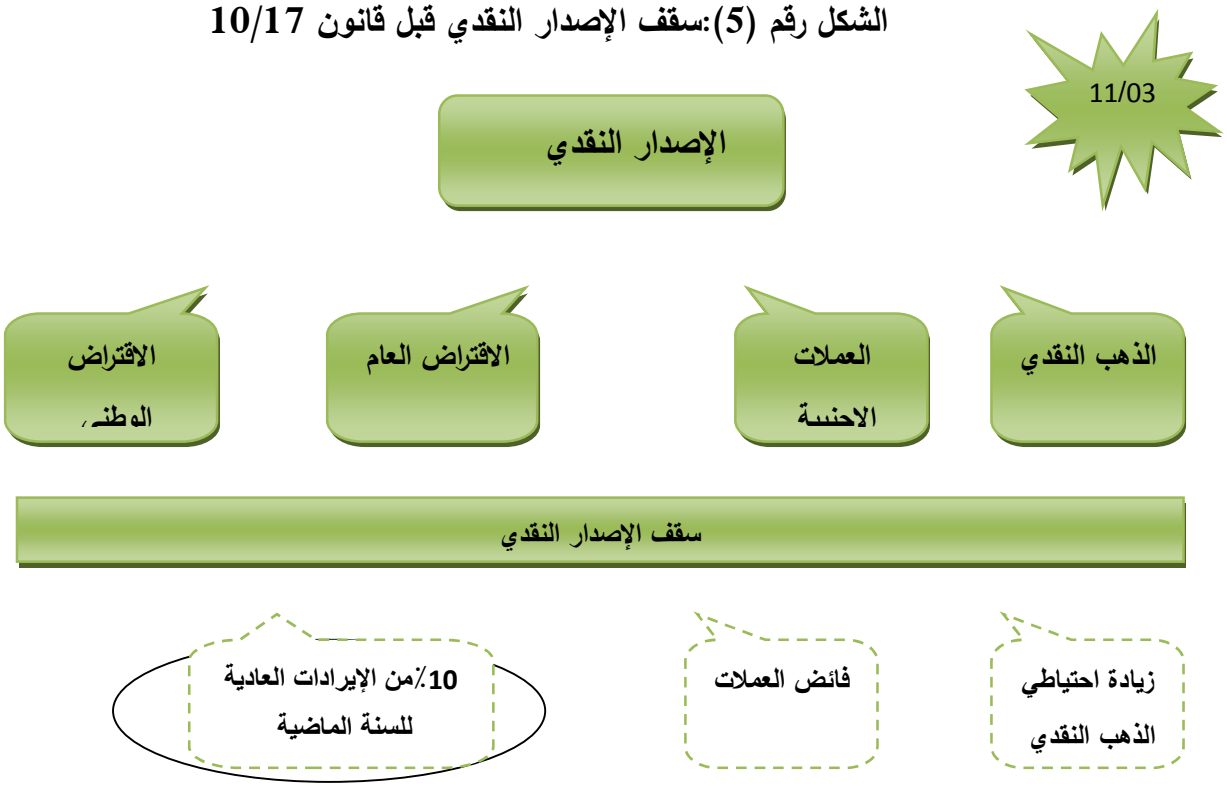

المصدر: حمزة رملي ،**التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ..هل يتعلق الامر بالتسيير الكمي** ،،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المجلد 4، العدد1، الجزائر ،جوان 2018 ، ص : 211-239.

2. سقف الإصدار النقدي حسب قانون 10/17:

جاء قانون 10/17 بتعديل بسيط يتمم الأمر 11/03 من خلال مس المادة 45 وإضافة المادة 45مكرر والتي تضمنت السماح لبنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية وبشكل مباشر من خلال شراء سندات مالية التي تصدرها استثنائيا ولمدة خمس سنوات ، حيث حددت الحالات التي يتم فيها اعتماد هذه الآلية :

*تغطية احتياجات الخزينة ؛*تمويل الدين العمومي المحلي ؛*تمويل صندوق الاستثمار .

ومنه يمكننا القول أن حدود سقف الإصدار النقدي في حالات الذهب والعملات الأجنبية بقيت نفسها ، لكن هذا التعديل قد غير في العلاقة التمويلية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر من خلال الإصدارات النقدية .[1]

[1] حمزة رملي ،المرجع السابق ، ص : 211-239.

وبالتالي من خلال هذه المادة يتضح أن سقف الإصدار أصبح غير محدد بقيمة معينة ولكن بمدى تغطية إيرادات الخزينة لنفقاتها العامة وديونها وكذا الاستثمارات الممولة من قبل صندوق الاستثمار ، وهو الشيء الذي يقودنا إلى أن آلية التمويل غير التقليدي حسب هذا القانون تعرف على أنها إصدار النقود من قبل البنك المركزي لصالح الخزينة دون وجود مقابل حقيقي من السلع والخدمات يغطيها .[1]

الشكل (6):تحولات سقف الإصدار النقدي حسب قانون 10/17

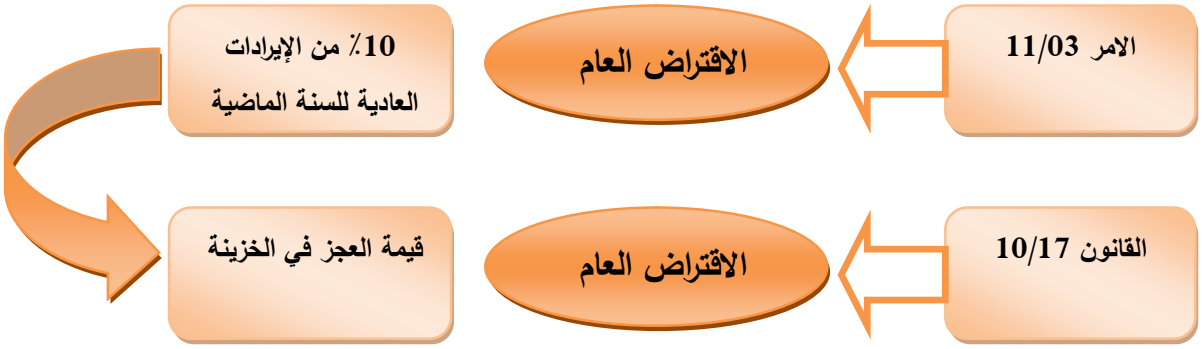

المصدر: حمزة رملي ، المرجع السابق ، ص:211-239.

[1] المرجع السابق ، ص:211-239.

المطلب الثاني–موقف الفكر المالي من آلية التمويل غير التقليدي :

يوجد موقفين للفكر المالي من التمويل غير التقليدي ، وهما : [1]

❖ **عند التقليديون :**

يرى التقليديون عدم إمكانية لجوء الدولة لآلية التمويل غير التقليدي لتمويل مختلف نفقاتها وذلك لعدة أسباب تتمثل في التالي :

- **السعي لإيجاد التوازن الكلي للاقتصاد وذلك لمحاولة الوصول للتشغيل الكامل** : في حالة قيام الدولة بتمويل نفقاتها بواسطة الإصدار النقدي الجديد والذي بدوره يعطل عمل آلية السوق التي تؤدي إلى إعادة التوازن الاقتصادي تلقائيا ؛ فان آلية التمويل غير التقليدي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لعدم وجود مقابل حقيقي من السلع والخدمات وبالتالي تنخفض قيمة النقود ، وهذا ما يبين ضرورة تمسكهم المطلق بتوازن الموازنة العامة ؛
- **انهيار القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة**:وتكون الأسعار غير مرنة مع تغير الأوضاع الاقتصادية خصوصا لأصحاب الدخول الثابتة مثل رواتب الموظفين وأصحاب عقود التشغيل ، على غرار أصحاب الدخول المتغيرة كأرباح المؤسسات والشركات التي لا تتأثر بارتفاع الأسعار، وهذا يوضح أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المتغيرة و هنا يتحمل أصحاب الدخول الثابتة أعباء متصاعدة لا تتوافق ومستويات دخولهم المحدودة ؛
- **تأثير التضخم على الادخار** :ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقد يوازيه ميل الأفراد لادخار السلع على الاحتفاظ بالنقود نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود ، وهذا ما يصاحبه زيادة في الاستهلاك ؛
- **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات** : ارتفاع الأسعار يؤدي إلى خفض الصادرات وهذا يصاحبه زيادة عمليات الاستيراد ارتفاع قيمة السلع الوطنية بالمقارنة مع السلع الأجنبية .

[1] سعيد علي العبيدي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، (دار دجلة ، عمان ،2011)، ص :177-178

❖ **عند الفكر الحديث :**

كتاب الفكر الحديث أمثال كينز يرون أن إمكانية اعتماد الحكومة التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجوزات الموازنة العامة وتمويل نفقاتها في حالات الكساد الاقتصادي .

- **في البلدان المتقدمة :** تتميز بجهاز إنتاجي مرن ومتكامل يستطيع امتصاص الزيادة المصاحبة للآلية وبهذا أي زيادة في الطلب تقابلها زيادة على مستوى الإنتاج ،وفي هذه الحالة تستطيع هذه البلدان اللجوء لآلية التمويل غير التقليدي إلى أن يصل الاقتصاد حالة التشغيل الكامل ؛
- **في البلدان النامية :**تتميز بجهاز إنتاجي غير مرن لا يستطيع مجابهة الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية فيحدث التضخم ويصاحبه تدهور في قيمة النقود .[1]

المطلب الثالث– شروط تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي وأهدافها:

سيتم التعرف في هذا المطلب إلى أهم الشروط الواجب توفرها لنجاح آلية التمويل غير التقليدي إضافة إلى الأهداف التي جاءت لتحقيقها.

أولا– شروط تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي :

نتيجة للظروف الاقتصادية المفاجئة كالأزمات المالية التي تؤدي ببعض الدول إلى اعتماد آلية التمويل غير التقليدي بهدف إعادة التوازن المالي لموازنة الدولة ، يجب توفر مجموعة من الشروط في الاقتصاد لتنفيذ هذه الآلية والتي تختلف حسب كل دولة وهي كآلاتي :[2]

- ✓ وجوب ملائمة آلية التمويل غير التقليدي مع درجة الاضطراب الذي يعاني منه السوق ، والمفروض عدم تردد البنك المركزي في زيادة أو تخفيض نطاق آلياته وخصوصا فترة التوفير غير الاعتيادي السيولة وتماشيه مع حجم الخلل في النظام المالي ؛
- ✓ تعد البنوك الوسيلة الرئيسية لدى البنك المركزي لتنفيذ التمويل غير التقليدي ، فيلزم أن تصاحب هذه الآليات رسائل قوية وسريعة إلى البنوك التجارية لعلاج مشكل إعادة التمويل وإصلاح خلل الموازنات في الأجل المتوسط خصوصا في حالة الصدمات المفاجئة ؛

[1] سعيد علي العبيدي ، المرجع السابق ، ص: 178–179.

[2] علي صاري ، **محدودية فعالية آليات التمويل غير التقليدية في الدول النامية** ،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 4، العدد6، جامعة سوق أهراس ، الجزائر ، جوان 2019، ص ص :16–31.

- ✓ وفي حالة أوروبا ، يجب حث مؤسسات الاتحاد الأوروبي –فضلا عن الدول الأعضاء–على تنمية الإدارة الاقتصادية من خلال المراقبة الجيدة للسياسات الاقتصادية والخاصة بالموازنة التي تعتمدها الدول كل على حدا ؛
- ✓ بالمستوى الذي تعمل به مجموع التدابير غير التقليدية المتخذة من طرف البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير بنيوي في الجانب النقدي والمالي للاقتصاد العالمي ؛ فيلزم أن تكون مدافعة وصريحة على الإصلاحات اللازمة للتمويل العالمي ؛[1]

كما يجب :[2]

- ✓ وجوب دعم الإستراتيجية التنموية للدولة جانب العرض ، خصوصا في بعض المجالات كالمشاريع الاستثمارية و البنى التحتية من اجل توجيه التمويل غير التقليدي إلى استثمارات ذات عوائد سريعة ومرنة تمكنها من امتصاصها ؛
- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة لامتصاص الزيادة في الأسعار الناتجة عن الكتلة النقدية الجديدة غير المغطاة ؛
- يجب على الحكومة طرح كميات جديدة من النقود على فترات متباعدة وبكميات صغيرة وتكون مدروسة خاصة للدول النامية لكي لا تنجر عليه آثار تضخمية ؛

بالإضافة إلى :[3]

- تعاون جميع السياسات الاقتصادية، كسياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب من اجل ضمان السيطرة على المخاطر التضخمية التي تسببها آلية التمويل غير التقليدي .

وتجدر الإشارة إلى إن عدم توفر هذه الشروط سيؤثر بالسلب على الاقتصاد والذي سيؤدي بدوره إلى تضخم في الأسعار لأنه تصبح الكتلة النقدية المتداولة أكثر من قيمة السلع والخدمات الموجودة وبالتالي ترتفع الأسعار ويصاحبها انخفاض قيمة العملة ومعدلات النمو الاقتصادية .

[1] بن طالبي فريد ، وآخرون، **سياسة التسيير الكمي كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر** ، مرجع سابق، ص ص:193–202.

[2] محمد هاني ، ياسين مراح ، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر –دراسة تحليلية لمضمون القانون 17 -10-** ، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد الرابع مارس 2018 ، جامعة يحي فارس ، المدية ، ص119–137

[3] ضيف احمد ،**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، 2014–2015، ص ص :109–110

ثانيا-أهداف آلية التمويل غير التقليدي :

للتمويل غير التقليدي مجموعة من الأهداف والتي تختلف حسب متطلبات واحتياج كل دولة ، نذكر منها ما يلي :[1]

- التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل؛ من خلال شراء البنوك المركزية أصول طويلة الأجل نتيجة تناقص المعروض منها من طرف رجال الأعمال مع فرض ثبات الطلب المتزايد عليها بواسطة سياسة التمويل غير التقليدي مما يؤدي لزيادة أسعار الأصول المالية مع تناقص معدل الفائدة طويل الأجل ؛
- التقليل من مخاطر أسعار السندات ؛جاءت آلية التمويل غير التقليدي للتخفيف من خطر تغيرات أسعار الفائدة وهذا طول مدة السند وبالأخص السندات الخاصة كالسندات السيادية التي تعود بالفائدة على عائد السندات الاستثمارية والتجارية مما تحفز المستثمرين على تداولها ، وتضخ السيولة في السوق ؛
- تفادي الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية ؛ يعتبران من أهم مظاهر الصدمات المالية ،مما يجعل الدول تلجأ لآلية التمويل غير التقليدي حفاظا على أصولها من الانهيار والحد من تفاقم الصدمات على الاقتصاديات الأخرى نتيجة ترابط الأسواق المالية الدولية ؛
- تحقيق الانتعاش الاقتصادي بواسطة زيادة الائتمان المصرفي والمعروض النقدي وعليه رفع معدلات التضخم ،إذ يعد الهدف الأول وراء استخدام آلية التمويل غير التقليدي ؛

وكذلك :[2]

- الرفع بشكل مكثف في الكتلة النقدية في الاقتصاد من خلال طرح البنك المركزي السيولة لتجنب أزمة تجميد أسعار الفائدة ؛
- التسيير الافتراضي وهذا بإزالة مشكل السيولة في أسواق القروض من خلال اقتناء السندات من اجل التحكم في هدف المخاطرة .

[1] صلوح محمد العيد ، بن حامد عبد الغني ، "**تقييم تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية**" ،مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد10، العدد4،المركز الجامعي اليزي ، الجزائر ، جويلية 2020، ص:170-188.

[2] علي صاري ،**السياسة النقدية غير التقليدية :الأدوات والأهداف** ، مرجع سابق ، ص : 51-78

وكذا تسعى الجزائر من خلال اعتمادها على آلية التمويل غير التقليدي وفق قانون المالية لسنة 2017 تحقيقها لجملة من الأهداف، والتي تمثلت في: [1]

- تغطية حاجيات تمويل الخزينة العمومية ؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار لمساهمة الدولة في الاستثمار الطويل المدى لبرامج الاستثمار العمومي ؛
- تمويل مستحقات الدين العمومي خصوصا سندات القرض الوطني و سندات دين لفائدة سونلغاز وسوناطراك ؛
- إعادة التوازن المالي لخزينة الدولة وميزان المدفوعات ؛

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ،2018/09/2، على الموقع الالكتروني : في الساعة 22:58، تاريخ الاطلاع :2020/07/2
http://www.aps.dz/ar/economie

خلاصة الفصل الأول :

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا لجملة من الاستنتاجات والتي نلخصها فيما يلي:

- تمثل الموازنة العامة بيان مفصل حول إيرادات العامة للدولة ومصروفاتها والتي تعكس الأغراض الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الحكومة .
- العجز الموازني للدولة يعبر عن تجاوز حجم النفقات العامة للإيرادات العامة مما يسبب موازنة سالبة ؛ تعكس عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة؛
- تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية يتم عن طريق الاستدانة الخارجية أو الداخلية ؛
- يمثل التمويل غير التقليدي أحد الطرق التي تتبناها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في تغطية عجزها ، وفعالية هذه الآلية مرهونة بتوفر جهاز إنتاجي مرن لامتصاص الزيادة واقتصاد قوي ومنتج يعتمد الاستثمارات وليس الاستهلاك الذي سينجر عليه آثار تضخمية ؛وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي من خلال إسقاط الجانب النظري على الواقع والتطرق لتجارب بعض الدول التي تبنت آلية التمويل غير التقليدي عموما وتجربة الجزائر خصوصا وكيفيه مساهمة هذه الآلية في معالجة عجز الموازنة العامة .

الفصل الثاني :

التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية العجز الموازني

في الجزائر

تمهيد :

يفتقر الاقتصاد الجزائري إلى آليات عدم الاستقرار النقدي والمالي نتيجة لاعتماده كلية في مصادر تمويله على النفط ؛ مما جعل الحكومات المتعاقبة تبحث عن وسائل واليات بديلة يمكن من خلالها تمويل اقتصادياتها وتوفير السيولة اللازمة للخزينة العمومية فكان التمويل غير التقليدي الحل السريع لتغطية مختلف نفقات الدولة ،

بعد استعراضنا في الجانب النظري لكل من العجز الموازني وكذا آلية التمويل غير التقليدي ، سوف نتطرق في هذا الفصل على الدور الذي يؤديه التمويل غير التقليدي في معالجة العجز الذي يحدث في الموازنة العامة للجزائر .

وقصد التعرف أكثر على التمويل غير التقليدي في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول–تحليل الوضع المالي و الموازني في الجزائر خلال 2014–2019.

المبحث الثاني– واقع آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر 2017–2019.

المبحث الثالث–فعالية التمويل غير التقليدي في الجزائر.

المبحث الأول–تحليل الوضع المالي والموازني في الجزائر خلال 2014–2019:

تعاني الجزائر كباقي دول العالم من مشاكل في المنظومة المصرفية والمالية نتيجة للصدمة النفطية ، وهو ما فاقم العجز على مستوى موازنتها العامة ، فكان لابد للحكومة من تلافيه بأي طريقة تمكنها من الحفاظ على الاستقرار المالي للدولة وتمويل عجزها ، فالتجأت الحكومة لآلية التمويل غير التقليدي بعد استنفاذ صندوق ضبط الموارد نتيجة الأزمة النفطية وهو ما سنتناوله في هذا المبحث بالتفصيل من خلال التطرق لآلية التمويل غير التقليدي في بعض الدول وكذا الوضع النقدي والمالي للجزائر و عجوزات الموازنة العامة خلال الفترة محل الدراسة واهم الآليات التمويلية التي قامت بتغطية هذا العجز .

المطلب الأول– آلية التمويل غير التقليدي في بعض الدول:

لقد تبنت العديد من الدول في العالم سواء المتقدمة كانت آو النامية آلية التمويل غير التقليدي والمعروف بالتسهيل الكمي في دول أخرى ،وذلك بهدف التقليل من الانكماش الاقتصادي فكانت اليابان أول دولة طبقتها ، ومع تداعيات الأزمة المالية لجأت بقية الدول لهذه الآلية من اجل حل مشاكلها .[1]

أولا– التجربة اليابانية :

واجه الاقتصاد الياباني مشاكل وعراقيل ودخل في حالة ركود طويلة مع انخفاض النمو النقدي منذ نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، ما ترك بنك اليابان إلى خفض سعر الفائدة للصفر ومنح قروض بدون فوائد مع ذلك فان معدلات الاقتراض كانت منخفضة ، وكان أول استخدام لمصطلح التسهيل الكمي في منشورات بنك اليابان بتاريخ 2001/03/19 . وفي الحقيقة، فقد ادعى هذا الأخير لسنوات بما فيها آخر شهر فيفري 2001 أن سياسة التسهيل الكمي ليست ناجعة ورفض استعمالها من اجل السياسة النقدية ، فقد حافظ بنك اليابان على معدلات فائدة قصيرة الآجل عند الصفر منذ سنة 1999.

فكان لسياسة التسهيل الكمي دور كبير في توفير مستوى جيد من السيولة وبفوائض للبنوك التجارية وهذا تحفيزا للقروض الخاصة مما خلفت احتياطات فائضة ضخمة وعليه لا يوجد خطر نقص السيولة . وتحقق هذا بشراء سندات حكومية كثيرة ،وأوراق مالية مكفولة بالموجودات وأدوات حقوق الملكية وزيادة مدة عمليات شراء السند الاذني التجاري، ولقد اعتمد بنك اليابان على ثلاث أسس تتمثل في :

[1] عبد العزيز شويش عبد الحميد ، بشرى عبد الباري احمد ، **التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4،العدد 2،العراق، 2014 ، ص ص:116–138

- الحرص على توفير سيولة جيدة باستخدام أرصدة الحساب الجاري لدى البنك؛
- الحرص على توفير سيولة جيدة من اجل رفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسية ؛
- زيادة شراء السندات الحكومية اليابانية ذات الأجل الطويل في حالة احتياج السيولة .

و ساهمت تجربة التسهيل الكمي في اليابان في تخفيض معدلات الفائدة طويلة المدى إضافة إلى مساعدة البنوك الضعيفة على الصمود في وجه الأزمات المالية، ومن سلبياتها أدت إلى تأخير في التصحيح الهيكلي الواجب اتخاذه للنهوض بالاقتصاد الياباني . اختلف الاقتصاديون على مدى فعالية ونجاح التجربة اليابانية، فالمؤيدون يرون أن التجربة ناجحة ولم تؤدي إلى ارتفاع التضخم ولم تؤثر على معدل صرف الين الياباني بالإضافة لتقليلها لتكاليف الاقتراض على غرار المعارضين الذين يجدونها غير مجدية ولم تتصدى لانكماش الأسعار وارتفاع المواد الأولية ،إذ يعتقدون أن الاقتصاد الياباني تخلص من مشاكله تلقائيا ، كما يرون أن هذه السياسة قد تساهم في أوضاع انكماش السيولة قصيرة المدى ولكن لا يمكنها التصدي للحالات المالية والاقتصادية السيئة .[1]

ثانيا–التجربة الأمريكية :

عقب الأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري) التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد محاولات البنك الفدرالي لتخفيض معدل الفائدة واستخدام كل الأدوات التقليدية التي باءت بالفشل ،وهذا ما تركها تتجه مرغمة نحو سياسة التسيير الكمي والتي كانت الحل الوحيد لإنعاش الاقتصاد ، حيث استخدمته على ثلاث مرات :

- التسيير الكمي الأول : من 25 نوفمبر 2008 إلى أواخر مارس 2010 تم فيها طرح سيولة لكبرى الشركات والمؤسسات التي لحقها الضرر من أزمة الرهن العقاري بمبلغ يفوق تريليون وربع دولار أمريكي ؛
- التسيير الكمي الثاني :من نوفمبر 2010 إلى غاية آخر جوان 2011 تم فيها اقتناء سندات الرهن العقاري بمبلغ 600 مليار دولار أمريكي ؛[2]

[1] سعود بن هاشم جليدان ،" **تجربة التسيير الكمي اليابانية في الميزان**"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية ،على الموقع الالكتروني: https://www.aleqt.com/2010/12/22/article_481506.html2020/8/6: ،تاريخ الإطلاع 00:57 ، في الساعة

[2] مكاوي هجيرة ، بوبكر محمد ،**مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر "دراسة تحليلة 2014–2019**"_،مرجع سابق ، ص:211–225

- التسيير الكمي الثالث :من سبتمبر 2012 إلى آخر أكتوبر 2014 قاموا بطرح سيولة شهريا مثل اقتناء سندات الرهون العقارية بمبلغ يفوق تريليون و700 مليار دولار أمريكي .[1]

ثالثا :تجربة الاتحاد الأوروبي

اعتمد البنك المركزي الأوروبي منذ 9اوت 2007 عدة تدابير بهدف احتواء زيادة أسعار الفائدة حيث صرح في شهر أكتوبر عن تبنيه سلسلة من التدابير الجديدة التي تسعى لتحديث الإطار العملياتي ،حيث أتاحت هذه الأخيرة السيولة الكافية من حيث المعدل والكمية ، وهو ما ساعد القطاع البنكي بالرجوع لحالة الاستقرار والهدوء .ومن أهم العمليات التي قام بها البنك المركزي الأوروبي تمثلت فيما يلي :

- منح البنك المركزي الأوروبي كميات ضخمة من السيولة بناء على رغبة البنوك التجارية من اجل تكوين احتياطاتها في مرحلة البداية ثم تخفيض الكميات الممنوحة في أية مرحلة ؛
- زيادة القروض الممنوحة وهذا من خلال زيادة قائمة الضمانات المقبولة وبتمديد الحد الأقصى لعمليات إعادة التمويل إلى 12 شهر؛
- وضع برنامج لاقتناء السندات المدعومة بأصول لأنها تشكل سوق مهم لتمويل البنوك في منطقة اليورو ؛
- شراء سندات بلغت قيمتها 60 مليار يورو مابين الفترة 2009-2010؛
- إعادة فتح خطوط swap مع البنك الأمريكي وإقامة خطوط مع بعض من البنوك المركزية أمثال البنك السويسري ، بنك انجلترا ،بنك الدانمارك كون هذه الاتفاقيات تسمح لها بالحصول على السيولة بالدولار مقابل ضمانات باليورو ، وكذا سمحت بتبادل العملات وعند نجاح هذه التدابير تخلى عنها البنك الأمريكي .ولكن هذه التدابير أدت لتضاعف دور البنك المركزي كوسيط ،وهو الأمر الذي أدى لحدوث تضخم في ميزانيته.[2]

[1] مكاوي هجيرة ، بوبكر محمد ،مرجع سابق، ص:211-225

[2] عمر عبو،كمال قسول ، **دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية** ،مجلة الريادة للأعمال الاقتصادية ، المجلد 5،العدد 1، الجزائر ،2019، ص:47-61

رابعا–تجربة السودان في التمويل غير التقليدي:

يعد اقتصاد السودان إحدى اقتصاديات الدول النامية ، حيث واجهت السودان نتيجة أزمة انفصال جنوب السودان سنة2011 عجزا في موازنتها العامة بسبب استنفاذها لكل الاحتياطات النفطية التي كانت تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة العامة وعدم كفايتها وغيرها من الموارد الأخرى لمواجهة هذا الإشكال مما اضطرها إلى الاقتراض الداخلي من خلال اعتماد آلية التمويل غير التقليدي لتمويل نفقاتها العامة وتغطية عجوزاتها المالية ، وخصوصا بعد أن أصبحت خيارات التمويل الخارجي للعجز محدودة نظرا لازمة تأخر سداد الديون فكان تمويل العجز بعد صدمة الانفصال عن طريق طباعة أموال جديدة دون مقابل من الإنتاج ونتيجة للتبعات السلبية لهذه الآلية خاصة في الأجل الطويل كان لتحويل العجز إلى نقود تأثير كبير على ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع حاد في التضخم وبقيت المعدلات في الارتفاع وصاحبها ارتفاع في أسعار الصرف وكل هذا في ظل التمويل غير التقليدي المعتمد من قبل البنك المركزي .

وبالتالي نجد أن اللجوء لهذا النوع من التمويل وخصوصا في الاقتصاديات النامية كالسودان يعتبر قيدا للتنمية بدل كونه آلية تمويلية للعجز نتيجة لعدم اتسام اقتصاد الدول النامية بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على امتصاص الزيادات المقابلة وتخلف الأسواق المالية ، وكذا عدم توفر الأجهزة المالية والمصرفية ذات الكفاءة العالية وهو ما اثر بالسلب عليها ونتج التضخم .[1]

ونتيجة لهذا الإشكال الذي تواجهه الدول النامية عند اعتمادها على آلية التمويل غير التقليدي في تمويل عجز موازنتها ينصح بعض الاقتصاديين بعدم اللجوء لهذه الآلية إلا إذا كان الجهاز الإنتاجي للدولة مرن ويمتص الزيادات ، وان تجلب الدولة لوازم التنمية التي تساعد في بناء الجهاز حتى يقابل استخدام التمويل غير التقليدي زيادة الإنتاج [2]

[1] منال العرباوي ، قادري علاء الدين ، مرجع سابق ، ص:9–27.

[2] بنك السودان المركزي، الجزء الثالث دور بنك السودان في إسلام الجهاز المصرفي(دراسات)، الوثيقة رقم 7 سياسة الإصدار النقدي (التمويل التضخمي)،123

المطلب الثاني–الوضعية النقدية والمالية في الجزائر خلال 2014–2019:

تعتبر ظاهرة عدم الاستقرار المالي والنقدي من الميزات الملازمة للاقتصاد العالمي حيث عانت اغلب البلدان منها خصوصا في أزمة الكساد، فكان لتحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الادخار الميزاني دور في تمكين الاقتصاد الوطني من الصمود أمام الصدمات الخارجية الكبيرة .و عودة الصدمة النفطية سنة 2014 بحدة أدى إلى تفاقم الوضع وحدوث العجز على مستوى الموازنة العامة وميزان المدفوعات بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية ، لكن الجزائر استمرت في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي حتى انهارت أسعار النفط منتصف 2014 مما تسببت في ضعف الاقتصاد الجزائري نتيجة لارتباطه الجذري بقطاع المحروقات .

الوضع المالي في الجزائر خلال 2014–2019:

–إن المتتبع للأوضاع المالية في الجزائر يرى أن استقرار معدلات الديون وضبط العجز في الموازنة العامة مرتبط بالإيرادات العامة والتي تعتمد بنسبة عالية على الجباية البترولية باعتبارها الممول الرئيسي للموازنة .[1] عايش الاقتصاد الجزائري مشاكل مالية ضخمة بداية الصدمة النفطية سنة 2014 والتي نتج عنها تناقص معتبر في السيولة النقدية لدى البنوك التجارية وتآكل احتياطي الصرف الأجنبي نتيجة للتصدي للصدمة الخارجية ، مع تسجيل عجز على مستوى الموازنة العامة والميزان التجاري .

– قد عرف سعر البترول تحسنا بنسبة 20.2٪ في 2017 بالمقارنة بالمستوى المسجل في 2016 ،سجل عجزا في ميزانية الدولة عام 2016 قدر ب 1567مليار دينار مقابل 795 مليار دينار عام 2017، كما وصل عجز الخزينة العمومية ل2245 مليار دولار؛ ما يعادل 12.9٪من الناتج المحلي عام 2017، وكذا انخفاض في عجز الميزان التجاري من 20.17 مليار دينار عام 2016 إلى 14.3 مليار دينار عام 2017 بسبب خفض رخص الاستيراد ؛ ونتيجة لتمويل عجوزات الخزينة العامة في الفترة مابين 2014 إلى 2017 من صندوق ضبط الموارد الذي كان يسعى للتصدي للانعكاسات التنازلية لأسعار المحروقات كما ذكرنا سابقا، غير الانحدار الضخم لأسعار النفط عجلت من تآكله الكلي وتم استنفاذه حتى الانعدام.[2]

[1] صرامة عبد الوحيد ، قجاتي عبد الحميد ، **اثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2016–**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد48 ، جامعة بسكرة، الجزائر ، سبتمبر2017، ص ص:301–331.

[2] تقارير بنك الجزائر ، التطورات النقدية والمالية في الجزائر ، 2016-2017 ، متوفرة في الموقع https://www.bank-of-algeria.dz

شهد عام 2018 تصاعدا في متوسط سعر النفط مقارنة مع عام 2017 مما أدى إلى ارتفاع إيرادات المحروقات ب1840.3 مليار دينار مقابل 1451.1 مليار دينار نهاية شهر أوت 2018 ما نتج عنه ارتفاع على مستوى الجباية البترولية ؛على الرغم من أن ارتفاع إجمالي النفقات ب 4.5٪ سنة 2018 ونفس المدة من سنة 2017 إلا انه الزيادة الكبيرة في حجم الإيرادات غطت الفارق وأدت لتناقص العجز الموازني إلى 450.1 مليار دينار في أوت 2018 مقابل 745.7مليار في أوت 2017؛حيث الارتفاع في نفقات الميزانية مرتبط كليا بالارتفاع في النفقات بموجب عمليات رأس المال؛[1]

– كما بلغ رصيد الخزينة العمومية الموجود لدى بنك الجزائر 610.7 مليار دينار والمتبقي من أصل 6556.2 مليار دينار في إطار التمويل غير التقليدي ؛ والذي سيسمح باستمرار تغطية نفقات سنة 2019 ، حيث قررت الحكومة الجزائرية تجميد عمل آلية التمويل غير التقليدي لسنة 2019 مع بقاء صلاحيته كآلية مهمة لتمويل الخزينة، وبالتالي الوضع المالي والنقدي للجزائر جيد نسبيا لسنة 2019 يسمح باستمرارية ضمان تغطية نفقات الدولة دون اللجوء لآلية التمويل غير التقليدي ؛[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع المالي في الجزائر مرتبط بدرجة كبيرة بالتغير في أسعار المحروقات باعتبار الجزائر من الدول النفطية التي تعتمد على فوائض الجباية البترولية في تمويل موازنتها العامة ، حيث كان لصندوق ضبط الإيرادات الدور الأساسي في ضبط عجز الخزينة غير أن استنزاف هذا الصندوق أدى بالحكومة الجزائرية اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي التي ساهمت هي بدورها في تمويل الموازنة العامة وتغطية عجز الخزينة العامة وسداد ديونها في الأجل القريب .

[1] تقرير بنك الجزائر ، 2017، متوفرة في الموقع الالكتروني :https://www.bank-of-algeria.dz

[2] وكالة الأنباء الجزائرية ،2019/10/1، الموقع الالكتروني :http://www.aps.dz/ar/economie، التصفح :2020/7/6، في الساعة 15:36

الوضعية النقدية في الجزائر 2014-2019:

ونظرا لارتباط الوضع المالي والنقدي في الجزائر ،كان للتغيرات في الجانب المالي الأثر على السيولة النقدية في البنوك مما سجلت انخفاض ملحوظ منتقلة من 2731 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلى 1833 مليار دينار نهاية ديسمبر2015 بعدما كانت تتميز بفائض معتبر ، وتوالت في الانحدار نهاية 2016 ؛ تناقصا تدريجيا مرتبط بتدني أسعار النفط مما أدى إلى تفاقم الوضع والاحتياج المستمر للسيولة حيث سجلت 821مليار دينار،وفي نهاية سبتمبر 2017 انخفضت إلى 512 مليار دينار وهذا ما أدى لانتعاش ونمو السوق البينية للبنوك التي كانت غير نشطة في تلك المدة ، مع تسجيل ارتفاع في الكتلة النقدية خلال عامي2014 و2016 يقدر ب 26.73٪ و32.55٪ على التوالي؛ وبلغ فائض السيولة على مستوى البنوك في افريل 2019 ب 1951.1مليار دينار ولتجنب الانعكاسات السلبية لهاته الفوائض تدخلت السلطة المالية لامتصاصها؛

-تزامنا مع عجوزات أرصدة ميزان المدفوعات انخفضت الاحتياطات النقدية وكان نمو الكتلة النقدية بطيئا جدا

عامي 2016 و2017، حيث ارتفعت الكتلة النقدية سنة 2017 وشمل هذا الارتفاع السيولة النقدية والشبه نقدية الكلية معا حيث ارتفع كل من التداول النقدي 3.66٪وودائع تحت الطلب على مستوى البنوك ب5.90٪ ومراكز الصكوك البريدية 11.36 ٪والودائع لأجل ب3.83٪؛

- وعرفت صافي القروض الموجهة للدولة ارتفاعا ب14.3٪ سنة 2017 خاصة تحت اثر تناقص الموجودات في صافي حسابات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات والحساب الجاري FRR) التي انخفضت من 870 مليار دينار نهاية ديسمبر 2016 إلى 315.8مليار دينار نهاية جوان 2017. بالرغم من أن تناقص مستحقات البنوك على الدولة ب8.8٪ مرتبط بالعجز على مستوى المدفوعات الخارجية استمرت القروض مطروح منها المستحقات غير الناجعة المعاد اقتناءها في التزايد خلال سنة 2017، ونجم عنها ارتفاع في صافي مستحقات بنك الجزائر عن الشراء المباشر لسندات الخزينة وذلك في إطار التمويل غير التقليدي بمبلغ قدره 2185 مليار دينار ؛[1]

[1] تقرير بنك الجزائر ، التطورات النقدية والمالية في الجزائر ، 2014،2015،2016،2017 .

-ومع نهاية 2017 عرفت القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي العمومي مطروح منها المستحقات غير الناجعة 4168.9 مليار دينار مقارنة ب 3952.8 مليار دينار نهاية 2016، أما القروض الرهينة (الممنوحة للعائلات) قدرت ب 596.5 مليار دينار نهاية جوان 2017 مقارنة ب 536.6 مليار دينار نهاية ديسمبر 2016؛

- بلغ حجم الكتلة النقدية المتواجدة خارج النظام البنكي ب 30.8٪ ما يعادل 5000 مليار من إجمالي الكتلة النقدية سنة 2017 ومن اجل جذب هذه المبالغ نحو النظام البنكي اتخذ بنك الجزائر بعض الإجراءات:

- الحفاظ على مستوى من السيولة المصرفية في السوق النقدي ما بين البنوك يتوافق ومتطلبات التمويل المصرفي للاقتصاد ؛
- الحفاظ على الأداء الجيد للسوق النقدية ما بين البنوك المتميز بإدراج عمليات السوق المفتوحة ووضع معدل فائدة توجيهي ملائم لبنك الجزائر منذ مارس 2017؛
- احتواء آثار بروز الضغوط التضخمية .
- توسيع الخدمات البنكية والاستعمال الصحيح لتدابير مكافحة تبييض الأموال .

-وقد عرفت الكتلة النقدية M2 ارتفاعا ب8.6٪ سنة 2018 حيث انتقلت من 975 14 مليار دينار نهاية ديسمبر 2017 إلى 256 16 مليار دينار نهاية سبتمبر 2018 وهذا ما يعكس نتيجة استخدام آلية التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية من قبل بنك الجزائر لتسديد جزء من الدين العمومي لصالح سونلغاز وسونطراك حيث صاحب هذه الزيادة ارتفاع في السيولة النقدية الكلية على مستوى البنوك بشكل واضح وسريع بداية سنة 2018، حيث كان الأثر الفوري الناجم عن استخدام هذه الآلية هو الانتقال السريع من العجز في سيولة النظام المصرفي إلى فائض معتبر؛

- كما عرف صافي الموجودات الخارجية تناقصا ب8.7 ٪ خلال عام 2018 تزامنا مع العجز الإجمالي لميزان المدفوعات ؛ وشهدت صافي القروض الموجهة للدولة ارتفاعا بنسبة 15.2٪ حيث انتقلت من 692 4مليار دينار نهاية ديسمبر 2017 إلى 403 5 مليار دينار نهاية سبتمبر 2018 خصوصا عند اعتماد التمويل النقدي للدولة من قبل بنك الجزائر ؛ في حين استمر تصاعد القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة الأولى من عام 2018 بنفس الوتيرة المسجلة عام 2017اي ب9.6٪ ؛[1]

[1] تقرير بنك الجزائر ، التطورات النقدية والمالية في الجزائر ، 2017-2018

- كما يسجل احتياطي الصرف نهاية شهر أفريل 2019 يقدر ب 72.6 مليار دولار ما يعادل سنتين من الاستيراد ، مع استدانة خارجية بنسبة 1٪ من الناتج الداخلي المحلي كذلك بلغت نسبة الدين العمومي الداخلي 37.2٪من الناتج الداخلي مع نهاية 2018، مع تسجيل نسبة تضخم في حدود 3.6٪ مع نهاية 2019؛[1]

المطلب الثالث- الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2019):

كان لتزايد دور الدولة في الاقتصاد تأثير على السياسة المالية ، حيث أصبحت الموازنة العامة للدولة تمثل الوسيلة الأساسية التي تحقق الأهداف المطلوبة من خلال أدواتها الإيرادات والمصروفات العامة.[2] وبمتابعة الوضع المالي في الجزائر ارتأينا أن السير الحسن للموازنة العامة من استقرار مرهون بالإيرادات العامة باعتبار أن اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية حيث تعتبر الممول الأساسي للموازنة . ونقصد برصيد الموازنة العامة للدولة الفرق بين الإيرادات العامة والمصروفات العامة ، والتي تسجل وضعية التوازن عند تساوي الإيرادات العامة مع المصروفات العامة ، وفي الوضع المعاكس تكون غير متوازنة (تسجيل فائض آو عجز) عندما لا تتساوى، فإذا كان مقدار الإيرادات اكبر نكون هنا في حالة فائض والعكس إذا كانت النفقات اكبر تكون حالة عجز .والجدول هنا يوضح تطور رصيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة (2014-2019).

الجدول رقم (1) : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة (2014-2019)

(الوحدة :مليون دج)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات العامة	**3.927.748**	**4.552.542**	**5.011.581**	**6.047.885**	**6.313.959**	5.534.099
النفقات العامة	**6.995.769**	**7.656.331**	**7.297.494**	**7.282.630**	**7.899.061**	6.429.520
رصيد الموازنة	-3.068.021	-3.103.789	-2.285.913	-1.234.745	-1.585.102	**-895.421**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير وزارة المالية على الموقع الالكتروني ، التصفح :26-07-2020

http://www.mf.gov.dz

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ،2019/10/1، الموقع الالكتروني :http://www.aps.dz/ar/economie، التصفح :2020/7/6، في الساعة 15:36

[2] شلال زهير ،**تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010-2014)**، مجلة معارف ،العدد20،الجزء الثاني ،جامعة البويرة ، الجزائر، جوان2016، ص ص:299-310

و قصد التوضيح أكثر، قمنا بتحويل معطيات الجدول إلى أعمدة بيانية والتي توضح تطور الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.

الشكل (7): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال 2014-2019

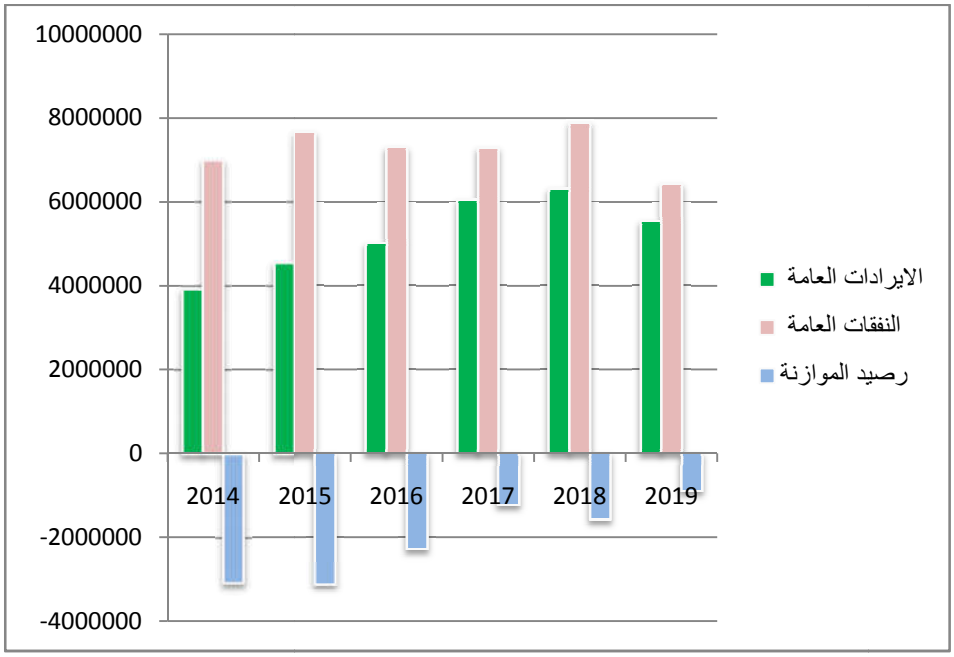

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1) وبرنامج Excel 2007.

يتبين لنا من خلال قراءة الجدول (1)والشكل (7) التغيرات التي تطرأ على رصيد الموازنة العامة حيث أن الجزائر تعاني من عجز متواصل في موازنتها العامة حيث لاحظنا أرصدة سلبية (عجوزات) طول فترة الدراسة وهذا ما يؤكد عدم قدرة الإيرادات العامة بشكلها الحالي على تغطية النفقات العامة المتزايدة من سنة لأخرى ،بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2014والذي كان بمثابة الصدمة للاقتصاديات عامة وخصوصا للاقتصاد الجزائري نظرا لاعتماده على الجباية البترولية بنسبة عالية جدا.

ولقد كان العجز الموازني لسنتي 2014 و2015 الأكثر ارتفاعا خلال فترة الدراسة بمقدار 3.068.021 و 3.103.789 مليون دج على التوالي نتيجة الاستمرار في السياسة التوسعية الانفاقية في ظل التراجع الكبير في موارد الدولة المالية المتمثلة في الجباية البترولية ، وقد تواصل العجز في رصيد الموازنة العامة غير انه تراجع سنة 2016 نتيجة الانخفاض الفعلي في النفقات العامة بسبب استمرار هبوط أسعار النفط لأدنى

مستوياتها والذي عوضته زيادة إيرادات الجباية العادية واستخدام السياسة التقشفية بتجميد التوظيف والمشاريع الجديدة ، وفي السنوات الأخيرة من الدراسة انخفضت العجوزات على مستوى الموازنة العامة نتيجة لجوء الحكومة إلى آلية جديدة لإقراض الخزينة العمومية والمعروفة بالتمويل غير التقليدي من خلال طباعة الأموال دون وجود مقابل لها من السلع والخدمات خاصة بعد نفاذ كل موارد التمويل والجدير بالذكر صندوق ضبط الإيرادات .

المطلب الرابع–العجز الموازني في الجزائر وتطوره خلال 2014–2019:

يعد العجز الموازني للدولة من المشاكل التي تواجه اقتصاديات العديد من بلدان العالم والذي ينتج عنه تأثيرات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ونتيجة لزيادة معدلات الإنفاق العام عن الإيرادات العامة يحدث عدم التوازن في الموازنة العامة وهو ما يقصد به اختلال وتكون تعبر عن حالات الفائض أو العجز .وتميزت سياسة الجزائر في فترة الدراسة بالزيادة في معدلات الإنفاق العام بسبب اعتمادها على سياسة انفاقية توسعية نتيجة التصاعد الهائل لأسعار النفط في الأسواق العالمية قبل سنة 2014 ، و بالتالي زادت الجزائر من معدلات إنفاقها وهو ما تسبب في عجز الإيرادات العامة عن تمويل مختلف نفقات الدولة ، مما يستوجب على الخزينة العمومية توفير التمويل اللازم وخاصة بعد استنزاف صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر الممول الرئيسي لها ، كان لابد للحكومة من تغطية عجز موازنتها وارتأت أن التمويل غير التقليدي الحل الاستثنائي . والجدولين التاليين يوضحان العجز الذي تعاني منه الجزائر والآليات التي قامت باعتمادها لتمويل هذا العجز خلال فترة الدراسة .

أولا– مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية :

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتمد على إيرادات النفط كممول أساسي لنفقاتها قامت بإنشاء صندوق ثروة سيادي كحل لتمويل عجوزاتها والذي كان يشهد انتعاشا شديدا في سنواته الأولى غير انه بدا في الانخفاض خلال سنة 2014 نتيجة لانخفاض أسعار النفط ، ويظهر لنا من خلال هذا الجدول مساهمة الصندوق في تغطية عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2014–2017:[1]

[1] بن عمارة دليلة ، شريف طويل نور الدين ، مرجع سابق ، ص:1-24

الجدول (2): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية في الجزائر خلال 2014-2017

(مليار دج)

	2014	2015	2016	2017
العجز الموازني	-3068.0	-3103.8	-2285.9	-1035.4
عجزالخزينة العمومية	-3186	-3172.3	-2343.7	-1083.4
تمويل العجز بواسطة frr	2965.7	2886.5	1387.9	784.45

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

-تقارير وزارة المالية ، (2017)،متوفرة على الموقع :http://www.mf.gov.dzالتصفح :15-07-2020

-موقع المديرية العامة للتوقعات والسياسات ،وزارة المالية :

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances

وقصد التوضيح أكثر قمنا بتحويل معطيات الجدول رقم(2) إلى منحنى بياني والذي يوضح اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات الموجهة لتغطية العجز الموازني 2014- 2017

الشكل رقم (8): اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات الموجهة لتغطية عجز الخزينة العمومية 2014-2017

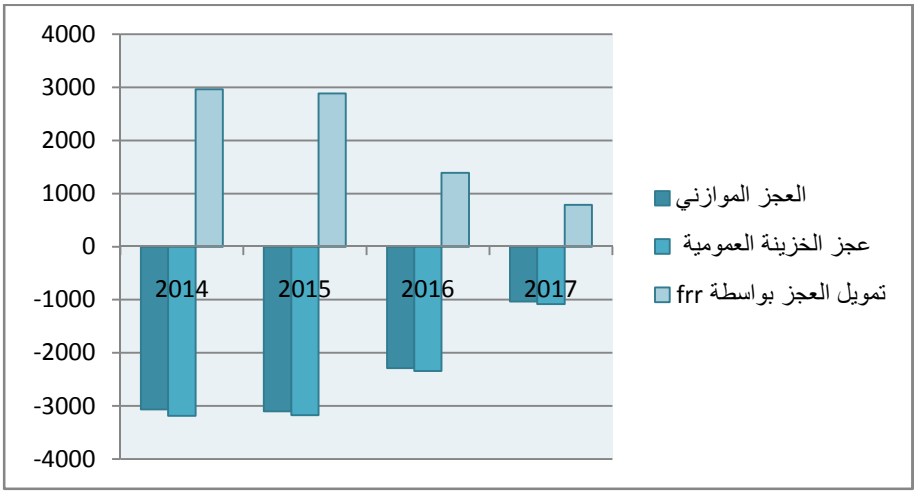

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2) وبرنامج EXCEL2007

-من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (8) يتضح لنا الأرصدة السلبية للموازنة العامة و الخزينة العامة للدولة خلال الفترة2014 -2017 نتيجة التراجع الكبير في الموارد المالية المتمثلة في الجباية البترولية ، حيث سجل اكبر عجز للخزينة العمومية بمقدار 3186 مليار دج والذي كان سنة 2014 و يمكن تفسيره بالزيادات الكبيرة لمعدلات الإنفاق الحكومي .

أما بالنسبة لمساهمة الصندوق في تغطية العجز الموازني فنلاحظ الدور الفعال له في احتواء العجوزات حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2014 بمقدار 2965.7 مليار دج ، وهذا راجع لتنامي العجز الناتج عن الأزمة النفطية وعدم قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها العامة ، ثم بلغ حده الأدنى لتسجل سنة 2016 انخفاضا ، لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2017 وهذا يعود لاستنزاف كل أرصدة الصندوق في تمويل العجز .

- ونستنتج أن صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم في تمويل العجز طوال الفترة 2014-2017 غير أن تفاقم العجز أدى إلى نضوب هذا الصندوق مما جعل الحكومة تلجا لآلية جديدة لتمويل عجز موازنتها والتي تعرف بالتمويل غير التقليدي .

ثانيا-التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر:

تعايش الجزائر أزمة مالية تمخضت بصعوبات في تمويل النفقات الحكومية خاصة بعد استنزاف مدخرات الخزينة العامة والمتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات ولتلافي هذه الإشكالات التجأت الحكومة للتمويل غير التقليدي كآلية لتمويل مختلف نفقات الخزينة وسداد ديونها ،والجدول التالي يوضح مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة والخزينة :

الجدول (3): مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز في الجزائر خلال 2017-2018 (مليار دج)

السنوات	العجز الموازني	عجز الخزينة العامة	الإصدار النقدي بدون مقابل	العجز المغطى بواسطة الإصدار النقدي
2017	-1035.4	-1083.4	2185	570
2018	-1342.6	-1833.4	5556.2	1470
2019	-1012.0	-1812.0	6556.20	----------

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

-تقرير بنك الجزائر التطورات النقدية والمالية ،2017-2018

-تقارير (2017-2018-2019 ،2020)، متوفرة في موقع المديرية العامة للتوقعات والسياسات ،وزارة المالية :

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances

وقصد التوضيح أكثر قمنا بتحويل معطيات الجدول رقم (3) لمنحنى بياني يوضح مساهمة التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الخزينة العمومية 2017-2019 :

الشكل رقم (9):مساهمة التمويل غير التقليدي في تغطية العجز في الجزائر خلال 2017-2019

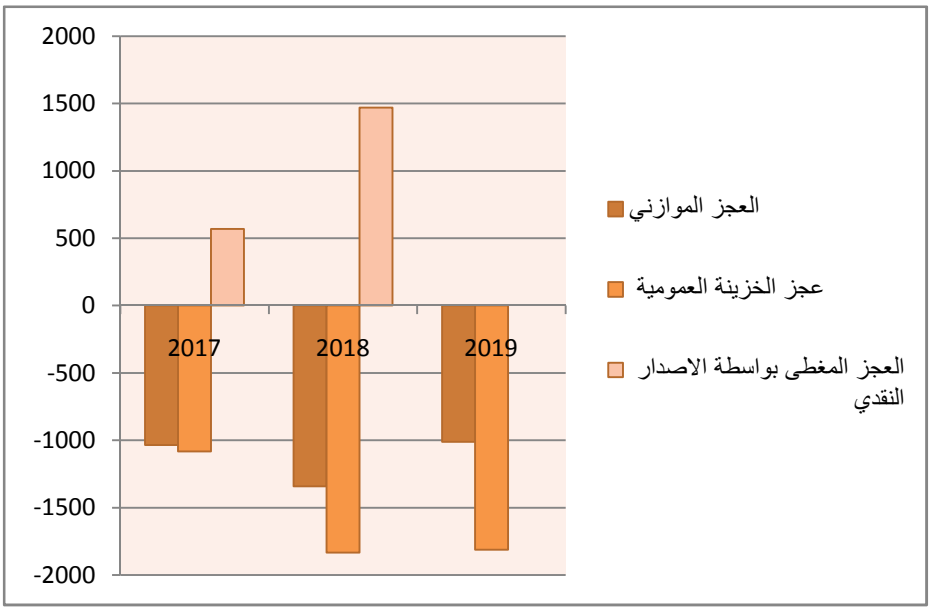

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 3 وبرنامج EXCEL 2007

من خلال الجدول (3) والشكل رقم (9) يتبين لنا عجوزات الموازنة العامة والخزينة العمومية في سنتي 2017 و2018 وهو ما يفسر اعتماد الجزائر لآلية التمويل غير التقليدي لتغطية عجز موازنتها من خلال طباعة الأموال دون مقابل من طرف البنك المركزي .

يلاحظ في منتصف سنة 2017 إصدار ما قيمته 2185 مليار دج وغطى منها 570 مليار دولار لتمويل عجز الخزينة ، أما سنة 2018فقد تضاعف الإصدار ليبلغ 5556.2 مليار دج ليغطى ما قيمته 1470مليار دج في تمويل العجز ، حيث أن فوائض الإصدار لكلا السنتين قد وجهت لسداد الديون (ديون السونطراك والسونلغاز) وكذا لدعم المشاريع والاستثمارات وهذا سنتطرق له بالتفصيل فيما بعد . في حين أن الحكومة الجزائرية قامت بتجميد آلية التمويل غير التقليدي لسنة 2019 والعجز تمت تغطيته من خلال فوائض الإصدارات السابقة .

- نستنتج أن رصيد الخزينة العمومية قد سجل عجزا طيلة فترة الدراسة ونفس الأمر ينطبق على الموازنة العامة في الجزائر وتجدر الإشارة انه قد تم تمويل العجز بواسطة صندوق ضبط الإيرادات و آلية التمويل غير التقليدي بسبب نضوب الصندوق منتصف سنة 2017 .

المبحث الثاني–واقع آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر:

تبين الوقائع اليوم أن الجزائر تتخبط من مشكل العجز المفرط في موازنتها العامة ، كما أنها أمام مشكل استنفاذ موارد صندوق ضبط الموارد بسبب الصدمة النفطية وهو ما جعل الحكومة تتبنى آليات لمعالجة العجز في موازنتها العامة ونتيجة لعدم قدرة الخزينة العامة على الوفاء بالتزاماتها ، فكانت آلية التمويل غير التقليدي إحدى الحلول الاستثنائية لتلافي العجز والتي جاءت وفق مرسوم وزاري يتضمن طباعة النقود لصالح الخزينة العامة من قبل البنك المركزي مرفقة بأهم التدابير الهيكلية التي تساعد في تطوير الاقتصاد . وكذا الأسباب التي أدت إلى اعتماد هذه الآلية وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول– التمويل غير التقليدي في الجزائر (2017–2019):

دخلت الجزائر في ضائقة مالية بعد استنزافها لرصيد صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017 والذي كان نتيجة الصدمة النفطية في الأسواق الدولية كون اقتصاد الجزائر يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا فكان على الحكومة أن تقوم بالبحث عن طرق لمعالجة عجز الموازنة ، وحدث جدال بين فكرتي التقشف و تخفيف الإنفاق ويبدو هنا أن الحكومة الجزائرية اختارت اللجوء لحل سريع لتغطية الفجوة وهو التوسع مع "التمويل غير التقليدي" وهذا من اجل تلافي الاستدانة الخارجية ؛[1]

فكان اعتماد الجزائر هذه الآلية الاستثنائية من اجل تمويل وإنعاش الاقتصاد ؛ قد جاء نتيجة ظروف خاصة تمثلت في تناقص أسعار النفط /الجباية النفطية /الإيرادات العامة منذ منتصف 2014 ، وبالمقابل استمر ارتفاع النفقات العامة ، حيث صاحب تلك الفترة صعوبات وفشل في اعتماد المصادر التمويلية البديلة من اقتراض خارجي آو بيع السندات للعامة فكانت تلك الأوضاع سبب في التأثير على ميزانية الدولة . والتي أدت بدورها لتأكل سريع للوفرات النقدية المتراكمة في الميزانية سابقا ، والتي أدت إلى تعطيل عدة من المشاريع الحكومية قيد الانجاز.[2]

---

[1] جديدن لحسن ، **أداء السياسة المالية في ظل العجز الموازني وسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر –دراسة قياسية 2001–2018–**،مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 11، العدد 2،الجزائر ، 2019،ص:281–298.

[2] صيد فاتح ، قحام وهيبة ،"**عجز الموازنة العامة في الجزائر وإشكالية التمويل بالعجز دراسة تحليلة للفترة (2000–2017)**" ، مجلة الباحث الاقتصادي ،المجلد7، العدد12 ، جامعة 20اوت1955، الجزائر، ديسمبر 2019،ص : 360–380

و قد اتجه واضعي السياسات إلى استخدام ما يعرف بالتمويل غير التقليدي رغم الملاحظات التي أشار لها بنك الجزائر حول اختلاف جميع الظروف و الووقائع لاقتصاد الجزائر وعدم توفر الأجهزة المصرفية والمالية ذات الكفاءة العالية بالمقارنة مع الدول التي تبنت هذه الآلية خلال الصدمات المالية ، فأدخلت المادة 45 مكرر في الأمر المتعلق بالنقد والقرض سنة 2017 لمنح التمويل النقدي للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر لتمويل عجوزاتها وهنا تدخل هذا الأخير لتطبيق الأمر المتعلق بالنقد والقرض .[1]

حيث تنص المادة 45 مكرر على(قيام بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة قصد تحقيق الأهداف التالية :

- الوفاء بالاحتياجات المالية للخزينة العمومية ؛
- تمويل الدين العمومي الداخليّ ؛
- دعم الاستثمارات من خلال تمويل صندوق الاستثمار؛

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية ، من أجل إعادة التوازنات المالية لخزينة الدولة و ميزان المدفوعات).[2]

من خلال هذه المادة الجديدة فان آلية التمويل غير التقليدي هي التي ستسمح لبنك الجزائر بتوفير السيولة اللازمة للخزينة العمومية بهدف تغطية نفقاتها وتمويل عجزها وسداد الدين العمومي وتمويل الاستثمارات مرفقة بإصلاحات مالية وتدابير هيكلية لإعادة التوازنات المالية من خلال توازن خزينة الدولة وميزان المدفوعات خلال خمس سنوات، وبهذا يرخص القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية وخلال فترة لا تتعدى خمس سنوات بالاقتناء المباشر للسندات الصادرة من الخزينة العمومية من اجل تغطية حاجاتها .

وبالتالي تم تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2017-2019 عن طريق طباعة الأموال دون مقابل من السلع والخدمات والجدول الموالي يوضح حصيلة التمويل غير التقليدي:

[1] صيد فاتح ، قحام وهيبة ،المرجع السابق، ص : 360-380

[2] (القانون 10/17المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية رقم 57، المادة 45 مكرر ، ص4)

الجدول رقم (4): حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر لفترة 2017-2019

السنوات	سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الحكومة (التمويل النقدي)
اكتوبر 2017	570
نوفمبر 2017	2185
جانفي 2018	3585
سبتمبر 2018	4005
نوفمبر 2018	5192.2
ديسمبر 2018	5556.2
جانفي2019	6556.20

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير الشهرية لبنك الجزائر الموقع الالكتروني :

https://www.bank-of-algeria.dz/

من خلال الجدول أعلاه وحسب أخر إحصاءات بنك الجزائر نلاحظ أنه تم تجميع منذ منتصف أكتوبر 2017 وحتى نهاية جانفي 2019 مبلغ مقدر ب6556.20 مليار دينار من طرف الخزانة من بنك الجزائر.حيث وجهت مبالغ التمويل غير التقليدي كالتالي:

- استخدام مبلغ 2470 مليار دينار لتغطية عجز الخزينة العمومية لعامي 2017و2018، وجزئيا للسنة المالية 2019؛
- المساهمة بمبلغ 1831 مليار دينار من اجل تسديد الدين العمومي للشركات (سونطراك وسونلغاز)،إضافة لسندات النمو ؛
- تخصيص مبلغ 500 مليار دينار للصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية CNR قصد سداد ديونه عند الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS؛

- مع العلم عدم استخدام المبلغ محل طلب التمويل لشهر نوفمبر 2018 والمقدر ب1187.2مليار دينار؛
- تموين الصندوق الوطني للاستثمار بمبلغ 1773.2 مليار دينار لعمليات تمويل برامج سكنات ،وعجز الصندوق الوطني للتقاعد وهيكلة المشاريع ؛
- من إجمالي المبلغ 6556.2 مليار دينار:

-توفر رصيد ب945.1 مليار دينار في حساب الخزينة لدى بنك الجزائر لم يضخ في الاقتصاد؛

-إيداع مبلغ 656.7 مليار دينار في الصندوق الوطني للاستثمار لدى الخزينة من اجل استعمالها وفقا للاحتياجات المؤكدة؛

-مبلغ 1830 مليار دينار يخضع للتعقيم من طرف بنك الجزائر بواسطة أدواته المختلفة ؛

-ضخ حوالي 3114.4 مليار دينار في الاقتصاد من المبلغ الإجمالي 6556.2 مليار دينار.

و الشكل الموالي سيوضح المبالغ التي تم إصدارها من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي :

الشكل (10) : توزيع المبالغ التي تمت طباعتها في إطار التمويل غير التقليدي (2017-2019)

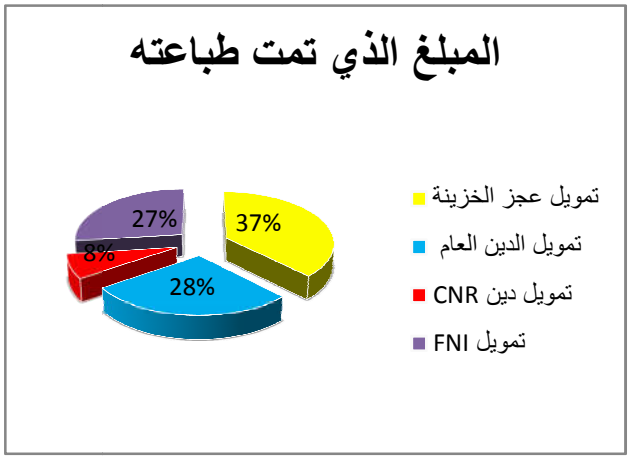

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2017-2018 وبرنامجEXCEL2007.

من خلال الجدول 4 و الشكل رقم10 يتبين لنا الأموال التي تم طبعها دون مقابل من طرف البنك المركزي لصالح الخزينة مابين الفترة 2017-2019 من اجل تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر والوفاء بالتزامات

الخزينة ، وحسب إحصاءات بنك الجزائر فانه تم توزيع المبالغ المصدرة لأجزاء حيث طبع حوالي 6556.20 مليار دج ،و خصصت نسبة 37 % لتمويل عجز الخزينة و 28% لسداد الديون العامة وكذا تمويل ديون CNRو FNI بنسبة 8% و27% على التوالي .

الشكل رقم (11): تقسيم المبالغ التي تم الاحتفاظ بها لصالح الخزينة خلال 2017-2019

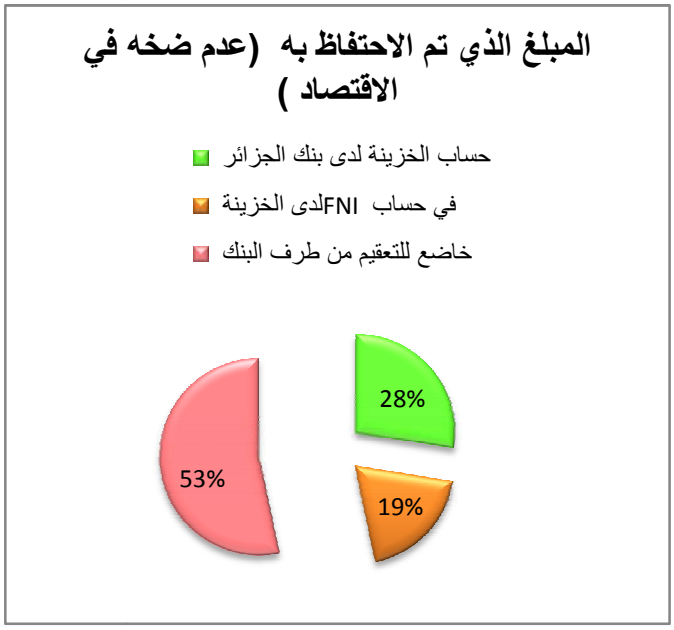

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الجزائر(تقارير بنك الجزائر 2017-2018) وبرنامج Excel 2007

من خلال الشكل رقم 11نلاحظ أن المبلغ الإجمالي المقدر ب 6556.20 مليار دج الذي تم طباعته لصالح الخزينة العامة لتغطية عجزها ، تم الاحتفاظ بجزء منه كما هو موضح في الشكل فكانت النسبة الكبيرة للأموال الخاضعة للتعقيم من طرف بنك الجزائر من أدوات السياسة النقدية 53 %، أما الباقي فتوزع في حساب الخزينة العامة لدى البنك ما نسبته 28 %وكذا في حساب صندوق الاستثمار بنسبة 19%.

المطلب الثاني–الإصلاحات والتدابير الهيكلية المصاحبة لآلية التمويل الغير تقليدي في الجزائر:

تطبيقا لأهداف آلية التمويل غير التقليدي وأهمها تغطية العجز الموجود في الميزانية العامة اعتمدت الحكومة الجزائرية على مرسوم تنفيذي يشمل عدة من التدابير والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية، وهذا من خلال أربعة محاور :[1]

1–محور استعادة توازنات خزينة الدولة : ويتكون من عدة إصلاحات نذكر أهمها :

- تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العامة للدولة ؛
- تحديث مجموعة الأنظمة التي تم استخدامها في تحضير وتنفيذ الميزانية باستكمال وإصدار القانون العضوي المتعلق بقانون المالية في سنة 2018 ؛
- اعتماد أسلوب لتسيير المالية العمومية بواسطة تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي تقدم خدمات عمومية وكذلك إدراجها ضمن مشروع قانون المالية خلال سنة 2019؛
- الاتجاه نحو اعتماد الإيرادات الجبائية العادية وترقيتها وتحسينها وذلك بتسريع برامج انجاز مراكز الضرائب وردع الغش الجبائي ؛
- ضبط النفقات العامة وترشيدها وذلك بتعزيز القوانين والقواعد التنظيمية الخاصة بنفقات التجهيز ؛
- القيام بإحصاء وطني لمداخيل الأسر خلال السنة الراهنة (2018) تجهيزا لترشيد سياسة المساعدات العمومية والبدء بالتدريج في سنة 2019 في مقاربة جديدة في مجال المساعدات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لصالح الأسر ، مع زيادة الترشيد في السنوات الآتية لسياسة التوظيف ،وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد ؛

2–استعادة توازنات ميزان المدفوعات :تمثلت فيما يلي :

- ترشيد الواردات من السلع والخدمات وذلك من خلال إصلاحات تتمثل في منح أولويات للإنتاج المحلي للسلع والخدمات وفقا لأحكام قانون الصفقات العمومية ومكافحة تضخيم الفواتير ؛
- ترقية الصادرات من المحروقات وتنميتها ؛

[1] مرسوم تنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي ،الصادر في العدد 15 من الجريدة الرسمية طبقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03–11 المرتبط بالنقد والقرض المعدل والمتمم، على الموقع الالكتروني : تاريخ الإطلاع : 2020/07/15، في الساعة 00:30http://mail.eco-algeria.com.

3-محور الإصلاحات الهيكلية –المالية : ويضم ما يلي :

- وضع إطار تشريعي سنة 2019 لسياسة جباية محلية ؛
- إصلاحات مالية ومصرفية هدفها تنويع العرض في مجال التمويل مع دفع حركية سوق القرض من خلال تعميم وسائل الدفع العصرية؛

4-محور الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية : والتي تضمنت الأتي :

- عصرنة آليات الاقتصاد الرقمي وتعزيز اللامركزية وإصلاح سوق العمل إضافة لترشيد الإنفاق العام في قطاع الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية ؛
- تطوير القطاع الفلاحي من اجل تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الصادرات الفلاحية والنهوض بها والاستمرار في تنويع الاقتصاد، وكذلك تفعيل النمو خارج المحروقات وتحسين مناخ العمال.[1]

المطلب الثالث-أسباب اعتماد الجزائر لآلية التمويل غير التقليدي:

بسبب الظروف الاقتصادية وكذا الأزمة النفطية العالمية وغياب الحلول الفعلية ، جعلت من الحكومة الجزائرية اعتماد التمويل غير التقليدي كآلية استمرارية لتمويل الاقتصاد، وكانت الأسباب: [2]

- **انخفاض السيولة** :تسجيل سيولة نقدية منخفضة على مستوى البنوك على مدى سنتين (2015-2016) ،مقدرة ب 2731مليار دينار في نهاية 2014 مقارنة في نهاية ديسمبر 2015 التي انخفضت إلى 1833 مليار دينار،لتصل 821 مليار دينار أواخر شهر ديسمبر2016 ، وبعد ذلك آخر شهر سبتمبر 2017 سجلت 512 مليار دينار،وتبع ذلك تحسن نشاط السوق البينية للبنوك التي كانت تعاني في ذلك الوقت من حالة انكماش وركود ملحوظ ؛
- **تآكل احتياطي الصرف** : تراجع مستمر في احتياطي الصرف الجزائري قلص من هامش التصدي للازمات الخارجية ؛
- **انخفاض أسعار البترول** :هبوط أسعار البترول الجزائري السنوي (اتجاه تنازلي ومتواصل) بالمقارنة مع السعر المرجعي لإعداد الميزانية كما بينت إحصاءات منظمة الأوبك أن البترول الجزائري نهاية 2017 قدر ب 54 دولار و سنة 2016 ب44.28 دولار مقابل وضع الحكومة لسعر مرجعي للبترول

[1] مرسوم تنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي، المرجع السابق

[2] العشي وليد ، صديقي احمد ،**تجربة التسيير الكمي في الجزائر** ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد السادس ،الجزائر ، جوان 2018، ص:249-268

مقدر ب 50 دولار سنة 2017 ، و45 دولار خلال 2016 وتبع هذا تدهور في التوازن المالي للاقتصاد الوطني وزاد من حدة الأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر منذ 2014؛

- عجز مستمر في ميزانية الدولة ب1567 مليار دينار سنة 2016 مقارنة ب 795 مليار دينار سنة 2017 ، مع بلوغ عجز الخزينة العمومية ل2245 مليار دينار سنة 2017 ؛
- **انخفاض القدرة الشرائية لقيمة الدينار الجزائري** :والذي يصنف من اضعف العملات في إفريقيا ، مع ارتفاع سعر صرفه مقارنة مع أهم العملات العالمية مثل اليورو،إذ واحد أورو يقابله 140 دينار جزائري في السوق الرسمي مع ضغوطات السوق غير الرسمي على قيمة العملة الوطنية حيث بلغت الوحدة الواحدة من اليورو 220 دينار جزائري وهذا ما ترك بنك الجزائر لا يعتمد على حل تخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف مواجهة الأزمة المالية ، لأن مثل هذا الحل قد اثبت فشله في العديد من الدراسات والتي كانت برفع إيرادات الدولة من صادرات البترول عند تحويلها إلى العملة الوطنية ؛
- **عدم تنوع الصادرات** :يعتبر قطاع المحروقات مصدرا لإيرادات الجزائر حيث يسهم فيه ب 97٪

وهذا ما ترك الاقتصاد الجزائري يتأثر بأسعار النفط وتدنيه أدى لحدوث عجز في الميزان التجاري [1]قدر ب20.13 مليار دولار خلال سنة 2016 إلى 14.3 مليار دولار سنة 2017 وهذا راجع للتقليل من رخص الاستيراد خصوصا رخص استيراد السيارات ؛[2]

إضافة إلى بعض الأسباب :[3]

- عدم القدرة على تحصيل المال العائم أو ما يسمى المال الموجود في السوق الموازي ، أي المتواجد خارج النظام البنكي الذي يعد بالملايير ؛
- ضعف قاعدة الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى توجه المستثمرين نحو الدول التي لا تستخدم قاعدة 49-51٪ ؛
- انخفاض إيرادات صندوق الاستثمار؛

[1] هدى هذباء يونسي ، ماجدة مدوخ ،**اثر سياسة التسيير الكمي على مستوى العام للأسعار في الجزائر**، مجلة آفاق علمية ،المجلد 11، العدد2، الجزائر ، جامعة عمار ثليجي ، 2019، ص : 336-356.

[2] العشي وليد ، صديقي احمد ،المرجع السابق،ص :249-268.

[3] بطاهر بختة ، **التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محدق باقتصاد الجزائري** ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 5، العدد1، جامعة مستغانم ، الجزائر،2019، ص:30-53

و يتمثل أهم سبب في :[1]

- تقلص رصيد صندوق ضبط الإيرادات إلى حده الأدنى ما يعادل 784.4 مليار دج .

المطلب الرابع –آفاق التمويل غير التقليدي في الجزائر :

اعتبر صندوق النقد الدوليFMI أن الجزائر ستكون في وضعية صعبة اقتصاديا 2017–2020 حيث قد راهن على نسبة نمو تقدر ب 1.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام في سنتي 2017 –2018 وعليه فان اقتصاد الجزائر سيمر بمرحلة انكماشية بنسبة 0.6 ٪ ، مما تزداد معدلات البطالة بنسبة 132 ٪ خلال سنة 2018 وبالأخص مع الاتجاهات التضخمية التي نسعى للتخفيف منها عن طريق خلق مناصب شغل .

و أكدت الدراسة الاستقصائية للديوان الوطني للإحصائيات سنة 2016 على تنمية قطاع الخدمات في مجال الاقتصاد ومدى ارتباطه مع العمل في مجال الإدارة . حيث أفادت المديرية العامة للوظيف العمومي أن عدد العمال قد وصل إلى 2.020.172 موظف في 2015/01/01 ، نجد أن التجارة الصغيرة و الخدمات هي التي تهيمن بنسبة 83 ٪ من المساحة الاقتصادية ذات إنتاجية ضعيفة (غير قابلة للمقارنة مع الدول المتقدمة) .

كما ستعرف الجزائر في سنوات 2018–2020 ضغوطات على الميزانية إضافة إلى الخطابات الزائفة التي تعتمد على المجاملة لبعض الخبراء الجزائريين مما يساهم في طمس الحقيقة بالنسبة للسلطات في البلاد ، حيث أعلنت أن أسعار النفط تتراوح بين 70 و 80 دولار خلال سنة 2015–2017 و أكثر بين 2017–2020. لكن في الحقيقة نتوقع أن تكون أسعار النفط منخفضة و متدنية سنة 2017–2020 كنتيجة للاختلال الذي يحدث بين العرض و الطلب الراجع للطاقات المتجددة و التحول الطاقوي الجديد .

بناءا على تتبع الأداء في فترة 6 اشهر الأولى لسنة 2017 ، حيث وصلت الواردات من السلع 45–46 مليار دولار مع الخدمات و التحويلات القانونية لرؤوس الأموال تقريبا نفس مبلغ خروج العملة الصعبة لسنة 2016 . مع إيرادات بالعملة الصعبة بين 32 إلى 35 مليار دولار بأسعار نفط بين 50 و55 دولار للبرميل.[2]

[1] تقرير الخزينة العمومية ، سنة 2018، متوفرة في موقع المديرية العامة للتوقعات والسياسات ،وزارة المالية :

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances

[2]. Abderrahmenemebtoul , le financement non conventionnel , 07/09/2017, le site :https://www.lematindz.net/new/25288-le-financement-non-conventionnel-abdrrahmane-mebtoul-titre-la-sonnette-dalarame.html ,consulté :05/07/2020 , a heur :14 :43

-كما بلغت القوى العاملة 12.277 مليون شخص ، ووصل عدد السكان العاطلين عن العمل 10508مليون شخص ،ما يعادل معدل بطالة 12.3٪ على المستوى الوطني ، بزيادة مقدرة ب 1.8 نقطة في سبتمبر 2016. وكذا معدل بطالة الشباب بين 16-24 سنة مقدر ب 29.7٪ .و يعود انخفاض معدل البطالة الرسمي لفائض الموظفين في الإدارات والمؤسسات العمومية ، وكذا الوظائف المؤقتة الوهمية والوظائف في القطاع غير الرسمي ،وهذا السبب يشرح ضعف معدل النمو خصوصا في القطاعات التي تخلق القيمة المضافة .

أما العائدات بالعملة الصعبة المتأتية من قطاع المحروقات تتراوح من 97% إلى 98%، في حين أن القطاع الصناعي يمثل اقل من 5٪ من الناتج الداخلي الخام PIB، في هذه النسبة أكثر من 95٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME-PMI ضعيفة المنافسة من ناحية التكلفة والنوعية ومعدل إدماج القطاع العام والخاص اقل من 15 ٪ ، وصل الإنفاق العام 800 مليار دولار بين 2000-2016 ، أما معدل النمو وصل حوالي 3 ٪. [1]

وللتوضيح أكثر رسمنا المعطيات في جدول يوضح الوضعية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر افريل 2017.

جدول رقم (5): يوضح الوضعية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر 2017

القوى العاملة	عدد السكان العاطلين عن العمل	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب (16-24)	معدل النمو	العائدات من العملة الصعبة المتأتية من قطاع المحرقات
12.277 مليون شخص	1.508 مليون شخص	٪12.3	٪29.7	٪3	من 97٪ إلى 98٪

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات التي تم ذكرها سابقا

[1] Abderrahmene mebtoul , le financement non conventionnel , op site.

المبحث الثالث–فعالية التمويل غير التقليدي في الجزائر:

يعد التمويل غير التقليدي الأداة التمويلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر والذي جاء نتيجة الضائقة المالية التي تعاني منها ، غير أن تطبيق هذه الآلية يعتمد على الاختيار الأمثل للاستراتجيات لتتماشى والوضع الحالي حيث سنتناول في المبحث أهم التحديات المصاحبة لآلية التمويل غير التقليدي وكذا البدائل المقترحة لتفادي مخاطر هذه الآلية ، بالإضافة لمساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل وتغطية عجز الموازنة العامة

المطلب الأول– استراتيجيات التكيف في الجزائر:

كان اللجوء لآلية التمويل غير التقليدي إحدى الخيارات المتاحة لدى الدولة ، ونجاحها متعلق بمدى قوة وتكيف الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد وإلا فان هذه الآلية ستلاقي حتفها وتدر عكس المطلوب ؛ وعليه بقاء واستمرار الجزائر بثبات يفرض وضع أدوات و وسائل عملية لها القدرة في تحديد وتنبأ التغيرات في سلوك الأعوان الاقتصاديين ، السياسيين ، الاجتماعيين و العسكريين على المستوى الجيوستراتيجي ، اذ توجد علاقة بين التنمية المستدامة و الأمن حيث ينتج عن التنمية المستدامة الأمن و بانعدامها ينعدم الأمن .

و يرى الاقتصاديون الدوليون أن الجزائر لديها إمكانات كبيرة مرهونة بوجود إصلاحات قوية و عميقة ، للوصول لاقتصاد متنوع يكفل خلق مناصب شغل دائمة ، وبالتالي يتحقق الاستقرار في البحر المتوسط و إفريقيا . لكن لتفادي الآثار المضرة بالتنمية ، سيكون الاتجاه نحو الثقافة الريعية الماضية خطرا يحدق بمستقبل الجزائر . وان الانخفاض في أسعار النفط لفترة طويلة وبالتالي سيصبح اتخاذ الاستراتيجيات والإجراءات بصفة عاجلة وملحة وسريعة لتتماشى مع الوضع الحالي .

و لمواجهة الجزائر تهميش دول العالم لها يجب أولا أن توفق بين الحداثة والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية إضافة إلى اتحاد السلطة والمعارضة من اجل تطويريها .[1]

[1]Abderrahmane mebtoul, financement non conventionnel, op site.

المطلب الثاني– تحديات التمويل غير التقليدي في الجزائر:

من ابرز التحديات المصاحبة لسياسة التمويل الغير التقليدي في الجزائر ، ما يلي :

- نتيجة الصدمة البترولية سنة 2014 اقترح صندوق النقد الدولي ما يلي : ترشيد النفقات و فرض معدلات ضريبية جديدة و عالية ، تخلي الدولة تدريجيا عن الدعم الاجتماعي...الخ، مع المحافظة على استقلالية بنك الجزائر، و من المؤكد انه عارض تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي نظرا لتنبؤات خبرائه نتيجة تسببها في ازدياد معدلات التضخم إلى أكثر من 10٪ و فقدان استقلالية بنك الجزائر وتداعيات ذلك ، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية العديدة التي توقعها صندوق النقد الدولي بتسجيل الجزائر معدل نمو اقتصادي يقدر ب1.5٪ خلال سنة 2018 و بالتالي هذا ما يوضح النظرة التشاؤمية بالنسبة لهذا النوع من التمويل .
- وقد اتخذت بعض البلدان سياسة التمويل غير التقليدي على سبيل المثال اليابان ، بريطانيا و أمريكا التي لديها عملات موثوقا تستخدم في الصناديق السيادية و ما يقابلها من إنتاج وطني ، وهذا لم يمنعها من الوقوع في المشاكل و خصوصا أزمة الرهن العقاري التي كانت بسب الإفراط في منح القروض، فرأى بعض المحللين و الخبراء الاقتصاديين في الجزائر أن إتباع هذه الآلية التي تقوم بإصدارات جديدة سينتج عنها ارتفاع حاد و مفرط في الأسعار التضخم يصاحبه انهيار في قيمة الدينار، فتقل القدرة الشرائية للأفراد و تتأثر بذلك المؤسسات و تصبح عاجزة عن تسديد أجور العمال و هذا ما يحدث الآن في الاقتصاد الجزائري و بالرجوع لتصريحات الوزير الأول في حديثه عن دفع الأجور لشهر جانفي، و هذا ما يزيد في معدلات البطالة و تصبح من أزمة اقتصادية إلى اجتماعية .[1]

وتحتاج مصادر التمويل غير التقليدي إلى اقتصاد قوي ومنتج لتحقيق المطلوب ،غير أن اقتصاد الجزائر اضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة ، وكذا البعد الاجتماعي المبالغ فيه في الجزائر سبب في فشل نموذج التنمية .[2]

[1] أنفال نسيب ، **التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر** ،مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال ، المجلد5 ،العدد1، جامعة بسكرة ، الجزائر ،2019/04/30، ص:9-29

[2] خديجة بوفنغور ، شراف عقون،**آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014**، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 7، العدد12، الجزائر، 2019، ص ص:404-427

- إن التمويل غير التقليدي المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية ينجر عليه مخاطر كبيرة بتأكيد من بعض المحللين و الخبراء و هذا ما يعيد إلى ذاكرتنا ما حدث في فينزويلا التي اتبعت نفس الخطوات وأدت بها لحالة الإفلاس، و أن هذا الخيار لا يتماشى مع الفكر الاقتصادي و يعتبر هروب إلى الأمام و ينتج عنه زيادة في المعروض النقدي مما يؤدي إلى التضخم المفرط و انهيار في قيمة العملة .[1]

المطلب الثالث–دور التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازني في الجزائر :

إن عدم كفاية المدخرات المحلية في تمويل الاقتصاد وضبط العجز الموازني وقلة الاقتصاد المنتج أدى بالحكومة لاعتماد التمويل غير التقليدي كإحدى الآليات لمعالجة العجز تجنبا للاستدانة الخارجية التي ترهن الاقتصاد الوطني ، ويظهر دور هذه الآلية من خلال :

- ساهمت آلية التمويل غير التقليدي في تغطية العجز الموازني في الجزائر من خلال سدادها للديون العامة للخزينة وكذا تمويل عجز صناديق التامين والمعاشات التقاعدية ودعم الاستثمارات ؛ [2]
- التمويل غير التقليدي أداة فعالة في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر وذلك من خلال ضبط موازنة الدولة بخفض معدلات الإنفاق العام ورفع الإيرادات العامة ؛
- قدرة التمويل غير التقليدي في إحداث تعديلات على مستوى الأنظمة الجبائية، وامتصاصه لفائض السيولة في السوق الموازي ؛[3]
- فعالية التمويل غير التقليدي في المساعدة على استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية من خلال توسيع قدرة الخزينة العمومية في تمويل نفقاتها المتمثلة في الأجور ، فواتير دعم المواد الاستهلاكية و فواتير الاستثمار العمومي ؛
- تبرز أهمية التمويل غير التقليدي في كون انه آلية تمويلية لها القدرة في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد لدعم وتمويل الاستثمارات والمشاريع المنطلقة والجديدة ؛ [4]

حيث انتقلت السيولة من حالة عجز إلى فائض في المنظومة البنكية وهذا ما يوضحه الجدول التالي من خلال إحصاءات مقدمة من بنك الجزائر :

---

[1] أنفال نسيب ،مرجع سابق،ص:9–29

[2] عبد الجبار جبريل ،الموقع الالكتروني:https://www.algeriescoop.com، التصفح 30–07–2020، في الساعة 13:17.

[3] بوشناف فايزة ، **التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة الاقتصادية الواقع والمأمول**، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 5، العدد1، جامعة محمد الشريفمساعدية سوق أهراس ، الجزائر ،2019، ص :340–356.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية ،الموقع الالكتروني : http://www.aps.dz/ar/economie ،التصفح 2020/07/15، في الساعة 10:22.

جدول رقم (6): تطور السيولة النقدية في البنوك خلال الفترة 2014-2018 (مليار دينار)

السنوات	2014	2015	2016/12	2017/09	2017/12	2018
السيولة في البنوك	2731	1833	820.9	512	1380.6	1461.6

المصدر :تقرير بنك الجزائر ، التطورات النقدية والاقتصادية للجزائر ،2017، 2018

حيث نلاحظ تسجيل سيولة مرتفعة لسنة 2014؛ مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتفاقم العجز تدهورت الأوضاع المالية لتسجل السيولة النقدية على مستوى البنوك انخفاضا سنتي 2015 و2016 ب 1833 و820.9 مليار دينار تواليا نتيجة لتآكل احتياطي الصرف واستنفاذ صندوق ضبط الإيرادات؛ مع استمرار في تدني السيولة في سبتمبر 2017 ب 512 مليار دينار ، لتسجل ارتفاعا في شهر ديسمبر 2017 ب 1380.6 مليار دينار مع استمرار هذا التزايد سنة 2018 نتيجة لاعتماد التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية العجز وهذا ما أكدته الحكومة الجزائرية .

ورغم مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر غير أن عدم وجود اقتصاد حقيقي يوازيها وعدم كفاءة الأجهزة المالية والمصرفية للدولة باعتبار اقتصاد الجزائر غير منتج وعديم المرونة وليس له القدرة في امتصاص الزيادات المقابلة هذا سيؤدي إلى :

- الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي سيؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة وكذا في ميزان المدفوعات كونه يعيق الصادرات ويحفز عمليات الاستيراد؛
- يساعد التمويل غير التقليدي في هروب الأموال إلى الخارج بسبب الخوف من احتمالية تدهور العملة الوطنية ؛[1]
- سيتسبب التمويل غير التقليدي من خلال طباعة الأوراق النقدية في توفر كمية ضخمة من النقود الوهمية أي ارتفاع الكتلة النقدية مما يؤدي إلى التضخم في الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية ؛
- التمويل غير التقليدي سيؤدي إلى انخفاض صرف العملة وتأثر الاقتصاد ككل ،مما تنخفض الثقة في العملة الوطنية بحيث يتجه الكثير لاستبدالها بالذهب آو بعملات أجنبية أكثر ثقة وقوة ؛[2]

[1] بغداد بنين ،وآخرون ، **التمويل غير التقليدي وأثره على الأداء الاقتصادي -دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1987-2016)** ، الملتقى الدولي الثاني بعنوان النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ،يومي 4و5 فيفري 2019، دون صفحة

[2] بوشناف فايزة ،مرجع سابق، ص :340-356

والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر:

الجدول رقم(7) :تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال ثلاث سنوات (2016-2017-2018)

السنوات	2017/12	2018/09
الكتلة النقدية (مليار دينار)	14 975	16 256

السنوات	2015	2016	2017/3	2017/12	2018/4	2018/8	2018/10
التضخم ٪	4.8	6.4	7.7	5.59	4.33	4.82	4.53

المصدر :بنك الجزائر ، التطورات المالية والنقدية للجزائر ،https://www.bank-of-algeria.dz/

نلاحظ أن النتائج المقدمة من طرف بنك الجزائر حول معدلات التضخم قد ناقضت كل التقديرات المعروفة والتي صرحت بها الحكومة الجزائرية ؛ بعد الإعلان عن استخدام آلية التمويل غير التقليدي مباشرة سجل ارتفاع على مستوى الكتلة النقدية يقابله انخفاض على مستوى التضخم ب5.9٪ ،غير أن الكثير من المحللين الاقتصاديين يشككون في معدلات التضخم المصرح بها من طرف الحكومة لأنها مغلطة وتعتبر تصريحات مستخدمة لأغراض سياسية ، وفي العادة ارتفاع على مستوى الكتلة النقدية يصاحبه تزايد في معدلات التضخم لعدم وجود مقابل حقيقي من السلع والخدمات وهو الشيء الذي ينتج عنه ارتفاع عام في الأسعار مصحوب بالتضخم مما يؤدي لتدني القدرة الشرائية .

و حسب تصريح لصندوق النقد الدولي في تقريره السنوي حول تبني آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر بان تداعيات الحكومة حول التوجه لهذا النوع من التمويل ستنعكس سلبا على التضخم وارتفاع الأسعار إضافة إلى أنها ستؤثر على التوازنات المالية والاقتصادية في الأجل المتوسط ، حيث حذر الجزائر من استخدام هذه الآلية خصوصا طباعة الأموال بدون عقلانية مع توجهها إلى أزمة مالية لا مفر منها مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المعتادة ، ويمكن أن نجد التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية خصوصا ونقص القدرة الشرائية

للأسر مع حدوث توترات و مشاكل في اغلب القطاعات للمطالبة في إعادة النظر في الأجور ؛وخاصة المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تجد صعوبة في تحمل أعباء أجور العمال وهذا ما يخلق توترات بسبب ارتفاع التضخم مما يصاحبه زيادة في معدلات البطالة .

وعليه يمكن القول أن لآلية التمويل غير التقليدي الدور الفعال في التخفيف من العجز الموازني في الجزائر وهذا ان تم استغلالها بشكل صحيح ووفق الشروط والتدابير المرفقة لهذه الآلية وبتوجيه الأموال المطبوعة وفق آلية التمويل غير التقليدي نحو استثمارات منتجة وسريعة العوائد في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن يقابل الزيادات .

المطلب الرابع–البدائل المقترحة لتفادي مخاطر التمويل غير التقليدي:

يكمن الحل في فتح العديد من المجالات الراكدة في الاقتصاد والبعث بإصلاحات عميقة داخل الاقتصاد الوطني وهذا من خلال :[1]

- ✓ توحيد الرؤية لكافة الأطراف المعنية بالوضع الاقتصادي من خلال بعث وزارة اقتصاد توجه السياسة الاقتصادية لقطاعات التجارة ،الصناعة والمناجم ،الفلاحة والطاقة ؛
- ✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي وخاصة أن أراضي الجزائر تعد الخصب على مستوى البحر المتوسط والاعتماد على الحلول العلمية لرفع إنتاجيتها ؛
- ✓ مراجعة السياسات القطاعية خصوصا القطاعات المستنفدة للأموال مثل السكن والأشغال العمومية ؛
- ✓ الاستخدام العقلاني للاحتياطات النقدية التي تعتبر الملاذ للحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى للجزائر للسنتين الآتيتين ، والذي إن تواصل استخدامه بهذه الطريقة سيتدنى مع نهاية السنة مع احتمالية نفاذه مستقبلا؛
- ✓ إعادة النظر في المنظومة المصرفية الجزائرية التي تعاني من بطئ شديد بسبب الطرق التقليدية التي تستخدمها وغياب العنصر التكنولوجي في المعاملات خاصة مجال الدفع الالكتروني ؛
- ✓ الاستمرار في قاعدة 49–51 في المجالات الإستراتيجية والابتعاد عنها في باقي المجالات من اجل فتح سوق وطني على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة ؛
- ✓ إعادة ضبط دور الدولة لمراقبة السوق والتحكم في السوق الموازية بهدف استعادة أكثر من 50 مليار دولار الموجودة خارج المنظومة المصرفية والتي ستؤدي إلى انهيار قيمة العملة ؛

[1] بطاهر بختة ، مرجع سابق، ص:30-53

- ✓ تقديم دراسات وطنية على مستوى الولايات والبلديات بهدف معرفة الاحتياجات التنموية والسعي لتوفير الإمكانات الضرورية لتنمية مستدامة ، مع إعطاء الحق للبلديات في عمليات التفاوض حول الاستثمارات الصغيرة ؛
- ✓ مكافحة الفساد على مستوى الإدارات و تنمية الخدمات الالكترونية من اجل التصدي للبيروقراطية التي منعت الاستثمار في الولايات .[1]

[1] بطاهر بختة ، المرجع السابق ، ص: 30-53

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن استنتاج جملة من النتائج ، والتي نلخصها فيما يلي :

- إن التجربة الأمريكية تعد نموذجا ناجحا في اعتمادها آلية التمويل غير التقليدي كحل لتغطية العجز في موازنتها والتقليل من حدة الصدمة المالية كونها اقتصاد منتج وتنافسي؛
- عرفت الموازنة العامة في الجزائر عجزا هيكلي خلال فترة الدراسة مستمرا نتيجة لضخامة النفقات العمومية وتراجع إيرادات المحروقات المرهون بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2014 ؛بسبب اعتماد الجزائر على مدا خيل المحروقات كأداة تمويلية لاقتصادها؛
- لجوء الحكومة الجزائرية إلى آلية التمويل غير التقليدي كان تحت ظروف استثنائية بهدف تغطية عجز الخزينة العمومية وتمويل مختلف نفقاتها مع إعادة التوازنات المالية مرفقة بإصلاحات وتدابير هيكلية مالية واقتصادية تضمن تحقيق أهداف التمويل غير التقليدي ؛عن طريق طباعة الأموال وضخها في الاقتصاد من قبل بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية لتجنب مصاعب الدين الخارجي ؛
- ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الموازنة العامة حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2014، غير أن زيادة الإنفاق العام في ظل تفاقم العجز أدت إلى نضوب إيرادات هذا الصندوق خلال سنة 2017؛
- مساهمة التمويل غير التقليدي بشكل كبير في تحسين وضعية الجزائر من خلال توفير السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية و تغطية عجوزات الموازنة العامة ؛

خاتمة

خاتمة

إن العجز الموازني احد أهم الإشكاليات التي تواجه دول العالم عامة والنامية خصوصا التي تعتمد في اقتصادياتها على قطاع المحروقات بنسبة عالية جدا ، كما أن اغلب هذه الدول تلجا إلى الطرق العادية لتغطية عجز موازنتها العامة سواء عن طريق الاستدانة المحلية أو الخارجية وغيرها من الآليات .

وقد ارتأت الحكومات خاصة بعد فشل وعدم كفاية الموارد المحلية في تمويل العجز واستمرار تفاقمه البحث عن طرق واليات أخرى كفيلة وأكثر فعالية في تغطية العجز الموازني ، فكان اللجوء لآلية التمويل غير التقليدي كحل استثنائي وسريع للخروج من هذا المشكل كونها ذات أهمية بالغة للاقتصاديات القوية حيث قابل هذا الزيادة في النمو الاقتصادي بالمعدلات المطلوبة وتوفير السيولة وتمويل الاقتصاد.

كما أن اعتماد الموازنة العامة للجزائر على التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجزها جاء نتيجة استنزاف جميع الموارد المحلية وخصوصا صندوق ضبط الموارد الذي يعتمد على إيرادات الجباية البترولية ، والذي كان للازمة النفطية سبب فيها ، هذا وقد اعتمدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على التمويل غير التقليدي للقضاء على الصدمات المالية وتمويل اقتصادياتها وهذا ما تم إيضاحه في الجانب التطبيقي .

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع نلخص إلى جملة من الاستنتاجات أهمها :

نتائج الدراسة :

من خلال هذا البحث تمكنا من الوصول لمجموعة من النقاط أهمها :

1. تمثل الموازنة العامة بيان مفصل لإيرادات العامة للدولة ومصروفاتها والتي تعكس الأغراض الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الحكومة ؛
2. يعبر العجز الموازني للدولة عن حالة تجاوز النفقات العامة لإيرادات الدولة والذي ينتج عنه موازنة سالبة ، وهذا يعكس عدم قدرة الإيرادات على تمويل النفقات العامة و يحدث نتيجة السياسة التوسعية الاتفاقية ؛
3. آلية التمويل غير التقليدي تتطلب اقتصادا منتجا وتنافسيا وليس اقتصادا استهلاكيا يعتمد على إيرادات الجباية البترولية بنسبة عالية جدا كما هو الحال في الجزائر ؛

4. آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر تهدف إلى تغطية عجز الخزينة العمومية من خلال طباعة الأموال دون وجود مقابل لها من السلع والخدمات ،وهو ما يؤدي إلى تفاقم العجز وكذا انهيار العملة الوطنية وزيادة التضخم ؛
5. ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الموازنة العامة حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2014، غير أن زيادة الإنفاق العام في ظل تفاقم العجز أدت إلى نضوب إيرادات هذا الصندوق خلال سنة 2017؛
6. الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي كان نتيجة لنضوب صندوق ضبط الإيرادات بسبب تداعيات الأزمة النفطية في الأسواق الدولية ؛
7. يعد التمويل غير التقليدي إحدى الآليات الهامة التي استفادت منها الجزائر في توفير ما تحتاجه من موارد وسيولة لتمويل العجز في موازنتها العامة وسداد ديونها ؛
8. إن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تعد نموذجا ناجحا في اعتمادها آلية التمويل غير التقليدي كحل لتغطية العجز في موازنتها والتقليل من حدة الصدمة المالية كونها اقتصاد منتج وتنافسي.

الاقتراحات :

توصلت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه آلية التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة ولكن أوضحت الضرر الذي تلحقه من خلال الإفراط في استخدامها ، وعليه فانه من الضروري التركيز على الأمور التالية :

1. تفادي اللجوء للتمويل غير التقليدي إلا في الحالات الضرورية على أن يتم توجيه حصيلته إلى الاستثمار وليس الاستهلاك مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الآلية ،
2. ضرورة الاستغلال العقلاني للموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو المجالات المنتجة .
3. تحسين الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية عن طريق توسيع الأوعية الجبائية .
4. التوجه إلى تبني آليات تمويلية بديلة ومجدية كالتمويل الإسلامي الذي بدوره سيعمل على التخفيف من الضغوط الاتفاقية على الموارد المالية للدولة ؛
5. ضرورة استحداث مصادر تمويلية أخرى لتمويل العجز في الموازنة العامة ؛

6. ضرورة العمل على تخفيف الإصدار النقدي وكذا ارتفاع الكتلة النقدية والتضخم من خلال القيام بتقييد وضبط الطلب الكلي وزيادة العرض من السلع والخدمات .

آفاق الدراسة :

لقد تبين لنا من خلال الخوض في حيثيات الدراسة التي تناولت دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر بان له اتجاهات أخرى تكميلية بحاجة إلى المزيد من الدراسة :

- انعكاسات التضخم على آلية التمويل غير التقليدي .
- صكوك الوقف الأداة البديلة لتمويل عجز الموازنة العامة .
- اثر استخدام آلية التمويل غير التقليدي على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية:

I. قائمة الكتب :

1. بشار يزيد الوليد ،**التخطيط والتطوير الاقتصادي : دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية** ، (دار الراية ، عمان ، 2008).

2. خالد سعد زغلول حلمي ، إبراهيم الحمود،**الوسيط في المالية العامة** ، ط2،(بدون دار النشر ، الكويت ، 2002).

3.سعيد علي العبيدي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، (دار دجلة ، عمان ،2011).

4. صبرينة كردودي ، سهام كردودي ، **ترشيد النفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، (دار جليس الزمان ،عمان ، 2017).

5.الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ،(ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003)، ط2.

6. عادل فليح العلي ، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، (دار الحامد ، عمان ، 2007).

7. عاطف وليم اندراوس ، **الاقتصاد المالي العام** ،(دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2014).

8. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها** ، (المكتب الجامعي الحديث،مصر ،2015).

9.عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**،(ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،الجزائر ، 2003).

10.عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات المالية العامة** ، (الدار الجامعية ، القاهرة ،2005) .

11.غازي حسين عناية ،" **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي**" ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2003).

12.لعمارة جمال ،**أساسيات الموازنة العامة للدولة :المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة** ،(دار الفجر للنشر والتوزيع ،مصر ، 2004).

13.محمد الصغير بعلي ، يسري أبو العلاء ، **المالية العامة** ،(دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003).

14.محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة**، (دار المسيرة ، عمان ، 2008) .

15.محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة**، ط2،(دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2011) .

16.محمد طاقة ، هدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، ط2،(دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010).

17.محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات المالية العامة** ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 2003).

18.محمد عبد العزيز المعارك ،علي شفيق ،**أصول وقواعد الموازنة العامة** ، (مطابع جامعة الملك سعود ، السعودية ،2003).

19.مريم عثمانية ،لطفي بوسحلة ، "**النظام القانوني لعقد القرض العام دراسة مقارنة**" ، (مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2016).

II. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. زكاري محمد ، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ، 2014/2013.
2. زهير حمبلي،**دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-2000-2016** ،أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2018-2019 .
3. ضيف احمد ،**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
4. كردودي صبرينة ، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر ،، بسكرة ، 2013-2014 .
5. كزيز نسرين ، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2007-2016)** ،أطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات اقتصادية ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ،2019/2018.
6. لحسن دردوري ، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر-تونس)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.

قائمة المراجع

III. القوانين والمراسيم :

1. القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية رقم 35، المادة3.

2. القانون رقم 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 يتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 ،المتعلق بالنقد والقرض –الجريدة الرسمية رقم 57 المؤرخة في 2017/10/12 ،المادة 45 مكرر .

3. الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424الموافق ل26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض –الجريدة الرسمية ، العدد 52، المادة 38

4. الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424الموافق ل26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض –الجريدة الرسمية ، العدد 52، المادة 46

IV. المجلات والدوريات :

1. أحسين عثماني ، جوادي سميرة ، **التمويل الإسلامي بين تحديات العجز في الموازنة العامة وصناعة التميز في تحقيق التكافل الاجتماعي** ،مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 2 ، العدد 2،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، ديسمبر 2017.

2. احمد عبد الصبور الدلجاوي ،دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ،العدد 3، جامعة المسيلة ، الجزائر ، مارس2018.

3. احمد قاسمي ، رشيد زرقط ، **أساليب التمويل التقليدي لعجز ميزانية الدولة وبديلها الإسلامي –الوقف الإسلامي نموذجا**-،مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد11، العدد1،الجزائر ،2020.

4. امحمد بن البار ، صلاح الدين شريط ، **تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد 8، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر، السنة الثامنة 2017.

5. أنفال نسيب ، **التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال ، المجلد5 ،العدد1، جامعة بسكرة ، الجزائر،2019/04/30.

6. إيهاب محمد يونس ، **نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة في مصر** ، مجلة النهضة ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر،ابريل 2012.

7. بطاهر بختة ، **التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محدق باقتصاد الجزائري** ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 5، العدد1، جامعة مستغانم ، الجزائر،2019.

8. بن دعاس زهير ، رقوب نريمان ، **الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازني في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات ، المجلد 15،العدد1،الجزائر ، 2018.

9. بن دقفل كمال ، **اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر –دراسة تقييمية وتحليلية** –،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، العدد 3، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2017.

10. بن طالبي فريد ، شلال زهير ، جاري فاتح ، **سياسة التسيير الكمي كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر** ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 2، العدد2، جامع الشهيد لخضر الوادي ، الجزائر ، ديسمبر 2019.

11. بن عمارة دليلة ، شريف طويل نور الدين ، **صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000–2017)**،المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت ، المجلد 5، العدد2، الجزائر ، سبتمبر 2018.

12. بوشناف فايزة ، **التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة الاقتصادية الواقع والمأمول**، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 5، العدد1، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ، الجزائر ،2019.

13. توبين علي ،**عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق**، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 02 ،العدد13،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر 2015.

14. جديدن لحسن ، **أداء السياسة المالية في ظل العجز الموازني وسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر –دراسة قياسية 2001–2018**–،مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 11، العدد 2،الجزائر ، 2019.

15. حسام سمارة ،وآخرون ، **الأثر الاقتصادي للصكوك السيادية عند تمويل الموازنة العامة "صكوك المشاركة والمضاربة** "، مجلة بيت المشورة مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، العدد 9، قطر ، اكتوبر2018.

16. حسين بن طاهر ،سهيلة بغنة ، **صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد3، جامعة خنشلة ، الجزائر ، جوان 2015.

17. حمزة رملي ،**التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ..هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي ؟**،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المجلد 4، العدد1، الجزائر ،جوان 2018 .

18. حميدة مختار ، كزيز نسرين ، **آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر** –،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي –35(01) ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، دون سنة النشر.

19. خديجة بوفنغور ، شراف عقون،**آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014**، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 7، العدد12، الجزائر، 2019.

20. دنان راضية ،**عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 18، 2012.

21. زهير بن دعاس ، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)**،مجلة آفاق علمية ،المجلد 11،العدد2،جامعة سطيف1،الجزائر ،2019.

22. سعودي عبد الصمد ،**دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)**،مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 6،العدد2، جامعة بوضياف المسيلة ، الجزائر ، ،ديسمبر 2019.

23. شلال زهير ،**تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010-2014)**،مجلة معارف ،العدد20،الجزء الثاني ،جامعة البويرة ، الجزائر، جوان2016.

24. صبرينة كردودي ،وآخرون، **أساليب تمويل عجز الموازنة العامة والآثار المترتبة عنها** ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية،المجلد 4 العدد 07، ديسمبر 2018 .

25. صرامة عبد الوحيد ، قجاتي عبد الحميد ، **اثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2016–**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد48 ، جامعة بسكرة، الجزائر ، سبتمبر 2017.

26. صلوح محمد العيد ، بن حامد عبد الغني ، "**تقييم تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية**" ،مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد10، العدد4،المركز الجامعي اليزي ، الجزائر ، جويلية 2020.

27. صيد فاتح ، قحام وهيبة ،"**عجز الموازنة العامة في الجزائر وإشكالية التمويل بالعجز دراسة تحليلة للفترة (2000-2017)**" ، مجلة الباحث الاقتصادي ،المجلد7، العدد12 ، جامعة 20اوت1955، الجزائر، ديسمبر 2019.

28. عبد العزيز شويش عبد الحميد ، بشرى عبد الباري احمد ، **التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية** ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4،العدد 2،العراق، 2014.

29. العرباوي منال ، قادري علاء الدين ، **اثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية –اقتصاد السودان نموذجا :دراسة قياسية 1997-2016**، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، المجلد 3، العدد 1، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ،مارس 2019.

30. العشي وليد ، صديقي احمد ،**تجربة التسيير الكمي في الجزائر** ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد السادس ،الجزائر ، جوان 2018.

31. علي صاري ، **محدودية فعالية آليات التمويل غير التقليدية في الدول النامية** ،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 4، العدد6، جامعة سوق أهراس ، الجزائر ، جوان 2019.

32. علي صاري ،**السياسة النقدية غير التقليدية :الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 4، 2013.

33. عمار مجيد كاظم ،**الزكاة ودورها الإنمائي** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد33، السنة العاشرة ،2012.

34. عمر عبو،كمال قسول ، **دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية** ،مجلة الريادة للأعمال الاقتصادية ، المجلد 5،العدد 1، الجزائر ،2019.

35. قرود علي ، كزيز نسرين ، **آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي –حالة الجزائر (2007-2017)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية –العدد الرابع، الجزائر، سبتمبر 2018.

36. لحسن دردوري ، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد14، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ديسمبر 2013.

37. لطرش ذهبية ، كتاف شافية ، **فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2017**، مجلة التنمية الاقتصادية ، المجلد 3، العدد 5، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ، جوان 2018.

38. محمد هاني ، ياسين مراح ، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر –دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10-** ، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد الرابع ، جامعة يحي فارس ، المدية ، مارس 2018.

39. مرغاد لخضر ، كزيز نسرين ،**آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر –دراسة تحليلية (2000–2017)**، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 47 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،جوان2017.

40. مطاي احمد ، راشدي فتيحة ، **سياسة التسيير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات –تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية** ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد11، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، ديسمبر2016.

41. مكاوي هجيرة ، بوبكر محمد ،**مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر " دراسة تحليلية 2014–2019**"،مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد4، العدد1، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، افريل 2020.

42. هاجيرة ديلمي ، **علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي** ،مجلة الشريعة والاقتصاد ،العدد 10،الجزائر، دون سنة النشر .

43. هدى هذباء يونسي ، ماجدة مدوخ ،**اثر سياسة التسيير الكمي على مستوى العام للأسعار في الجزائر** ، مجلة آفاق علمية ،المجلد 11، العدد2، الجزائر ، جامعة عمار ثليجي ، 2019.

44. وسيلة السبتي ، وآخرون، **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد** ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 5،العدد 1،الجزائر، 30افريل 2019.

45. يزيد تقرارت ،وآخرون،**التمويل غير التقليدي بالجزائر –واقع وآفاق–** ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، العدد1، الجزائر ،2018.

V. <u>الملتقيات والأيام الدراسية :</u>

1. بختي سمير، وآخرون ، **التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الموازنة العمومية في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،يومي 4و5 فيفري2019.

2. بغداد بنين ،وآخرون ، **التمويل غير التقليدي وأثره على الأداء الاقتصادي –دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1987–2016)** ، الملتقى الدولي الثاني بعنوان النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ،يومي 4و5 فيفري 2019

3. معطى الله خير الدين ،شرياق رفيق، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية** ،الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ،جامعة قامة الجزائر ،يومي 3و4ديسمبر 2012.

VI. التقارير :

تقارير بنك الجزائر السنوية:

-التطورات النقدية والمالية في الجزائر 2014

-التطورات النقدية والمالية في الجزائر 2015

-التطورات النقدية والمالية في الجزائر 2016

-التطورات النقدية والمالية في الجزائر 2017

-التطورات النقدية والمالية في الجزائر 2018

-بنك السودان المركزي، الجزء الثالث دور بنك السودان في إسلام الجهاز المصرفي(دراسات)، الوثيقة رقم 7 سياسة الإصدار النقدي (التمويل التضخمي).

VII. المحاضرات:

1. دغمان زوبير ، محاضرات في المالية العامة ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ، مسار علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس، 2016-2017 .

2. محمد خالد المهايني ، محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للادارة العامة الدورة التحضيرية ،غير منشورة ،2013.

3. محمد خير العكام ،المالية العامة 1 ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ،2018.

4. معيوف امحمد ، محاضرات في المالية العامة ،مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ، تخصص تسويق ، قسم العلوم التجارية ، جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس ، الجزائر، 2016-2017.

VIII. الانترنت:

1. وكالة الأنباء الجزائرية ، الموقع الالكتروني : http://www.aps.dz/ar/economie

2. سعود بن هاشم جليدان ،" **تجربة التسيير الكمي اليابانية في الميزان**"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية ،على الموقع الالكتروني https://www.aleqt.com/2010/12/22/article_481506.htm2020/8/6

3. موقع بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz

4. وكالة الأنباء الجزائرية ، الموقع الالكتروني :http://www.aps.dz/ar/economie
5. مرسوم تنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي ،الصادر في العدد 15 من الجريدة الرسمية طبقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المرتبط بالنقد والقرض المعدل والمتمم، على الموقع الالكتروني: http://mail.eco-algeria.com
6. عبد الجبار جبريل ،الموقع الالكتروني:https://www.algeriescoop.com
7. وكالة الأنباء الجزائرية ،الموقع الالكتروني : http://www.aps.dz/ar/economie
8. موقع وزارة المالية :http://www.mf.gov.dz
9. -موقع المديرية العامة للتوقعات والسياسات:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances-

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:

IX. Article et Domaine :

-Dr .Hadjer ould Hennia ,**déficit budgétaire et financement non conventionnel en Algérie** ,Management and économic research journal , volume 1 , université Oran 2 , Algérie , juin .2019

X. Rapports :

-rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2018 et prévision 2019-2020
- Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2017 et prévision2018-2019
-Rapport de présentation du projet de loi de finances pour2019
- Rapport de présentation du projet de loi de finances pour2020

XI. Site web :

-Abderrahmane mebtoul , le financement non conventionnel , 07/09/2017, le site :https://www.lematindz.net/new/25288-le-financement-non-conventionnel-abdrrahmane-mebtoul-titre-la-sonnette-dalarame.html